

كتاب الجيب

23

يحيى اليحياوي

العولمة و مجتمع الإعلام

تقديم:
المهدي المنجرة

منشورات الزمن

كتاب الجيب

بطاقة تعريف

يحيى اليحياوي

محاضر في كلية الآداب ومدرسة علوم الإعلام ـ الرباط

- خريج جامعة محمد الخامس بالرباط والمدرسة الوطنية العليا للبريد والاتصالات بباريس.
- خبير لدى المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم في مجال الاتصالات
- حاصل على جائزة المغرب للكتاب سنة 1996 عن كتاب "الاتصالات في محك التحولات"

صدر له :

- "الاتصالات في محك التحولات" 1995
- "حركية الليبرالية ومنطق الخوصصة"، 1996
- "الوطن العربي وتحديات تكنولوجيا الإعلام والاتصال" 1997
- "العولمة ورهانات الإعلام"، 1998
- "العولمة الموعودة" 1999
- "العولمة : أية عولمة؟"، 2000
- "محنة التلفزة بالمغرب" 2000

كتاب الجيب

الكتاب 23

فبراير 2001

يحيى اليحياوي

العولمة و مجتمع الإعلام

منشورات الزمن

كتاب الجيب

تصدر عن جريدة الزمن

المدير : عبد الكبير العلوي الإسماعيلي

المراجعة والتصحيح :

محمد التهامي الحراق

عبد الرزاق بوتمزار

الإخراج التقني : حفيظة بوزيان

الإدارة والتحرير : 153، شارع سيدي محمد بن عبدالله رقم 7 ـ العكاري ـ الرباط

الهاتف + الفاكس : 44 98 29 37 212 00

الإيداع القانوني للسلسلة : 99/217

طبع : مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء

توزيع : سبريس

الحساب البنكي : جريدة الزمن، البنك التجاري المغربي، وكالة أبي عنان ـ الرباط

رقم الحساب : 072E001182

تقديم

"العولمة ومجتمع الإعلام"، حلقة متميزة في سلسلة إنتاجية مستمرة لمؤلف لم تنته علاقته بالأبحاث والدراسات بنهاية مساره الدراسي، بل استرسلت هذه الدراسات وتجذرت بعمق لعلاقتها باختصاصه وعمله اليومي. والكتاب الذي بين ظهرانينا المنشور ضمن سلسلة الزمن يعد الإنتاج الحادي عشر في مسيرة المؤلف المثمرة المتواصلة.

فالأستاذ "يحيى اليحياوي"، سبق وأن أصدر، ضمن سلسلة شراع، كتابات عن العولمة ودراسات متعددة المحاور، فما بين عامي 1999 و2000 أخرج للوجود كتابين متميزين عن "محنة التلفزة بالمغرب" و"العولمة : أية عولمة؟"، لكن الجديد الذي يرد بين ثنايا هذا الكتاب الذي أتشرف بكتابة مقدمته، يكمن في هدف المؤلف المتمثل في بلورة استفهامات حول منطق العولمة، وتحليل تجلياتها وآلياتها، عن طريق دراسة أثرها وخلفياتها

وتبعاتها في المسرح الإعلامي. وقد أفضت هذه التحليلات إلى استنتاجات مؤكدة لواقع التحديات الذي يواجه المجتمع الدولي، وتحديدا الدول النامية، كما هدف المؤلف إلى توعية أصحاب القرار وكذا الرأي العام بالرهانات الإعلامية في مجتمع معرفي سيتحكم في جزء كبير من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذا القرن. ويؤكد المؤلف على ضرورة ترجمة هذه التوعية إلى استراتيجية إعلامية والاهتمام بالبنية التحتية والبحث العلمي في الميادين والمجالات التي لها علاقة بهذا المجتمع المعرفي، وهذه الاستراتيجية ينبغي بناؤها على أسس ذاتية وكذا دمقرطة وسائل الإعلام، للحيلولة دون أمية جديدة. ونظرا للتكوين الأكاديمي للمؤلف، ولما سبق وأنجزه من أبحاث، تعتقت تجربته التي متحت من الجانب النظري والعمل التطبيقي فأنبتت معطيات وخلاصات عدة سيجدها القارئ، وهو يكتشف عبر هذا الكتاب ملامح الأمية الجديدة المتبلورة في الفجوة الملاحظة، التي يركز عليها المؤلف، والتي تقوم بين الخطاب الرسمي النخبوي أو المخزني إن أمكن القول من جهة، وبين الواقع المتخلف الذي نعيشه على مستوى هذا القطاع الأساسي المحرك للتنمية، من جهة أخرى.

وفي نهاية المطاف، يوضح المؤلف، عبر التحليل الذي سطر

هذا العمل مذ كان بقلة فكرة إلى نقطة نهايته، ومن خلال بعض الاقتراحات العملية أيضا، أن الإشكال متصل بغياب المشاركة الجماعية، الواضحة، النزيهة والشفافة، لأن منطلقات الإعلام والاتصال هي المشاركة والتواصل، لذا فالديمقراطية غير المزيفة هي الأسلوب الواجب اعتماده لتسيير وتدبير المجتمع وتحريك عجلاته التنموية.

الرباط: 00.11.20

المهدي المنجرة

◆◆◆

حقائق عن الواقع الإعلامي العالمي السائد

الحديث عن الواقع الإعلامي العالمي في ظل الظروف الدولية الحالية، أو الحديث عن البعد الإعلامي للعلاقات الدولية السائدة حاليا حديث شائك ومعقد. والحقيقة أنه لو كان لي أن أتحدث في هذا الموضوع خلال حقبة السبعينيات أو ما قبلها بقليل لكان الأمر أهون ولنقل أقل تعقيدا وتشعبا.

هناك، على الأقل، ثلاثة أسباب تجعل الحديث في هذا الموضوع معقدا ومتشابكا في الوقت الراهن :

*السبب الأول ويتعلق بالطابع الاستثنائي للثورة التكنولوجية التي يعيشها العالم ـ منذ بداية الثمانينيات ـ ليس فيما يخص

التقنيات الحيوية أو تقنيات تخليق المواد واستنباط مواد جديدة فحسب، ولكن ايضا وبالخصوص فيما يتعلق بثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطبيقاتها المتعددة في معظم ضروب الاقتصاد ولربما أغلب مشارب الحياة... والفكر ؛

* السبب الثاني ويرتبط أساسا بالتحولات المؤسساتية والتقنينية الكبرى التي نتجت عن الثورة التكنولوجية وكرست - من بين ما كرسته - تغليب قيم السوق والليبرالية والخوصصة وغيرها، وتشكيل ما اصطلح على تسميته بنهاية التاريخ ونهاية الجغرافيا بانتصار الليبرالية والرأسمالة على قيم اعتبرت - في تبعاتها وامتداداتها - تكريسا للشمولية والديكتاتورية والفكر الكلياني ؛

* السبب الثالث يحيلنا إلى ما جاءت به ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتحولات المؤسساتية المصاحبة لها من معتقدات جديدة أريد لها أن تكون عقيدة نهاية القرن وفكر القرن المقبل : عقيدة العولمة والمجتمع الإعلامي الكوكبي ومجتمع الإعلام والاتصال ومجتمع المعرفة.

هذه المعطيات الثلاثة - في قراءتي الخاصة - هي التي ستحكم - على الأمدين القصير والمتوسط، وبقوة - العلاقات

الدولية ليس بين دول الشمال ودول الجنوب فحسب، ولكن أيضا بالخصوص بين دول الشمال فيما بينها.

ولعلنا لن نبالغ البتة لو قلنا إن الضحايا الجدد سيكونون من الذين لم يعوا بعد فلسفة هذا النظام المتشكل وغير المستقر أو الذين لا يملكون القدرة على رفع تحديات الوضع الجديد والمقبل : في مقدمة هؤلاء الضحايا ستكون دول العالم الثالث، سيما وقد فقدت مؤسسات السبعينيات (واليونسكو بالأساس) قدرتها التجنيدية، وجل طروحاتها التي مأسست ـ لأكثر من عقد من الزمن ـ للقاعدة وللمركز في العلاقات الإعلامية الدولية إن لم يكن على مستوى الممارسة فعلى الأقل على مستوى الخطاب، مستوى الأدبيات. وقصد القول إن كل أطروحات اليونسكو أو معظمها عن لا توازن العلاقات الإعلامية الدولية وتدفق الخبر وضرورة وضع أسس نظام إعلامي عالمي جديد أصابها التقادم وتجووزت، حتى وإن كان طرحها وما يزال منصفا وعادلا، وبالتالي فلم تعد اليونسكو نفسها متحمسة لطرح لم يجلب لها إلا انسحاب دولتين كان لهما أكثر من ربع ميزانيتها.

لن أغوص هنا في التأريخ لأدبيات سريان الخبر على المستوى الدولي، ولا في أدبيات النظام العالمي الجديد، ولا في الأدبيات الأخرى التي سادت مرحلة السبعينيات، وهي كثيرة

وكتب حولها الكثير، بقدر ما سأحاول تجديد قراءتها على ضوء ما أسميته بثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتحولات المؤسساتية والتقنينية لمرحلة الثمانينيات وما بعد، وكذا على ضوء ما قدمته على أنه عقيدة نهاية القرن وفكر القرن المقبل، فكر العولمة والمجتمع الإعلامي الكوكبي، علما بأن طبيعة اللا توازن الإعلامي التي ميزت العلاقات الدولية لزمن طويل لم تتغير، ووعيا بأن ما كان ـ إلى عهد قريب ـ يقدم على أساس كونه مسا بثقافات دول الجنوب وحضاراتها لم يزدد إلا حدة ولربما توظيفا.

ماذا نعني بثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي كثر الحديث حولها وتعددت الكتابات عنها (إلا عندنا)، ورصدت لها المنتديات والمناظرات، واعتمدت فيها التقارير والدراسات؟

أعتقد أن المجال يضيق بنا هنا للوقوف عند جذورها ومساءلة الإطار التاريخي الذي نبعت في ظله ونشأت في خضمه ـ وهو ما فعلناه في بحوث سابقة لنا ـ لكن نرانا مضطرين للوقوف عند أهم تمظهرات هذه الثورة الأساسية ذات التداعيات الضخمة، سيما عند ظاهرة الرقمنة وحتمية الألياف البصرية وامتيازات السعة العالمية.

ماذا نعني بالرقمنة إذن؟ إنها عملية الترميز ـ على شكل

بتات من 0 و1ـ لكل المعلومات والإشارات المزمع إرسالها عبر الشبكة. بمعنى أن كل الإشارات (من صوت ومعطى وصورة وغيرها) تتحول إلى رموز من عددي 0 و1 يمكن للشبكة أن تقضمها كوحدات في البث وتستقبلها كرسالة أصلية عند الوصول.

وعندما نقول إن الرقمنة تطور تكنولوجي ذو تداعيات كبيرة فليس لأنها فرضت نمطا استثنائيا لاستغلال ونقل وتخزين جميع أنواع المعلومات المتوفرة، ولكن بالخصوص لأنها مكنت تقارب وتزاوج القطاعات التكنولوجية الكبرى للإعلام والاتصال (من اتصالات وسمعي ـ بصري ومعلوميات)، وهي قطاعات كانت ـ إلى عهد قريب ـ مستقلة ومهنها مختلفة وأسواقها محروسة والفاعلون فيها متنافسون.

بفضل الرقمنة إذن بدأت هذه الفضاءات تتداخل، فتحولت المبدلات الاتصالاتية إلى أجهزة معلوماتية، ووزعت الخدمات السمعية ـ البصرية بتفاعلية كبيرة (من خلال الفيديو عند الطلب مثلا) واقتربت أجهزة التلفزة من أجهزة الحاسوب، ووصل الهاتف إلى عالم الصورة، إلى غير ذلك.

لقد وحدت الرقمنة لغة القطاعات الثلاثة وجعلتها تتواصل بسهولة أكبر (مع وجود معايير وأنماط تواصل بطبيعة الحال).

الرقمنة مركزية إذن، ومركزية أيضا ما حملته تقنيات الألياف

البصرية من وضعية غير مسبوقة من ذي قبل في ميداني الإعلام والاتصال.

تمتاز الألياف البصرية بقدرتها على تمرير السعة الرقمية العالية للمعطيات بما فيها الصور القارة والمتحركة، فبإمكان زوج من الألياف البصرية تمرير ما بإمكان 50.000 خط هاتفي تمريره؛ وهذه الألياف متوفرة وتُصنع في المختبرات من الزجاج، ولا تحتاج الدول إلى خوض الحروب أو اللجوء إلى أسواق النحاس لاقتناء المادة الأولية لصناعة الكوابل التقليدية وغيرها.

وهناك أيضا وصول مبدلات النقل اللا تزامني (أ. ت. م.)، وهي إحدى الأشكال السهلة والمبسطة للتبديل بالرزم، مرنة وفعالة (مقارنة بالنقل التزامني)، وتجمع بين امتيازات التبديل الدائري (شفافية الخبر والإرسال الآني) والتبديل بالرزم (تدفق متغير) ؛ وهي بهذا تتكيف والتدفق القار أو المتغير، القوي أو الضعيف. هذا بالإضافة إلى ما تمكنه السعة العالية من امتيازات كبرى على مستوى نقل المعطيات : فإذا كانت معاملات الخط الهاتفي لا تتعدى 64 كيلوبتس/الثانية، فإن التلفزة عالية الدقة مثلا تتطلب 140 ميغابتس/الثانية ؛ وستتطلب شبكات المستقبل آلاف ولربما ملايير البِتات.

هذه العناصر التكنولوجية الثلاثة مركزية - في اعتقادنا -

ليس فيما يخص الشبكات الإعلامية والاتصالية الحالية فحسب، ولكن أيضا بالنسبة لشبكات المستقبل، شبكات الطرق السيارة، التي ستكون عبارة عن شبكات من ألياف بصرية شاملة بإمكانها ـ بفضل الرقمنة ـ حمل كل الإشارات الرقمية في كلا الاتجاهين، وبسعة عالية، حتى المستعمل النهائي.

وهذه العناصر مركزية أيضا، لأنها هي التي فجرت ـ من الداخل ـ القطاعات الثلاثة وزاوجت فيما بينها ؛ لكنها فجرت أيضا منطق المؤسسات وقواعد التقنين السائدة إلى حدود الثمانينيات. وقد رأينا كيف واكبت هذه التطورات التكنولوجية خطاب اللا تقنين أو إعادة التقنين والخوصصة والتحرير وغيرها، وهي العمليات التي طالت كل القطاعات المنظمة شبكيا، من نقل جوي وماء وكهرباء وأيضا شبكات إعلام واتصال.

والتفسير المروَّج هو أن الإشكالية التقنينية لم تعد قادرة ولا مؤهلة لتحمل أو مسايرة التطورات التكنولوجية وواقع التدويل الذي تعرفه المؤسسات، وكذا واقع التحالفات الاستراتيجية وضرورات تسريع ميزانيات البحث والتطوير الباهظة، وبالتالي فمن المستحب ـ في نظر أصحاب هذا الخطاب تبسيط الإجراءات وتكييف النظام التقنيني وإعادة النظر في الهياكل والتنظيمات وكذا إعادة الاعتبار لقيم السوق والتنافسية وإدانة منطق الحمائية والاحتكار.

تقدم كل هذه المعتقدات على أنها ضرورية وملزمة لبناء الطرق السيارة وقيام مجتمع الإعلام ومجتمع المعرفة.

ما يهمنا من عرض هذين المعطيين (معطى الثورة التكنولوجية التي طالت الفضاء الإعلامي والاتصالاتي ومعطى التشكيك في النظام التقنيني) هو القول بأنهما أهم ما ميز واقع شبكات وخدمات وتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال منذ بداية الثمانينيات.

وما يهمنا أيضا كون هذين المعطيين تزامنا وصاحبا ظهور ظاهرة جديدة، وإن كانت أقدمهما سنا، ظاهرة العولمة وإشكالية القرية الكوكبية :

العولمة مصطلح حديث العهد ؛ إلا أنه بقدر ما هو مبهم في محتواه، بقدر ما هي مبهمة تجلياته وتداعياته أيضا، ولربما حتى محدداته الحقيقية. ونعتبر أنه من المقاربات الجادة والموضوعية لمفهوم العولمة - المقاربة التي اعتمدها الباحث ريكاردو بتريلا، إذ يقاربه بارتباط مع مفهومين آخرين، قريبين منه، سابقين له : مفهومي التدويل وتعدد الجنسية.

يحدد ريكاردو بتريلا التدويل بكونه "مجموعة المسلسلات التي تربط الاقتصاديات الوطنية بعضها ببعض، وهذه المجموعة

تحيل إلى مجموعة التيارات التي تربط الوحدات الوطنية المختلفة".

ويحدد مفهوم تعدد الجنسية بكونه "الظاهرة التي نرى فيها الفاعلين الاقتصاديين يوسعون قدراتهم الإنتاجية لوحدات وطنية أخرى"، بينما يرى في العولمة مفهوما أكثر حداثة، باعتباره"مجموعة العوامل التي تجعل عددا كبيرا من السلع والخدمات تصمم وتتطور وتنتج وتوزع وتستهلك وتصلح وتقيم على مستوى عالمي، دون أن يكون للدول التي تدور هذه العمليات في فضائها قيمة في حد ذاتها، بعبارة أخرى فالإطار والمرجعيات الوطنية بدأت تفقد تدريجيا مركزها وقوتها في المستقبل ؛ ومعنى هذا أن العولمة هي نتاج منظمات تعولمت هياكلها بفضل استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمواصلات".

يقول رونيه فاليه إن العولمة "هي مسلسل تكثيف تيارات الأفراد والسلع والخدمات والرساميل، وبموازاة ذلك اتساع هذه التيارات إلى كل الكرة الأرضية".

هذا هو الإطار العام الذي يجب ـ في نظرنا ـ أن يقرأ في ظله الواقع الإعلامي والاتصالي العالمي، حركية تكنولوجية عميقة وإن لم تكن إلا في بداياتها الأولى ؛ إعادات نظر جذرية في

الهياكل والمؤسسات التي انبنت بفضلها هذه الشبكات ؛ ثم صعود خطاب العولمة والمجتمع الإعلامي الكوكبي كمأسسة نظرية لواقع العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية الدولية الراهنة والمستقبلية.

ولو نحن وظفنا طرح العولمة على العلاقات الإعلامية والاتصالية الدولية، فسنلاحظ أن ما كان واقعا في ظل طرحي التدويل وتعدد الجنسية لم يزدد إلا تكرسا وتعمقا ليس بالمعطيات المطلقة فحسب، ولكن أيضا بالنظر إلى العديد من المعطيات النسبية.

هناك ـ في اعتقادنا ـ مجموعة من الحقائق المجردة لم تزدها الثورة التكنولوجية والتحولات المؤسساتية وخطاب العولمة الناشئة إلا تعميقا وتكريسا، سنسوقها هنا في عشر حقائق :

* الحقيقة الأولى : العولمة والثورة التكنولوجية والتحولات المؤسساتية تؤرخ ـ ولربما بالصدفة ـ لسوق إعلامي واتصالي عالمي ضخم (ويضم الاتصالات والسمعي ـ البصري والمعلوميات) قدّره المرصد العالمي لأنظمة الاتصال بحوالي 7.000 مليار فرنك فرنسي سنة 1995، وهو مستوى يفوق بكثير مستوى سوق السيارات. ويقدر نفس المرصد هذا السوق

بحوالي 9.600 مليار ف. ف سنة 2000، أي بزيادة 37٪ في ظرف خمس سنوات.

ومعنى هذا أيضا أنه من أصل 1.000 دولار كناتج عالمي خام هناك 59 دولارا تخلق بطريقة مباشرة من طرف القطاع الإعلامي والاتصالاتي ؛

* الحقيقة الثانية : يصل سوق الاتصالات في السوق الدولي للإعلام والاتصال إلى حوالي 2.900 مليار ف. ف.، مقابل 1.500 مليار للسمعي - البصري ومقابل 2.600 مليار للمعلوميات. ومن المحتمل أن تتجاوز المعلوميات حصة الاتصالات سنة 2000!؟

وتمثل هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 6 إلى 7٪ من الناتج العالمي الخام، مقابل 4 إلى 5٪ لسوق السيارات ؛

* الحقيقة الثالثة : سيطرة نسبة الخدمات في كل هذه القطاعات الثلاثة مقارنة بالتجهيزات، إذ أصبح - منذ أن استقرت الشبكات - للخدمات والبرامج والتطبيقات حصة أكبر من تلك التي تعود للأجهزة : ففي سنة 1995 مثلت نسبة الخدمات في قطاع الاتصالات حوالي 82٪، مقابل 18٪ للأجهزة (بالمعطيات المجردة : حوالي 97 مليار دولار للأجهزة مقابل 450 ملياراً للخدمات) ؛ وفي سنة 1994 مثلت الخدمات في

السمعي ـ البصري حجما متقاربا مع الأجهزة : 158 مليار دولار للخدمات و137 ملياراً للأجهزة لسوق سمعي ـ بصري يقدر بحوالي 295 مليار دولار ؛

* الحقيقة الرابعة : السيطرة المطلقة للدول الصناعية الكبرى على سوق الإعلام والاتصال الدولي : فالولايات المتحدة وأوروبا واليابان تسيطر سيطرة لا مجال للتشكيك فيها على هذا السوق تناهز 85 إلى 90٪ لدول "النافتا" فيها حصة الأسد (حوالي 40٪ من خدمات الاتصالات مثلا) ؛ وللولايات المتحدة وحدها حوالي 33٪ من السوق الدولي للأجهزة السمعية ـ البصرية، ناهيك عن تفوقها المطلق في ميدان المعلوميات والبرامج التلفزيونية وغيرها ؛

* الحقيقة الخامسة : بغض النظر عن سيطرة الدول الكبرى، هناك أيضا سيطرة وتمركز لهذا السوق بين يدي أقطابها الصناعية والتكنولوجية العملاقة : فمن أصل 25 من صناعيي الإعلام والاتصال ـ والتي تسيطر على 770 مليار دولار ـ نجد 9 مؤسسات منها أمريكية، 8 يابانية، 7 أوروبية وواحدة كورية ؛

* الحقيقة السادسة : التزايد الهائل للتحالفات الاستراتيجية بين الأقطاب الكبرى : الكل يتحالف مع الكل ضد الكل، يقول بتريلا. فوفق دراسة لمؤسسة "أبريديا" هناك حوالي 15 تحالفا من هذا النوع أبرمت سنة 1993، 56 سنة 1994 وحوالي 141

خلال الثمان أشهر الأولى من سنة 1995. كما أن 80٪ من الاستثمارات المباشرة التي تقوم بها هذه الأقطاب هي عبارة عن شراء للمقاولات ودخول في رساميلها.

هذا التوجه لربما يظهر لنا مناقضا لتزايد عدد الشركات متعددة الجنسيات (7.000 سنة 1973، حوالي 37.000 سنة 1995) ؛ إلا أننا نعتقد العكس، فديناميكية التحالفات هي التي زادت من عدد الشركات المعولمة ؛

* الحقيقة السابعة : كل البوادر المتوفرة حاليا تثبت أن السيطرة لن تزيد إلا تكرسا وتعمقا، سيما فيما يتعلق بالشبكات الجديدة، كالأنترنيت والاستثمارات الضخمة الموجهة لمشاريع الطرق السيارة للإعلام والاتصال، وذلك بغض النظر عن السيطرة التي تميز تقليديا سوق الكتاب والموسوعة والبرامج وغيرها. ففي سنة 1995، كان هناك حوالي 30 مليون مستعمل للأنترنيت، 154 دولة مرتبطة، 46.000 شبكة موصلة، ما يقارب 3,5 مليون وحدة معلوماتية مرتبطة، ونسبة نمو الشبكة يقدر بما بين 10 إلى 15٪ سنويا.

وهناك هيمنة أمريكية على هذه الشبكة أيضا، ففي يوليوز 1996 وصلت الحواسيب المرتبطة بشبكة الأنترنيت حوالي 8.250.000 حاسوب بالولايات المتحدة، مقابل 190.000 بفرنسا،

550.000 بألمانيا و500.000 باليابان، في حين لم يكن لإفريقيا مجتمعة سنة 1995 إلا 27.000 جهاز حاسوب مرتبط بالشبكة، لجمهورية جنوب إفريقيا حصة الأسد فيها. ولم تتعدَّ نسبة تجهيز المنازل بالحواسيب الشخصية التي من المحتمل أن ترتبط بشبكة الأنترنيت سنة 1995 14٪ بفرنسا، مقابل 20٪ ببريطانيا، 30٪ بألمانيا، في حين تصل هذه النسبة إلى حوالي 40٪ بالولايات المتحدة. كما أن التوزيع الجغرافي لنظام الويب المالي يعطي للولايات المتحدة 48٪، مقابل 37٪ لأوروبا، 6٪ لأمريكا اللاتينية، 5٪ لآسيا، 2٪ لإسبانيا، و2٪ لإفريقيا ؛

* الحقيقة الثامنة : مستويات البحث والتطوير في ميدان الإعلام والاتصال مرتفعة، فحتى في غياب معطيات مدققة (وهي غالبا ما تكون سرية)، فإن معظم الفاعلين في القطاع يخصصون تقديريا ما بين 3 إلى 4٪ من رقم معاملاتهم للبحث والتطوير وذلك حتى في ظروف الأزمة والتقشف وإعادة الهيكلة. ففي ميدان المعلوميات مثلا يصل مستوى الاستثمار (من الناتج الإجمالي الخام) إلى حوالي 2,8٪ بالولايات المتحدة، مقابل 2,35٪ ببريطانيا، 1,67٪ بفرنسا (سنة 1995) ؛

* الحقيقة التاسعة : كل العناصر المكونة لهذه التكنولوجيا والخدمات والبرامج والتطبيقات المرتبطة بها لا يمكن فصلها عن

الإطار المجتمعاتي والثقافي الذي نشأت وتطورت فيه، إذ هي محملة بالقوة الرمزية التي أخرجتها للوجود، فشبكة الأنترنيت مثلا هي شبكة أنجلو ساكسونية محض تسيطر فيها اللغة الإنجليزية بنسبة 95٪ وأكثر، مقابل 3,25٪ للألمانية وأقل من 2٪ للفرنسية، ولا مكان فيها لما يسمى بـ "لغات الثقافات المتدنية" ؛

* الحقيقة العاشرة : ضعف مساهمة دول العالم الثالث (ولنقل انعدامها) ليس فقط في تطوير الشبكات واستغلالها، ولكن أيضا فيما يخص تطوير الخدمات والبرامج والتطبيقات، وتكريس هذه الدول لمبدأ وممارسة نقل التكنولوجيا باسم "منطق مسايرة العصر وتكنولوجياه. والأسباب في ذلك عديدة ومتشعبة، أهمها ضغط الشركات متعددة الجنسيات وعقدة الانبهار التكنولوجي، وأخطرها إطلاقا تهميش هذه الدول لقيم البحث العلمي وإهمالها المطلق لمواردها البشرية التي تضطر للعمل بالخارج أو تتعاطى لممارسات شنيعة، أولها مجاملة السلطة وخضوعها الأعمى لها، وآخرها انحرافها نحو "منطق المسمار والعقار والمعمار"، مرورا بتكريسها لعقلية الارتزاق السياسي والفكري.

هذه الحقائق العشر هي التي تميز - في تصورنا - العلاقات الإعلامية والاتصالية الدولية في نهاية القرن العشرين،

وستميزها لا محالة على الأمدين القصير والمتوسط سيما في ظل تكريس الثورة التكنولوجية والتحولات المؤسساتية وظاهرة العولمة المتشكلة ؛ وستجر في طيها - من دون شك - رهانات وتحديات ضخمة طيلة القرن الحادي والعشرين.

أقول إن هذه الرهانات والتحديات ضخمة ليس من وجهة النظر الصناعية والجيو- سياسية والاستراتيجية فحسب، ولكن أيضا في تبعاتها الثقافية والحضارية. وهنا أود أن أقف - بإيجاز شديد - لإيضاح نقطتين أعتبرهما أساسيتين :

* الأولى وتتعلق بما اصطلح على تسميته في بداية التسعينيات بالاستثناء الثقافي من قبل أوروبا وفرنسا على وجه التحديد.

أنا أعتقد أن هذا الطرح لم يكن في أصله إلا تكتيكا من الأوروبيين كي يستعدوا، تكنولوجيا واقتصاديا، للمنافسة العالمية الناشئة ؛ ولم يكن طرحا انهزاميا كما زعم البعض وما زال يزعم. وأظن أيضا أن هذا الطرح قد تجووز حاليا، سيما مع بداية تحرير أسواق الاتصالات وفتح الأسواق المعلوماتية وأيضا مع "التراضي" حول تكوين مجتمع إعلامي عالمي ؛

* الثانية وترتبط بما نروجه - نحن العرب - من طروحات عن الاستهداف الحضاري والثقافي، وعن الغزو والاختراق عند

تعرضنا لدراسة ظاهرة الصحون المقعرة أو لتحليل إشكالية الأنترنيت أو غيرها.

لا أعتقد شخصيا بوجود الغزو من أجل الغزو، فالدول الكبرى لا تهتم بالدول إلا بالقدر الذي يمكنها من تسريع دورة رأس المال والدورة التجارية للسلع، وبالتالي فكون هذه الدول تفرض سلعها ونمط استهلاكها لا يعني أنها تستهدفنا من أجل الاستهداف ولكن من أجل تسريع وتيرة الدورة الربحية للسلعة الرأسمالية ؛ ولعل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، تجهيزا وخدمات، إحدى الوسائل التي توظف فيها هذه الدول الهدف التجاري وتوظف فيها الوسيلة، وسيلة تنميط الأفراد والمجتمعات لخدمة المجتمع التجاري والجيوستراتيجي. وأعتقد فضلا عن كل هذا أن السبيل الوحيد لضمان حد أدنى لمستقبل دول العالم الثالث ثقافات وحضارات يكمن في الوعي بثلاث حقائق لا بديل عنها :

* أولاها : أن هذا المستقبل لا يمكن تصوره خارج منطق البحث العلمي والتطوير، وقد وعته دول جنوب شرق آسيا ووعاه العراق ؛

* ثانيها : أن هذا الحد الأدنى لا يمكن أن تضمن له

المصداقية والفعالية في غياب توظيف القدرات البشرية، وقد وعته دول جنوب شرق آسيا والعراق أيضا ؛

* ثالثها : أن هذا المستقبل لن يكتب له التجسيد في غياب العزيمة السياسية والرؤية الواضحة، وهو ما نفتقر إليه - إضافة إلى الحقيقتين السابقتين - ونتحسر على تغييبه ليس كدول عالم ثالث فحسب، ولكن أيضا كعرب و... كمغاربة!

◆◆◆

تكنولوجيا الصفوة

لا يمكن لمعظم «التكنولوجيا المنقولة» لدول العالم الثالث أن تتمأسس إن هي فرضت من فوق (من الدول الصناعية الكبرى وشركاتها متعددة الجنسيات) وكرست كاختيار تكنولوجي من طرف النخب الحاكمة. فشروط وظروف «النقل»، حتى في حالاته المثلى، لا يمكنها أن «تموطن» التكنولوجيا إذا كانت التربة المستقبلة والإطار المؤسساتي ومستوى النمو الاقتصادي والتطور المجتمعي في معزل عن عملية النقل والتوطين لا تفعل فيها أو تتفاعل معها، وهو الانفصام الذي لاحظناه في معظم عمليات «النقل التكنولوجي»، إذ لا يخرج هذا الأخير في سيرورته، عن مبدأ الصفقات التجارية المحض أو العقود الصناعية الخالصة، شأنه في ذلك شأن باقي السلع والخدمات الرأسمالية.

وتبعاً لما سبق فإن إعادة صياغة طرفي هذه المعادلة أمر مستعجل، على المدى القصير، على أن الحل القويم في نظرنا إنما يكمن في وضع أسس بنية تحتية تكنولوجية حقيقية ومستقلة على الأمدين المتوسط والبعيد. وما يصدق على التكنولوجيا كمعرفة وعلم، يصدق بالضرورة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي هي جزء من الأولى وذات كثافة علمية ومعرفية عالية. إلا أن ما يلاحظ على أرض الواقع في دول العالم الثالث أمران اثنان :

ـ الأمر الأول ويرتبط بعقدة الانبهار إزاء التطورات التكنولوجية الراهنة، نتجت عنها عقدة الاقتناء، اقتناء الجديد والرائج لدى الآخر، وبالتالي عقدة اقتناء «صفوة التكنولوجيا» ؛

ـ الأمر الثاني ويتعلق أساسا بالطابع النخبوي لهذه التكنولوجيا (صفوة التكنولوجيا)، على اعتبار الشريحة التي تستفيد منها وتضغط من أجل اقتنائها (التكنولوجيا) لا تعدو في نهاية المطاف، كونها تكنولوجيا الصفوة، صفوة القوم.

I ـ من صفوة التكنولوجيا. . .

من البديهي ملاحظة أن الاتجاهات الكبرى للتطورات التكنولوجية المعاصرة إنما هي نتاج مستمر وعميق لتظافر عمليات البحث والتطوير في أربع روافد مركزية : تكنولوجيا

الإلكترونات الدقيقة، تكنولوجيا الاتصالات (الفضاء)، تكنولوجيا الأحياء (أو التكنولوجيا البيولوجية)، ثم التكنولوجيا النووية.

سنكتفي هنا بالتذكير (ليس إلا) بتوجهات الأولى والثانية، باعتبارها موضوع اهتمامنا الحالي. ففي ميدان تكنولوجيا الإلكترونات الدقيقة مثلا، لم تتوقف التطورات عند مستوى الإلكترونات الإنتاجية (إنتاج الأجهزة اللازمة لعمليات الإنتاج السلعي والخدماتي) أو المكونات الإلكترونية الأساسية (صناعة الوحدات الأولية الرئيسية المشتركة بين كل الأجهزة الإلكترونية) بل تعدتها إلى الإلكترونيات الاستهلاكية والمتمثلة أساسا في إنتاج الأجهزة المنزلية ومعدات التسلية والترفيه.

ما يسترعي الانتباه بشدة في نهاية القرن العشرين، الثورة العميقة التي عرفتها تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، إذ بناء على المعالجات الدقيقة وشرائح الذاكرة والحاسبات المصغرة، تم إحداث تطوير جذري في الاقتصاد والمجتمع الصناعي فيما يسمى ثورة المعلومات، أي تحقيق تغيير أساسي في تكنولوجيا المعلومات، إنتاجا وتجهيزا ونقلا وتوزيعا واستخداما على الصعيدين المحلي والعالمي.

وتتجلى هذه الثورة بقوة في المعالجة الإلكترونية المحوسبة للمعرفة وليس للمعلومات، كما كان الحال سابقا أو للبيانات كما

كان الحال في مرحلة أسبق، وكذا الاتجاه المتسارع لزيادة أهمية «العنصر الناعم»، مقارنة بتراجع الأجهزة أو «العناصر الصلبة»، و"يتمثل ذلك في زيادة أهمية صناعة البرامج الجاهزة هندسة وإنتاجا وما يرتبط بذلك من تحليل النظم وهندستها، بحيث أخذ هذا العنصر الناعم يستقطب الشطر الأغلب من الإنفاق على البحث والتطوير والإنتاج في حقل الإلكترونات الدقيقة".

وتتجلى الثورة بقوة أيضا في التغيير الجذري الذي عرفته طرائق ووسائط الاتصال "بغرض النقل المركب للصوت والصورة والكلمات المقروءة، إما باستخدام الأجهزة الفضائية، متمثلة في أقمار الاتصالات، أو باستخدام كوابل الألياف البصرية تحت الماء والمحيطات، حيث يحمل الكابل الواحد منها نحو 8.000 مكالمة هاتفية، مقابل 48 مكالمة للكابل النحاسي التقليدي".

وقد نتج عن اندماج تكنولوجيا معالجة المعلومات والمعارف (قواعد البيانات وبنوك المعطيات في الدول المتقدمة) مع تكنولوجيا الاتصالات (الأقمار الصناعية الأخرى) ميلاد شبكات عالية ضخمة تعبر الحدود والقارات و«تسقي» الدول (المجهزة بالأساس) بآلاف الخدمات والصور والبيانات والمعطيات بطريقة آنية ومنتظمة.

هذه الطفرة التكنولوجية غير المسبوقة في تاريخ الإنسانية هي التي مُؤسست على أساسها مصطلحات «اقتصاد الإعلام»

و«مجتمع الإعلام» و«القرية الإعلامية الكوكبية»... إلخ، وهي المعتقدات التي كرست «للاختيارات» التكنولوجية التي تبنتها دول العالم الثالث ولأطروحة «النقل التكنولوجي».

ما يشد الاهتمام مباشرة عند قراءة الخطاب السائد لدى النخب الحاكمة في دول العالم الثالث، تبنيها المطلق لأطروحة مسايرة العصر وتكنولوجياه، وتوظيف «مثقفيها» (اللقطاء يقول الجابري) لمصطلحات العولمة والتدويل والشمولية والعبروطنية... إلخ، وكأن، بلدانهم واقتصادياتهم جزء فاعل في الاقتصاد العالمي، يحدد مساره الراهن وآفاقه المستقبلية. محدودية الطرح هذا لا تأتي من خطأ في فرضياته أو صواب في تنبؤاته، بقدر ما تنبع من المضمون الإيديولوجي الذي يكتنفه ويمرر به بالتالي اختياراته، إذ لا أحد يجادل في ضرورة مسايرة العصر وتكنولوجياه، ولا أحد، أظن، يرفض (ولو انتقاليا) معايشة عصره وأهل عصره، ولكن السؤال يكمن في كيفية مسايرة هذا العصر و«معايشته». ففي غياب قيم الإبداع والتجديد (أو تغييبها)، ارتأت نخب العالم الثالث الركون إلى قيم غيرها، قيم الآخر، وهو ما كرسته عبر «استجلابها» لكل ما جد لديه من «تكنولوجيا» متقدمة وما خرج من مختبراته من مستجدات.

فيما يخص ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال، لا نعتقد

بوجود شبكة أو سلعة أو خدمة لم تعمل نخب العالم الثالث على استجلابها، بدءاً بالتلغراف والهاتف والتلكس والتلفزة والحاسوب وأجهزة الفاكس، وانتهاء بالشبكة الرقمية لتداخل الخدمات والأنترنيت، مرورا بالفيزيوفون (الهاتف المرئي) والمنتيل والبريد الإلكتروني والتسوق عن بعد والتطبيب عن بعد والعمل عن بعد، والسلسلة طويلة، بمعنى أن ما نراه اليوم في الدول المتقدمة الكبرى من صفوة تكنولوجيا الإعلام والاتصال نجده في أغلب دول العالم الثالث، حتى الفقيرة منها. ولعل الهاتف الخليوي أبرز الأمثلة على ذلك، ناهيك عن العدد الهائل من المادة الإعلامية التي تأتي مباشرة عبر الأقمار الاصطناعية وتبث عبر الصحون المقعرة والهوائيات صغيرة الحجم وناهيك عن الحواسيب المحمولة ذات القوة الفائقة والتلفزات ذات الحجم السينمائي والتلفزات المشفرة والتلفزات التفاعلية وغيرها.

وفي غياب المعطيات الإحصائية المدققة عن عدد هذه الأعتدة والوسائط المعلوماتية والاتصالاتية في دول العالم الثالث، فإننا نتوقف باختصار عند ملاحظتين :

- لم ينحصر مشروع النخب الحاكمة في دول العالم الثالث في «استجلاب» ما هو ضروري ومطلوب اجتماعيا فحسب، بل تعدته إلى «اقتناء» أعقد ما وصلت إليه تطورات تكنولوجيا

الإعلام والاتصال، بل إننا قد لا نخطىء إذا قلنا إن من هذه النخب من ينتظر الجديد من «الآخر»، على اعتبارها (هذه النخب) قد وظفت واستنفدت ما جاءت به الطرق السيارة (علما بأن هذه الطرق ما زالت في جيلها الأول في الدول المتقدمة) ؛

ـ لا تمرر هذه النخب اختياراتها التكنولوجية من خلال طرح مسايرة العصر وتكنولوجياه إلا من باب تجاوبها مع منطق النظام التكنولوجي الدولي وإرضاء للشريحة الدائرة في فلكها.

II ... إلى تكنولوجيا الصفوة

لا أحد، نظن، يجادلنا الاعتقاد بأن وسائل الاتصال والتواصل كالهاتف والتلفزة مثلا، كانت إلى عهد قريب حتى في الدول الكبرى حاليا، متمحورة حول النخبة (الصفوة) تتحكم فيها وتحتكرها بالقوة بالنسبة للهاتف وبالإمكانات المادية فيما يتعلق بالتلفزة : فخلال أكثر من ثمانين عاما، ساد الاعتقاد في الدول الأوروبية بأن الهاتف إنما يستهدف جزءا جد محدود من المجتمع وحتى الستينات اعتقد بعض المسؤولين السياسيين الفرنسيين بأن الطلب على الهاتف لم يكن كافيا ليبرر طرح الهاتف الجماهيري.

هذا الطرح هو نفسه الذي تبنته في سنوات 1890 شركة «بيل» الأمريكية للهاتف، لحصر الاشتراك في هذه الخدمة على

الشركات الكبرى وبعض الأفراد المحدودين، على اعتبار الاعتقاد الضمني بأن هذه الوسيلة الجديدة إنما هي مخصصة لأغراض محددة (عسكرية بالنسبة للولايات المتحدة) ولا يعقل "إسقاطها" في الميدان العام.

في الدول المتقدمة لم تعد وسائل الاتصال والتواصل هاته، في الوقت الراهن، حكرا على نخبة بقوة القانون وبقرار الدولة المركزية، إذ تحولت، مع مرور الزمن، إلى وسائل جماهيرية قلما يحد القانون من استخدامها قدر ما تحد منها الإمكانات والموارد : فالهاتف والتلكس والفاكس والتلفزة والحاسوب وغيرها أصبحت وسائل اتصال جماهيرية في الدول المتقدمة، وأصبح إيصال العموم بشبكاتها ونظمها أمرا عاديا، وأضحى توظيف ما استجد من التكنولوجيا مسألة روتينية، كتوظيف الحاسوب للتعلم عن بعد وتوظيف الحاسوب والأقمار الصناعية للتطبيب عن بعد، وتكريس التلفزة التفاعلية للتخاطب عن بعد، واستعمال الهاتف المرئي للمحاورة عن بعد، وتوظيف تكنولوجيا البث المباشر لتتبع أخبار العالم بصورة مستمرة وآنية، وهكذا.

وبقدر ما لا نتبنى هذا «الطرح المرحلوي» للقول بأن ما كان نخبويا البارحة سيصبح جماهيريا اليوم وما هو نخبوي اليوم سيصبح جماهيريا غدا، بقدر ما لا نحاول المأسسة "لخطية

التعامل مع التكنولوجيا"، فالأمر أعقد من ذلك ولا يسعنا المكان للتفصيل فيه هنا.

ما نلاحظه - بغض النظر عن هذا الطرح، طرح المرحلوية - أن من وسائل الاتصال والتواصل هاته، ما كان نخبويا في دول العالم الثالث وبدأ يتطور باطراد في اتجاه ما هو جماهيري، كالتلفزة والهاتف مثلا، على اعتبارهما الوسيلتين الأكثر جماهيرية في وقتنا الحاضر، شأنهما في ذلك شأن انتقال السيارة مثلا من مرحلتها النخبوية السابقة إلى مرحلتها الجماهيرية الحالية وهكذا.

هل يعني هذا أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال لا بد لها أن تكون نخبوية قبل أن تكون جماهيرية؟ بمعنى آخر : ألا يمكن لتكنولوجيا معينة أن تكون جماهيرية في تكوينها، وتروج على هذا الأساس؟

لا ندعي أنه بإمكاننا الإجابة عن هذه الإشكالية المعقدة والمركبة ولا نعتقد أن طرحا بهذه الصيغة يقدم الإشكالية في شيء، إنما الملاحظ في علاقة التطورات التكنولوجية بالبنى الاجتماعية (إنتاجا واستهلاكا وفكرا) في الدول المتقدمة أن من التكنولوجيا ما يصمم خصيصا لشريحة اجتماعية واقتصادية معينة، فتكون بذلك تكنولوجيا نخبوية، كحصر استغلال الأنترنيت لمدة طويلة على مستوى وزارة الدفاع الأمريكية، شأنه في ذلك شأن الهاتف والتلغراف والتلكس في بداياتها الأولى ؛

ومن هذه التكنولوجيا ما يصمم على أساس الرواج الاستهلاكي الواسع، كالذي عرفه المِنتيل بفرنسا أو الهاتف الخليوي في دول أوروبا الشمالية.

وقصد القول إن «الطابع النخبوي» لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في الدول المتقدمة إنما يخضع لظاهرة الشيوع التكنولوجي، إذ كلما ازداد هذا الشيوع واتسع، كلما تراجع الطابع النخبوي لهذه التكنولوجيا والعكس. بالتالي فمع تسارع التطورات التكنولوجية تتقلص الفترة الزمنية التي تفصل بين «احتكار الأقلية المترفة» لهذه التكنولوجيا وبين شيوع هذه الأخيرة على مستوى جماهيري يتسع بتحسن إمكانات الفرد المادية وبقوة الحملات الدعائية وكذا بتجدر التكنولوجيا في الثقافة والمجتمع.

ومن هنا يمكننا القول بأن الواقع هو الذي جعل التكنولوجيا محصورة على عدد محدود من الشرائح الاجتماعية، قبل أن «تسقط» في الميدان العام وتكرس جماهيريا، بمعنى أن التكنولوجيا في الغرب لم تخلق نخبوية ولم يكن لها أن تكون نخبوية، إنما اعتبارات الدولة ومنطق الاحتكار الذي ميز الشركات المختصة الأولى هي التي طبعتها بذلك، ولما تسارعت المنافسة وأزيح الطابع الاحتكاري عن ممارسات هذه الشركات، كرس الواقع الجديد الطابع الجماهيري لهذه التكنولوجيا.

على أن ما نلاحظه بالنسبة لتعامل دول العالم الثالث مع

التكنولوجيا عموماً، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال على وجه الخصوص، أن عمليات «النقل» العشوائي لا تعدو كونها استجلابا لهذه التكنولوجيا من طرف النخبة ومن أجل النخبة : اقتصار التلغراف والهاتف على المقيم العسكري وحاشيته في مرحلة الاستعمارات ومركزيتها في يد السلطة السياسية كأحد عناصر تثبيت مشروعية الدول الناشئة في المرحلة الأولى للاستقلالات السياسية، إلى جانب احتكار الإذاعة والتلفزة كإحدى مكونات نشر الإيديولوجيات الجديدة فيما بعد... إلخ.

لكن انتشار وسائل «الإعلام الجماهيرية» فيما بعد (صحف، إذاعة، تلفزة... إلخ) على نطاق شبه واسع (على الرغم من كون نصيب الفرد من هذه الوسائل في دول العالم الثالث ما يزال ضعيفا) لم يكن له أن يتمأسس إلا في ظل الثورة التكنولوجية لبداية الثمانينيات، بحكم تعدد الوسائط الجديدة وتشعبها وتراجع مكانة وسائل الإعلام الجماهيرية الكلاسيكية وبالتالي ترفع النخب عن الارتكان إلى وسائل لم تعد مقصورة عليها.

وبغض النظر عن كون التلفزة والهاتف أصبحا من ضمن «السلع الجماهيرية» التي تمس غالبية الشرائح المجتمعية، فقد عملت النخب على «اقتناء» ما جد فيها واستجد : فنرى في العالم الثالث من يتطلع للاستفادة من مزايا التلفزة الرقمية والتلفزة التفاعلية والتلفزة بالأداء ثم الهاتف السيار والهاتف الخليوي،

مرورا بطلب كل ما توفره شبكات الاتصالات من خدمات جديدة كالهاتف المرئي والندوات عن بعد والتطبيب عن بعد وكذا العمل عن بعد.

يقول محمد عابد الجابري ما مؤداه أن أحد أقطار الخليج العربي يستعمل أهله، وعددهم لا يتجاوز نصف مليون نسمة، من آلات «هاتف الجيب» ما يفوق ما يستعمله بلد مصنع كفرنسا ؛ ومعلوم أن «هاتف الجيب» هو أداة اتصال داخل المعامل والمؤسسات التي يتم فيها العمل والإنتاج بوتائر لا تسمح بإضاعة الوقت في التنقل بضعة أمتار لإبلاغ هذا العامل أو الفني معلومة من المعلومات.

وقصد القول إن ما «تستجلبه» دول العالم الثالث من تكنولوجيا عالية الدقة لا يهم الشرائح الاجتماعية قدر ما يخدم النخب الحاكمة والدائرة في فلكها، فالتكنولوجيا «المستوردة» إنما هي تكنولوجيا الصفوة : كيف للجماهير أن تستفيد من الهاتف المرئي والتلفزة التفاعلية والتلفزة الرقمية وغيرها، وهي لا تملك لا إمكانات اقتنائها ولا تتفاعل مع القيم الممررة عبرها؟ كيف لها أن توظف الهاتف السيار والهاتف الخليوي ومعظمها لا يعير الوقت اهتماماً؟ كيف لها أن تتبنى خدمة العمل عن بعد والبطالة تضرب فيها الأطناب؟ كيف لها أن تتفاعل مع معطيات الأنترنيت ومؤسسة «البحث العلمي» لا اعتبار لها؟ من أين لها الإمكانات لتتجهز كي تتفاعل مع الضخ الهائل المتمثل في قواعد

وبنوك المعطيات؟ من أين لها لغة التواصل مع «الآخر» والأمية تنخر عقول أبنائها؟

هذه الأسئلة وغيرها إنما سقناها للتركيز على أمرين :

ـ أن ما «يُستجلب» من تكنولوجيا (سيما في ميدان الإعلام والاتصال) إنما هو اختيار للنخبة من أجل النخبة تحت غطاء مسايرة العصر وتكنولوجيا العصر، والجماهير العريضة الواسعة براء من هذا الطرح ؛

ـ أن انتقال هذه «الوسائط التكنولوجية» من مرحلة النخبة إلى مرحلة الجماهير ليس خطيا ولا ضربا من ضروب المرحلوية المباشرة، بل هو تبرير لاختيارات تكنولوجية أقل ما يمكن وصفها به : انفصامها الصارخ عن الواقع وفشلها في صياغة البديل ؛

ـ وأن صياغة البديل لا تأتي بمرسوم أو بقرار ولا من الممارسات المظهرية البائسة، ولكن من تبني رؤية مستقبلية أولى مراحلها تخليص الفكر والممارسة من النخبوية والعقلية النخبوية.

◆◆◆

العالم الثالث وإشكالية الطرق السيارة

عندما نتعرض لمطالبة دول العالم الثالث بضرورة إقامة نظام اقتصادي وإعلامي عالمي جديد، فإنما لنبين ما لحق هذه الدول من حيف وضيم في ظل العلاقات الدولية السائدة، ولنبرز أن تعامل الدول الغربية الكبرى مع هذه المطالب إنما كان الهدف منه الترويج والاستهلاك الإعلامي ليس إلا، بدليل انسحاب بعض هذه الدول من المنظمة التي تبنت النظامين ونفاق من اختار البقاء في عضويتها، ولكي نبرز كذلك كيف وظفت هذه الدول (الولايات المتحدة بالخصوص) المتغيرات الدولية لبداية التسعينيات من اجل خلق خطاب جديد لا يبتعد في تسميته كثيرا عما قدمته أدبيات اليونسكو خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، لكنه

استعمل كشعار لتكسير تطلعات قوة إقليمية جديدة في منطقة الخليج العربي، ولكي نوضح أيضا أن النظام الدولي الجديد إنما روجت له وسائل الإعلام الكبرى لكسب «الرأي العام الدولي» وتجنيده (معنويا) وراء أوهام مبادئ السلم الدولي والأمن الجماعي والعدالة في التعاون الدولي، ولنلمح في الأخير، إلى أن هذا النظام لا يعدو - في حقيقته - كونه عملية «ذر الرماد في الأعين» على اعتبار غطرسة القوة الأمريكية، ونفيها المطلق لقضايا وتطلعات الآخر، اللهم إلا فيما يكرس غطرستها ويخدم مصالحها الاقتصادية وأهدافها الجيو - سياسية والاستراتيجية.

ليس الهدف هنا مساءلة المحددات التي تقود فلسفة الولايات المتحدة في علاقاتها بالدول الأخرى، فليست لدينا الكفاءة لذلك، كما لا ندعي امتلاكها لتحديد التصورات المستقبلية للنظام الدولي الجديد (بمعنى الصيغة التي هو عليها راهنا).

ما نود التركيز عليه هنا بالخصوص هو التساؤل (تساؤل المتتبع لا المتخصص) عن مستقبل «النظام الإعلامي السائد» على ضوء ما اصطلح على تسميته بمشروع الطرق السيارة للإعلام والاتصال، ومساءلة بعض نخب العالم الثالث عن طبيعة وظروف وملابسات تبنيها لخطاب تكنولوجي لم تستقر معطياته البنيوية بعد، حتى بالنسبة للدول الكبرى.

I ـ ديناميكية تكنولوجيا الإعلام والاتصال وإشكالية الطرق السيارة

لم تكن أطروحة «النظام الدولي الجديد»، التي مأسس لها وتبناها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، لتخلق علاقات دولية عادلة أو متوازنة بين دول الشمال والجنوب ؛ ولم يكن في ترويجها قيمة كبرى بالنسبة للمواطن الأمريكي العادي الذي ربما لا يستطيع رسم دول العالم على خريطة الجغرافيا، ولم يطلب من الأطروحة على أي حال، أن تكون كذلك.

ما يهم الأمريكي المتوسط هو تكريس عقدة القوة التي تميزه، وإبراز مكامن التفوق التي تلازمه. وقد عبر جورج بوش عن ذلك بامتياز في تأكيده على الدور المركزي الذي من الواجب أن تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في إطار النظام الدولي الجديد.

ولا أحد يجادل، في اعتقادنا، نجاحه في امتصاص الشكاوي التي طالما رددتها دول العالم الثالث في نقدها وتضررها من النظام الاقتصادي والإعلامي السائد.

والخلاصة أن الأمريكي المتشبع بمرحلة التخمة التي يعيشها، لا يهمه النظام الدولي الجديد كممارسة قدر ما يهمه كشعار وكترويج، ولم لا وهو المكيف بثقافة الأحسن والأقوى.

ما يصدق على شعار «النظام الدولي الجديد» يصدق على مشروع الطرق السيارة للإعلام والاتصال، حتى وإن طغت في

الثاني خاصية الممارسة والتطبيق على الخطاب/الشعار، وهو الخطاب الذي لم يضمن لمروجه الأساسي الفوز بولاية رئاسية ثانية.

عندما انتخب بيل كلينتون رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية شعر بأن ما يمكن من تحقيق الرفاهية للأمريكيين (إحدى شعارات حملته الانتخابية الأساسية) هو ضرورة التركيز على التكنولوجيا وبالخصوص التكنولوجيا المتقدمة : "بالنسبة للرئيس الأمريكي فإن المعلوماتية والتواصل الآني هما أقصر الطرق لإعادة الحياة إلى الاقتصاد الأمريكي المتأزم، وهو الإيمان الذي لم تتأخر الإدارة الأمريكية الجديدة في تنفيذه، ففي شتنبر 1993 أصدرت هذه الإدارة تقريراً يفصل خطوط المشروع/ العريضة سمته «البنية التحتية الوطنية للإعلام : برنامج عمل»، وهو التقرير الذي تبناه وكمله وقدمه نائب الرئيس الأمريكي «ألبير آل كور» بلوس أنجلس في 11 يناير 1994.

يتطلع التقرير إلى "صنع بنية إعلامية تحتية جد متطورة، متصلة في قطب واحد، تجمع شبكات الاتصال والحواسيب الإلكترونية، وبنوك المعلومات، والإلكترونيات الجماهيرية، وتوفر للمستخدمين ـ عبر ضغط بسيط بأصبع اليد ـ مجموعة من معطيات معلومات جد هائلة"... ولمجرد انطلاقها "ستمكن هذه البنية التحتية من خلق ثورة للمعلومات ستغير ـ بما لا يدع مجالا للشك وبصفة دائمة ـ الطريقة التي يعيش بها الأفراد، يعملون ويتواصلون".

ويتابع التقرير، موضحا أن "هذه البنية الإعلامية التحتية ستحسن حياة الأمريكيين، لأنها ستمكن من تقليص الحواجز الناتجة عن الجغرافيا وعن معوقات واختلافات الوضعية الاقتصادية".

ونقطة البدء في هذه البنية الإعلامية التحتية هي الثورة التكنولوجية الهائلة التي ميزت قطاع الإعلام والاتصال وأبرزها ثورة الرقمنة وتداخل هذه التكنولوجيا، وقد أوضحنا من قبل التجليات الكبرى لثورة الرقمنة وتداخل تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

يقول مستشارو الرئيس الأمريكي ما مؤداه أن نجاح هذه البنية، إنما هو مرتبط أشد ما يكون الارتباط بالمساهمة المتكاملة والآنية للكاميرا والسكانير والشاشات المعلوماتية والهواتف والفاكسات والحواسيب والشرائط المنمطة والشرائط السمعية ـ البصرية والكوابل والسواتل والألياف البصرية والتلفزات والناسخات المعلوماتية... إلخ، والكل مرتبط ومتداخل بصورة تكنولوجية قل نظيرها.

ومعنى هذا أن البنية هذه إنما هي تكريس لتداخل تكنولوجيا الاتصالات والمعلوميات والسمعي ـ البصري، لدرجة يصعب معها ـ بفضل قوة الرقمنة ـ التمييز بين روافد هاته التكنولوجيات الثلاث.

وبالمعنى التكنولوجي المحض فإن هذه التكنولوجيات الثلاث ستتداخل لدرجة التلاحم : فالمطارف الهاتفية ستصبح معلوماتية

أكثر فأكثر، والأجهزة التلفزية ستصبح أجهزة معلوماتية مصغرة بإضافة أعضاء من طينة الفارز، والأجهزة المعلوماتية المصغرة ستصبح بدورها قادرة - بإضافة بطاقات توصيل خاصة - على الارتباط بالتلفزة أو بشبكة الاتصالات الهاتفية.

والنتيجة من كل هذا أن الخبر، مكتوبا كان أو مسموعا أو منظورا، سيصبح بالإمكان رقمنته. ولعل إحدى تطبيقات الرقمنة استخدامها من طرف كبريات الصحف، حيث مكنت معلوماتية التحرير من رقمنة النصوص والصور والرسوم والبيانات قبل إرسالها إلى المطابع. كما أصبح ممكنا، بفضل الرقمنة، قراءة الصحف والمجلات على شاشة الحاسوب وكذا الاستفادة من التلفزة الرقمية ؛ والأمثلة في ذلك عديدة.

الطرق السيارة للإعلام والاتصال أو الطرق الإلكترونية هي - باختصار- شبكة للاتصال عالية السعة يمكن بواسطتها (وفي كلا الاتجاهين) تمرير الأفلام والمعطيات والمحادثات والصور التلفزية وغير ذلك ؛ وتستعمل في ذلك تكنولوجيا الألياف البصرية وتكنولوجيا السواتل، وقبل هاته وتلك، تقنيات الضغط الرقمي للصورة وتقنيات التحويل والإرسال عالية الدقة.

ويعتبر المنتيل والشبكة الرقمية لتداخل المعطيات، وخصوصا الأنترنيت، من أبرز الشبكات التي مهدت (ليس إلا) لبروز مشروع الطرق السيارة (الأنترنيت نفسه يعتبر الجيل الأول لهذه

الطرق اعتبارا لتواضع مستوى سرعتها). وتتجلى محدودية الأنترنيت بالخصوص في كونها «شبكة الشبكات» متداخلة ومترابطة من دون شك، لكنها لم تصل درجة الالتحام التي تجعل منها شبكة عالمية واحدة.

إلا أن الجانب التكنولوجي لهذه الطرق (على الرغم من مركزيته في بنية هذه الطرق وهيكلها) ليس بكاف لوحده لفهم ديناميكية المشروع ككل، إذ لم يمرره كإطار فحسب ولكن كمحتوى أيضا، على اعتبار ما سيترتب عنه من إمكانيات جديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي (تنافسية المؤسسات الإنتاجية، خلق مناصب شغل، تحسين ظروف العمل.. إلخ) وبالتالي فالمشروع بقدر تركيزه على تحسين الأجهزة والأعتدة (معلوماتية، واتصالاتية وسمعية ـ بصرية) فهو أيضا يعول على تطوير البرامج والأنظمة وتنويع الخدمات. وبصيغة أخرى، فمشروع الطرق السيارة لا يعنى بالبنية (الإناء) إلا بقدر ما تضمه وتضمنه من محتويات، وهو ما يفسر في اعتقادنا، تصاعد وتزايد ظاهرة التحالفات بين شركات التجهيز والعتاد وشركات تصميم البرامج والأنظمة ليس على المستوى القطري فحسب، ولكن أيضا على المستوى الإقليمي والدولي.

ما نلاحظه باختصار في متابعتنا لمشروع الطرق السيارة معطيان اثنان : معطى السبق الأمريكي في ظهور فكرة الطرق

السيارة للإعلام والاتصال، ومعطى العدوى الذي ميز انتشار الفكرة فيما بين الدول المتقدمة وإلى حد ما دول العالم الثالث.

وقد مست عدوى فكرة الطرق السيارة للإعلام والاتصال، في بداية شيوعها، القارة الأوروبية وتعدتها إلى اليابان. والواقع أن المشروع في صيغه الأولى (بنية تحتية وطنية للإعلام) قد تم تبنيه من قبل الأوروبيين (فرنسا بالخصوص) واليابان، في إطار توسيع الأمريكيين لفلسفته وأهدافه ليشمل مفهوما جديدا، مفهوم «البنية التحتية العالمية للإعلام» الذي من شأنه «هيكلة النشاط الاقتصادي العالمي».

* جسد الأوروبيون (اللجنة الأوروبية) الطرح الأمريكي الجديد في التقرير الذي أعده الكوميسير «مارتان بانجمان» والهادف إلى تنوير رأي المجموعة الأوروبية حول الاستراتيجية الواجب اتباعها إزاء مشروع الطرق السيارة.

وقد عبرت جمعيات قطاع الإلكترونيات والمعلوماتية والاتصالات في إطار هذا التقرير عن موقفها من المشروع، وهكذا يتضح أن صناعة تكنولوجيا الإعلام تساند بدون تحفظ السياسات المتبناة في ميدان البنية التحتية العالمية للإعلام، شريطة أن تحترم (السياسات) المبادئ التالية : تفويض القطاع الخاص لإدارة الأمور، التداخل (بمعنى قدرة الأجهزة والتطبيقات المعلوماتية أو الاتصالات على العمل على كل الأنظمة وعبر

العالم)، ضمان سرية وأمان المعطيات (المتبادلة عبر الشبكات)... حماية حقوق الملكية الثقافية، التعاون الدولي في ميدان البحث والتطوير والتطبيقات الجديدة، إزاحة الحواجز من أمام التجارة والاستثمار ومساعدة مشاريع الدول السائرة في طريق النمو.

ويأخذ بعض المختصين هذه المبادئ مأخذ «دفتر التحملات» الذي حدده الصناعيون ومصممو الأنظمة، وبالتالي فدور الدول (دول المجموعة) لا يجب أن يتعدى ترجمة هذا الدفتر إلى نصوص وقوانين، وهو الاتجاه الذي كرسته فرنسا مثلا في برنامجها للطرق السيارة للإعلام.

* إلى جانب التزام فرنسا بكتاب المجموعة الأبيض واقتراحات الكوميسير بانجمان حددت لنفسها استراتيجية خصوصية تتمثل أساسا في ضرورة تبني المشروع، لكن مع احترام مبادئ المرفق العام والخدمة العامة وإعداد التراب الوطني والدفع ببرامج البحث والتطوير، وهو المشروع الذي التزمت على أساسه الحكومة بتغطية كل التراب الوطني (في أفق 2015) بشبكات تفاعلية ذات سعة جد عالية، سعة الطرق السيارة نفسها.

* ويهم أفق القرن الحادي والعشرين اليابان أيضا، باعتباره قرن العلم والمعرفة والتكنولوجيا، ولليابانيين في ذلك باع طويل، ولربما كان لهم السبق في الاستعداد لتأسيس شبكة وطنية

للإعلام منذ السبعينيات والثمانينيات، وهي المرحلة التي أسماها اليابانيون بمرحلة «مجتمع الإعلام : الجيل الأول»، على اعتبار تفوقهم في الاتصالات والإلكترونيات والمعلوميات (على الرغم من ضعفهم النسبي في مجال تصميم الأنظمة والتطبيقات المعلوماتية). وما يتم الحديث عنه حاليا، باسم البنية التحتية العالمية للإعلام لا يعتبره اليابانيون إلا مرحلة جيلهم الثاني في بناء مجتمع الإعلام.

ونظرا لضيق المكان لا نملك إلا أن ننصح القارئ المهتم بالرجوع إلى تقريرين اثنين صدرا عن إحدى أكبر مؤسسات البحث والعلم والتكنولوجيا في اليابان :

- الأول أصدرته وزارة الصناعة والتجارة الدولية في 19 ماي 1994، «برنامج من أجل بنية تحتية متقدمة للإعلام» ؛

- والثاني صدر عن وزارة البريد والمواصلات في 31 ماي 1994، ويطالب بضرورة إجراء إصلاحات من أجل تكريس مجتمع الإبداع الثقافي العالي في القرن الحادي والعشرين : برنامج من أجل وضع أسس بنية تحتية لإعلام واتصال متطور.

وخلاصة القول أن مشروع الطرق السيارة للإعلام والاتصال (بفرعيه الوطني والإقليمي والدولي) إنما هو مشروع انتشر بين الدول الكبرى بقوة شديدة، ليس باعتباره ضربا من ضروب الخيال العلمي أو لكونه مفهوما للاستهلاك الدعائي

المحض، ولكن لكونه يجر وراءه رهانات ضخمة وحقيقة أضخم : أن المنافسة وموازين القوى ستقاس في القرن المقبل بالعلم والمعرفة والتكنولوجيا المتقدمة ؛ وهو ما تروج له حتى نخب العالم الثالث كخطاب لا كممارسة.

II ـ عن العالم الثالث وخطاب الطرق السيارة للإعلام والاتصال

أشرنا، في معرض حديثنا السابق، إلى الكيفية التي وظفت بها إدارة الولايات المتحدة مفهوم الطرق السيارة للإعلام والاتصال في إبراز تأثيرها على تنافسية الشركات الأمريكية والزيادة في إمكانيات خلق مناصب شغل جديدة والاستعداد لصنع اقتصاد القرن الحادي والعشرين. وبقدر ما وظف هذا المفهوم الموحَّد في إبراز الرهانات الكبرى التي تجرها البنية الوطنية للإعلام وراءها، بقدر ما وظف أيضا في اجتماع مجموعة السبعة لإبراز ما تجره البنية التحتية العالمية للإعلام من رهانات أكبر على المستوى الكوني.

ما نلاحظه على الترويج الأمريكي للمفهوم أمران اثنان على الأقل :

ـ الأمر الأول ويرتبط بما يمكن تسميته بـ «الانزلاق المفاهيمي» للخطاب الأمريكي، إذ انتقل هذا الأخير من مفهوم البنية التحتية العالمية للإعلام إلى مفهوم مجتمع الإعلام العالمي. وقد آثر نائب الرئيس الأمريكي (عن قصد لا محالة) استخدام

المفهوم الثاني عوض الأول، اعتباراً لقوته الرمزية ومحتواه الإنساني»؛

ـ الأمر الثاني ويتعلق بالإطار الشكلي الذي تم فيه الترويج «للمشروع الكوني الجديد»، إذ انحصر اللقاء على مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، عوض توسيعه ليشمل دول المعمور، كما حصل مثلا بمناسبة مناقشة مستقبل التجارة العالمية (مراكش 1994) أو في القمة الدولية لدراسة مشاكل البيئة (ريو 1994) وهو ما له أكثر من مغزى.

والمقصود باختصار أنه في ظل الاستعداد الوطني (استعداد الحكومات وشركاتها) والتنسيق الدولي المستمر بين الأقطاب الصناعية الكبرى من أجل تسريع صنع شبكات الطرق السيارة للإعلام والاتصال وبناء مجتمعات الإعلام (لا مجتمع الإعلام) لا تحظى دول العالم الثالث إلا بجمل جد مختصرة (من فصيلة «ضرورة أخذ دول العالم الثالث بعين الاعتبار» أو «يجب تقديم يد المساعدة للدول السائرة في طريق النمو»... إلخ) في مؤخرة التقارير أو التوصيات في غالب الأحيان.

يقول نائب الرئيس الأمريكي آل كور في مؤتمر التنمية للمنظمة العالمية للاتصالات ما معناه أنه والرئيس الأمريكي مقتنعان بأن خلق شبكة الشبكات (البنية التحتية العالمية للإعلام) هو شرط ضروري وأساسي للتنمية الدائمة لكل أعضاء العائلة الإنسانية، ويقصد بها لا محالة الدول الصناعية الكبرى.

ولا تخصص جمعيات الإلكترونيات والمعلوميات والاتصالات، وتقرير الكوميسير بانجمان، بشأن المشروع الأوروبي للطرق السيارة، إلا جملة لدول العالم الثالث : «العمل على مساعدة الدول السائرة في طريق النمو»، بينما لا يتكلم التقريران اليابانيان سابقا الذكر عن العالم الثالث إلا من باب المجاملة الدبلوماسية ليس إلا، في حين لا يتحدث تقرير «جيرار تيري» عن العالم الثالث إلا من باب الخطاب المدافع عن الفرنكوفونية وعن التعددية الثقافية "كي لا تقود عولمة مجتمع الإعلام أو تداخلات القطاعات إلى تطابقية التكنولوجيا والخدمات والمحتويات".

والخلاصة أن تهميش دول العالم الثالث لم يعد منحصرا في الممارسة فحسب، ولكنه تضاعف أيضا بتهميش آخر على مستوى الخطاب. ففي تعليقه على أعمال قمة مجموعة السبعة حول مجتمع الإعلام، علق «طهابو مبيكي» (نائب الرئيس الجنوب - إفريقي والرجل الوحيد من القارة الإفريقية الذي دعي لحضور القمة) قائلا : "الواقع أن هناك من الخطوط الهاتفية بمنهاتن ما يفوق العدد الموجود بكل إفريقيا جنوب الصحراء".

عندما برز مفهوم الطرق السيارة للإعلام والاتصال للوجود لم يكن القصد من طرح فلسفته وأهدافه الترويج من أجل الترويج ولا الاستهلاك الدعائي من أجل الاستهلاك. لقد طرح وعلى أوسع نطاق لا للتفسير قصد التفسير ولكن لتبيان

مردوديته بالنسبة للاقتصاد والمجتمع ولتحديد وسائل وطرق تمويله. فالمبالغ الواجب رصدها له ضخمة، وبالتالي فمساهمة أكثر من جهة أمر مطروح، إذ يمكن التمييز في برامج التمويل الوطنية لهذا المشروع بين شكلين أساسيين :

ـ الشكل الأمريكي وتخصص في إطاره حصة المساهمة الكبرى للقطاع الخاص، خصوصا شركات الإعلام والاتصالات والمعلوميات الكبرى، مع مساهمة بسيطة للدولة الفيديرالية ؛

ـ الشكل الثاني وتتحمل فيه الدولة النصيب الأكبر (كفرنسا مثلا)، في حين حددت للقطاع الخاص مهمة تطوير البرامج والأنظمة.

وبين الشكل الأول والثاني نجد التجربة اليابانية المتبنية لتخطيط البرامج والمشروعات من طرف الدولة وتنفيذها من طرف أقطاب صناعية وتكنولوجية محلية.

وباختصار فالمشروع يكلف عشرات الملايير من الدولارات وعلى امتداد عشرات السنين.

ولنا أن نتساءل : هل لدول العالم الثالث الإمكانيات المالية الضخمة التي يتطلبها المشروع؟ هل لقطاعها الخاص القوة الاستثمارية الكفيلة بوضع أسس مشروع كمشروع الطرق السيارة؟ هل لدول العالم الثالث (وهي الغارقة في ديونها المتراكمة) أن تمول أو لنقل تخطط لمشروع كهذا؟

لا أظن أحدا يجادلنا الجواب بالنفي، ومع ذلك فمن النخب من تتبناه قلبا وقالبا وتمأسس لطرحه.

ولنا أن نتساءل أيضا : هل تموطنت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ثقافة العالم الثالث (والثقافة العربية جزء لا يتجزأ منها) لدرجة يصدق معها تعميم مصطلح «مجتمع الإعلام والاتصال» عليها؟ هل تم تأصيلها والتأصيل لها؟ هل عاشت شعوب هذه الدول مرحلة «مجتمع الاستهلاك» (ولسنا في هذا مرحليين على طريقة روستوف) كي تنتقل لمجتمع إعلام، حيث للطرق السيارة باع كبير في تكريسه؟

لا نعتقد أن واقع العالم الثالث (والوطن العربي أيضا) يمكنه من معايشة العصر، فالعصر لا «يعاش» بمجرد قرار ولا... بالنزوات. يقول «هربرت شيلير» إن شبكة الأنترنيت ما كان لها أن تخرج من رفوف إدارة الدفاع لولا ضغط المستهلكين وحاجة السوق، فلم يتم إخراجها بقرار وإلا لكانت خرجت به في فترة الستينيات.

ويتطلب الحديث عن الطرق السيارة للإعلام والاتصال بدول العالم الثالث (حتى لو سلمنا بإمكانية فرضها) من بين ما يتطلب من شروط، توفير الأرضية الضرورية لنشأتها وشيوعها : أرضية تحديد مفاهيم الحق في الإعلام والاتصال، الحق في التعبير الحر، الحق في تنقل الصحفيين.. إلخ.

أين لدول العالم الثالث (والوطن العربي ضمنها) بهذه

الأرضية وبهذه الحقوق؟ أين لها بها في وقت تتشدد فيه الرقابة ويغتال فيه الرأي الحر (وحتى المدافعون عنه) وتتكرس فيه قيم الميوعة الإعلامية وغيرها؟

لا نعتقد أن مفهومي الطرق السيارة ومجتمع الإعلام كانا لينشأ ويشيعا في الولايات المتحدة، في أوروبا أو في اليابان بوجود أرضية مشابهة لتلك التي ذكرنا.

ما هدفنا إلى طرحه هنا، باختصار شديد، هو التلميح إلى أن ربط العالم الثالث بإشكالية الطرق السيارة للإعلام والاتصال لا يختلف عن ربط الشيء بغريمه، ولنقل ربط المحروم بنقيضه، والنتيجة واحدة على اعتبار أن ما تقتنيه هذه الدول من تكنولوجيا عالية لبناء الطرق السيارة لا يخدم في المقام الأول والأخير إلا النخبة، لدرجة يصدق معها تسمية هذه التكنولوجيا بـ «تكنولوجيا الصفوة» كما سبق الذكر.

◆◆◆

الطرق السيارة... أي دلالة لدول المغرب؟

منذ بداية التسعينيات اصبحت مصطلحات "متعدد الأقطاب" والأنترنيت والطرق السيارة للاتصال والعولمة أيضا رائجة بكثافة في الولايات المتحدة، في أوروبا، في اليابان وحتى في دول العالم الثالث، ليس بصفة استهلاكية فحسب بل وبكرم كبير أيضا من طرف وسائل الإعلام والفاعلين، من طرف الساسة والمثقفين. لم يكن لإعادة الاعتبار هاته للعلاقة بين تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة والظاهرة الاقتصادية ذات النشأة الحديثة نسبيا (ظاهرة العولمة) أن تثار لولا وجود ساسة وأقطاب اقتصادية في بحث مستمر عن مشاريع موحدة ومبادرات مجندة.

هناك ـ على الأقل ـ ثلاث معطيات مركزية تفرض نفسها وبقوة لمجرد ملاحظة هذا المعطى الجديد ذي المحددات التكنولوجية والاقتصادية العميقة وذي التداعيات الجيوسياسية والاستراتيجية الصارخة :

* المعطى الأول ومفاده أن هذه الرهانات التكنولوجية والاقتصادية لم يكن لها أن تتكرس وتتمأسس إلا حول ومن خلال "قطائع" تكنولوجية كبيرة كانت تكنولوجيا الإعلام والاتصال هدفها، ولنقل مسرحها منذ حوالي عقدين من الزمن أو أكثر ؛

* المعطى الثاني ومفاده أن التحولات المؤسساتية والتنظيمية للسنين الأخيرة، والمقدّمة على أنها ذات مصادر تكنولوجية محض كانت في حقيقة أمرها محكومة باعتبارات اقتصادية وجيوستراتيجية غير مسبوقة من ذي قبل : التقاء هذين المعطيين هو الذي مهد ـ في اعتقادنا ـ وبرر مشاريع الطرق السيارة للاتصال ولربما حدد أبعادها ومأسس الخطاب المتمحور حولها ؛

* المعطى الثالث ويتعلق "بقوة العدوى" التي مارستها معطيات التسعينيات هاته على خطاب النخب الحاكمة في دول العالم الثالث عموما وفي دول المغرب العربي فيما يخص إشكالية ومحاور هذه الدراسة.

I- "القطائع" التكنولوجية ومعطى التسعينيات

أصبح من الشائع اليوم - ولربما من المسلم به - أن الإطار الذي ظهرت في خضمه حركية الطرق السيارة للاتصال لا يمكن فصله عن "القطائع" الكبرى (أو المقدمة على هذا الأساس) التي طالت تكنولوجيا الإعلام والاتصال بصفة خاصة منذ بداية الثمانينيات على الأقل . فإطلاق الأولى لم يكن له أن يرى النور أو يتجسد لولا قوة الثانية ؛ ونجاح الثانية لم يكن له أن يظهر وينتشر لولا تطور شروط الأولى.

"فضائل" الرقمنة

إذا كانت فضائل الرقمنة تقدم عموما على أنها ذات طابع ثوري فليس لأنها فرضت كنمط استثنائي لاستغلال ونقل وتخزين جميع أنواع المعلومات المتوفرة، ولكن أيضا وبالخصوص لأنها حققت التزاوج بين قطاعات الإعلام والاتصال الكبرى (الاتصالات، السمعي - البصري والمعلوميات) والتي كانت - إلى عهد قريب - تعمل في فضاءات مستقلة ووفق منطق صراع خفي، مدار بدهاء، وفي كل الأحوال غير معلن كمواجهة مباشرة : هذا التزاوج والتقارب - وإن لم يكن اليوم إلا في بداياته الأولى - هو الذي سرع التوجه نحو تداخل الحدود بين التكنولوجيات الثلاث وأعاد توزيع الفضاءات التقليدية لمهن أهم

الفاعلين بالميدان. وهذا التزاوج هو الذي مكن أيضا الخدمات السمعية - البصرية اليوم من أن توزع بتفاعلية كبيرة (مفهوم الفيديو عند الطلب) وعبر الشبكة التيليماتيكية ؛ وجعل التلفاز والحاسوب يتقاربان، إذ اغتنى الأول بوظائف جديدة وأصبح بإمكانه الوصول إلى خدمات جديدة (وإلى الأنترنيت أيضا) بفضل فارزات متفوقة ؛ وأصبح بإمكان الثاني حضور برامج تلفزية، سيما وقد عاد تواصليا ومتعدد الأقطاب ؛ وأصبح بمستطاع عالم الهاتف بدوره الوصول إلى الصورة، بفضل المحاضرات المرئية التي مكنتها الشبكة الرقمية متداخلة الخدمات (على الرغم من عدم توفر كفاءات عالية)، وجعل الشبكات المعلوماتية تقترب من الشبكات الهاتفية، بفضل المبدلات الإلكترونية.[1]

"حمولة" الألياف البصرية

إذا كانت تقنية استخدام الأثير الضوئي في ميدان الإرسال المعلوماتي غير جديدة، فإن التطورات التكنولوجية لهذا الحامل الجديد/القديم (الألياف البصرية) قد وضعت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في وضعية غير مسبوقة على الإطلاق.

ما يزيد هذا الاعتقاد قوة كون الألياف البصرية قد نجحت - وإلى حد كبير - في تعويض الألياف النحاسية والكوابل

التقليدية فيما يخص عمليات ربط المشتركين؛ وأنها استطاعت أيضا تمرير السعة الرقمية العالية للمعطيات، بما فيها الصور القارة والمتحركة.

ولعل وصول تقنية الـ أ. ت. م. (Asynchronous Transfer Mode, ATM = تقنية النقل اللاتزامني) سيمكن من تعميق أكبر لهذه الحركية التي أطلقتها الرقمنة والألياف البصرية.

وصول مُبَدِلات تقنية النقل اللا تزامني

تكنولوجيا الـ أ. ت. م. هي إحدى الأشكال السهلة والمبسطة للتبديل بالرزم (وهو ما يسهل التمرير والتبديل وغيرهما) ؛ وكذلك لنقل الوظائف المعقدة على هامش الشبكة، كمراقبة المبدلات ومعالجات التوصيل وغيرها.

هذا النقل لا يمكن إلا أن يزداد حركية ومرونة وفعالية (مقارنة بالمناهج التزامنية)، سيما مع توظيف حافة النطاق (Bande passante) توظيفا مطابقا، ومع تطور الحاجيات، فقد استطاعت تكنولوجيا التحويل هاته أن تجمع ما بين امتيازات التبديل الدائري (شفافية الخبر والإرسال الآني) وبين التبديل بالرُزَم (تدفق متغير) ؛ وهي ـ على هذا الأساس ـ تتكيف مع التدفق القار والمتغير، الضعيف والقوي...[2]

"حتمية" السعة العالية

بقدر مركزية مفهوم السعة، بقدر نسبيته. فإذا كنا نتكلم اليوم عن السعة العالية فيما يتعلق بالمحاضرات بالفيديو Vidéoconférences أو فيما يخص نقل المعطيات باثني ميغابتس في الثانية[3] فما ذلك إلا مقارنة بمعاملات الخط الهاتفي العادي الذي لا تتعدى "سعته" 64 كيلوبتس [4]أو 140 ميغابتس/الثانية الضرورية للتلفزة عالية الدقة أو الخطوط المعلوماتية المتخصصة.

وظاهرة السعة العالية مركزية أيضاً، لأنها تختزل الشبكات المستقبلية المكونة من الجيغات (ملايير البتات) والترابيت (آلاف ملايير البتات).[5] وإذا كان واقع السعة العالية أمرا حتميا ولا مناص منه، فإنه يصعب تصوره أو تجسيده في غياب الرقمنة والعلاقات بالألياف البصرية والمبدلات من نوع أ. ت. م.، فكلاهما مركزي، وكلاهما حتمي لتطور شبكات المستقبل.

التحدي التكنولوجي ومعطى الطرق السيارة

لم يكن تجسيد الطرق السيارة للاتصال[6] - في اعتقادنا - ممكنا لولا التحولات الكبرى التي طالت - منذ عقدين من الزمن وأكثر - تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، ولاسيما تطورات الميكروالكترونيات والإلكترونيات الضوئية :[7]

* فقد انعكست هذه التطورات على كفاءة الحواسيب ليس

فيما يخص سرعة الحساب فحسب، ولكن أيضا فيما يتعلق بقوة الذاكرة وقوة التخزين ؛ [8]

* وقد مكنت أيضا من تحقيق تقنيات الضغط وإعادة الضغط الرقمي للصور، على اعتبار أن هذا الأخير أساسي لتوزيع التلفزة الرقمية ولظهور الطرق السيارة للاتصال على المدى المتوسط والبعيد ؛

وقد مكنت المبدلات الرقمية الجديدة من نوع أ. ت. م. من التبديل الفعال للإشارات عالية السعة مع ضمان استمرارية التدفق بدون بطء يذكر وفق تزامنية كبرى للصور والصوت. [9]

* ومكنت - فضلا عن كل هذا - من مزج تكنولوجيا الألياف البصرية[10] مع زيادة كفاءتها وتنافسيتها[11] بصورة كبيرة.

ويعني هذا - باختصار- أن الطرق السيارة للاتصال لن يكون لها أن تتحقق إلا عبر ومن خلال الرقمنة الكاملة لكل المعلومات (نصوص، معطيات، صوت، صور قارة ومتحركة، واقعية أو متوهمة) وإرسالها بصورة رقمية شاملة من المصدر حتى المستخدم : "إن طرق الاتصال السيارة، المكونة أساسا من الألياف البصرية، بإمكانها حمل كل الإشارات الرقمية في كلا الاتجاهين وبسعة عالية حتى المستعمل". إلا أنها لا يمكن أن

تتجسد أو تتعمم ـ على الأقل بالنسبة للمتبنين لها ـ إلا وفق منطق اللا تقنين والخوصصة والتحرير.

II ـ "القطائع" المؤسساتية ومعطيات التقنين الجديدة

إن فهم الإطار العام الذي برزت ونشأت في خضمه حركية الطرق السيارة للاتصال لا يمكن ـ في رأينا ـ أن يتم دون استحضار البعد التكنولوجي الذي نعتبره مركزيا في هذه الحركية.

هناك ـ إلى جانب هذا ـ ثلاثة أبعاد أخرى ليس بالإمكان التغاضي عنها لفهم هذا الإطار المتشابك، المشبع بالرهانات: البعد التقنيني، البعد الاقتصادي واختيارات الفاعلين الاستراتيجية.

عناصر "القطيعة" التقنينية

إن تاريخ معظم الفاعلين في ميدان الاتصالات في العالم إنما هو ـ في اعتقادنا ـ تاريخ ما اصطلح الاقتصاديون على تسميته بوضعية "الاحتكار الطبيعي".[12] وقد مورس هذا الاحتكار ليس من طرف مؤسسات عمومية محض (في إطار وزاري مثلا) كما لاحظنا ذلك في أوروبا وفي اليابان وغيرهما، ولكن أيضا من لدن مؤسسات وشركات خاصة، كما لاحظنا في الولايات المتحدة الأمريكية تحديدا.

هذه الوضعية الاحتكارية كانت ـ منذ البداية ـ موضع دفاع وشرعنة عميقين، سيما وقد كانت تعكس بامتياز ضرورات التجهيز وسياسات التصنيع التي كانت تتطلب استثمارات ضخمة، ذات مردودية طويلة الأمد.

وإذا كانت هذه الوضعية قد تمكنت من الصمود إلى غاية بداية الثمانينيات (مرحلة القرارات اللا تقنينية الكبرى) فلأن المؤسسات المستهدفة (وإن كان عرضها جد محدود) قد أبانت عن قدرة ربحية هائلة وإمكانات تمويل داخلية مهمة وحركية قل نظيرها. إلا أن هذا الواقع قد أصبح ــ ابتداء من بداية الثمانينيات ــ عرضة لإعادات نظر عنيفة ليس بسبب ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال فحسب (الرقمنة، انخفاض العلاقة بين أثمان وكفاءة المكونات وتطور البرامج المعلوماتية وتعميم المبدلات بالرزم والانفجار التكنولوجي الذي مس جل مراحل السلسلة الصناعية، من شبكات وأجهزة وبرامج)، ولكن أيضا بالخصوص على اعتبار بروز نخب سياسية تكن عداء شديدا للاحتكار وللمرافق العمومية بوجه عام.[13]

إلى جانب هذين العنصرين التفسيريين ـ المركزيين في اعتقادنا ـ نجد عنصرا ثالثا لا يقل عنهما مركزية، ويتمثل في رفض الفاعلين الصاعدين للوضعيات الاحتكارية المحمية من كل

مزاحمة، في ظرف برز خلاله إلى الوجود طلب جديد وظهرت في ظله خدمات وتطلعات جديدة : إن التقويض الذي تعرضت له أ. ت. ت. الأمريكية والخوصصة التي كانت بريتش تلكوم البريطانية وإن. ت. ت. اليابانية مسرحا لها [14] إنما تمثل قمة المطالبة والمناداة بضرورة خلق إطار جديد للتنافس.

عناصر التفسير الاقتصادية

إذا كان من المسلم به اليوم أن التحولات التكنولوجية المذكورة قد نجحت في "تفجير" فضاء الإعلام والاتصال، فإنها تمكنت أيضا وبالخصوص من تسريع المنافسة داخل كل قطاع على حدة مع ظهور منافسين جدد للفاعلين "التاريخيين" من جهة، وأشعلت نار التنافس بين فاعلي كل قطاع (سيما مع ظهور إمكانية عرض فاعلي السمعي ـ البصري لخدمات الاتصالات والعكس بالعكس)، من جهة أخرى.

إلا أنه لا يمكن ـ في اعتقادنا ـ مقاربة الرهانات الاقتصادية لهذه التحولات دون استحضار واقع جديد ذي تداعيات محددة، سيما مع بلوغ الأسواق الثلاثة (الاتصالات، السمعي ـ البصري والمعلوميات) مرحلة تخمة وإشباع غير مسبوقين، وبدأ توزيعها يتم على أساس الطلب الجديد المدقق وعلى أساس العمل وفق مستويات عرض السوق.

في خضم هذا المعطى الجديد، أصبحت الإشكالية التقنينية (على الأقل في ذهن المتحمسين للتحرير والخوصصة) غير قادرة وغير مؤهلة لتحمل التطورات المتسارعة، سيما المستقبلية منها.

يقدم هذا المعطى أيضا على أساس كونه واقعيا، خصوصا مع بروز استراتيجيات التدويل والتحالفات الاستراتيجية وضرورات تسريع دورة ميزانيات البحث والتطوير عالية المستويات، وبالتالي حتمية تبسيط الإجراءات وتكييف النظام التقنيني وإعادة النظر في الهياكل والتنظيمات، وكذا إعادة الاعتبار لقيم السوق والتنافسية، وإدانة منطق الحمائية والاحتكار ؛ وهي أمور ترى فيها حركية الطرق السيارة للاتصال الشرط والوسيلة.

طرق سيارة والخوصصة والتحرير (اللبرلة)

لأنها قلب رهان صناعي كبير ورهان مجتمعي ضخم، مجتمع القرن الحادي والعشرين، ولأنها محمولة برؤية سياسية "ثاقبة" (الإدارة الديمقراطية الأمريكية،[15] اللجنة الأوروبية،[16] الحكومات الوطنية،[17] فإن مشاريع طرق الاتصال السيارة تقدَّم عموما على أساس كونها ستمأسس لقطيعة كاملة مع التنظيم الاقتصادي والاجتماعي السائد إلى حد الآن : "فالأمر يكمن في وضع شبكات ضخمة، ذات سعة عالية وتفاعلية، بإمكانها إيصال

ـ وبدون عقبات ـ أي منزل أو شركة أو إدارة إلى كل أشكال المعلومات والتربية والإرسال والترفيه".[18]

فعندما وضع الكوميسير بانجمان[19] تقريره للجنة بروكسيل سنة 1994، تبنى المصطلحات المركزية الواجب استعمالها وفي مقدمتها تداخلية الشبكات وتحرير الاتصالات. ولما اجتمعت مجموعة الدول السبع الأكثر تصنيعا ببروكسيل ما بين 25 و27 فبراير 1995، حددت المبادئ الأساسية لقيام الطرق السيارة للاتصال كان أهمها :

- ضرورة تنشيط المنافسة ؛
- ضرورة تشجيع المبادرة الخاصة ؛
- وضرورة تحديد إطار تقنين مرن وتطوري.

ومما لا شك فيه أن عمليات تحرير وخوصصة الفاعلين الأوروبيين الراهنة إنما هي امتداد لهذا الخط. فقد شهدت سنة 1996 قانون الاتصالات الأمريكي (تكريس التنافسية بين شركات الهاتف الجهوية وطويلة المدى ومؤسسات الكابل والموزعين الهرتزيين) ؛ وشهدت أيضا قانوني إعادة تقنين فرانس تلكوم وخوصصة جزء من رأسمالها، وكذا خوصصة جزء من رأسمال دوتش تلكوم الألمانية... إلخ.

إلى جانب المقاربات الجهوية (حيث لم نقدم هنا إلا بعدها الأوروبي)، هناك مقاربات أخرى، وطنية في فلسفتها لكنها تتبنى

نفس التوجهات. ففي فرنسا مثلا أوصى المهندس جيرار تيري في تقريره عن الطرق السيارة بضرورة تحرير سوق الاتصالات الفرنسي وبضرورة إعادة النظر في هيكلة الفاعل التاريخي العامل بها (فرانس تلكوم).

ومعنى كل هذا أن معظم (أو جل) مشاريع الطرق السيارة راهنت (وما زالت تراهن) على ثلاثة عناصر ذات أهمية متقاربة :

* لا تقنين القطاعات الخاضعة لاحتكار اعتبر - إلى عهد قريب - طبيعيا ؛

* خوصصة الملكية العمومية التي (الملكية) كانت - إلى زمن قريب - مبررة ومشرعنة ؛

* وتحرير هياكل السوق التي كانت - حتى وقت متأخر - في مأمن عن كل تهديد تنافسي.

هذه العناصر الثلاثة هي التي رهنت (وما زالت ترهن) تحقيق مشاريع الطرق السيارة للاتصال ؛ وقد تزامنت وبروز ظاهرة مصاحبة لها، بدأت تلازمها وإن كانت أقدم منها نسبيا، ظاهرة العولمة.

III - العولمة، الطرق السيارة و "المجتمع الكوكبي"

عن مفهوم العولمة

العولمة مصطلح حديث العهد، لكن محتواه ما زال مبهما كما هي مبهمة تداعياته ومحدداته الحقيقية.

من المقاربات الشاملة، الجادة لمفهوم العولمة المقاربة التي اعتمدها ريكاردو بتريلا ؛ إذ يحدد المفهوم على أساس مفهومين آخرين متقاربين معه، قريبين منه : مفهومي التدويل وتعدد الجنسية.

يحدد ريكاردو بتريلا (للتذكير) التدويل بكونه "مجموعة المسلسلات التي تربط الاقتصاديات الوطنية بعضها ببعض. وهذه المجموعة تحيل إلى مجموعة التيارات التي تربط الوحدات الوطنية المختلفة"، في حين يحدد مفهوم تعدد الجنسية بكونه "الظاهرة التي نرى فيها الفاعلين الاقتصاديين يوسعون قدراتهم الإنتاجية لوحدات وطنية أخرى"، بينما يرى في العولمة مفهوما أكثر حداثة، باعتباره "مجموعة العوامل التي تجعل عددا كبيرا من السلع والخدمات تصمم وتطور وتنتج وتوزع وتستهلك وتصلح وتقيم على مستوى عالمي، دون أن يكون للدول التي تدور هذه العمليات في فضائها قيمة في حد ذاتها. بعبارة أخرى، فإن الإطار والمرجعيات الوطنية فقدت مركزها وقوتها في المستقبل.

العولمة هي نتاج منظمات تعولمت هياكلها بفضل استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمواصلات". [20]

ويقول روني فاليت (للتذكير أيضاً) إن العولمة هي "مسلسل تكثيف تيارات الأفراد والسلع والخدمات والرساميل ؛ وبموازاة ذلك اتساع هذه التيارات إلى كل الكرة الأرضية". ويعتبر أن "المبادلات الدولية جد قديمة، لكن كثافتها وتنوعها وتوسعها قد

فرضت ـ خلال السنين الماضية ـ استخدام مصطلح جديد لنعتها : مصطلح العولمة".[21]

عولمة الاختيارات التكنولوجية للمؤسسات الإنتاجية

دون العودة إلى الأسباب العميقة الكامنة وراء صعود وتنامي ظاهرة العولمة،[22] ولا إلى مساهمة العوامل التي كانت وراء شيوعها، فإن هناك ـ على الأقل ـ ثلاثة معطيات كبرى تفرض نفسها بقوة :

* المعطى الأول، أن المؤسسة هي الفاعل الأول والأساسي في العولمة. هذا معطى بديهي، لكنه مركزي : "إن الدول لم تتعولم، والمؤسسات الكونية بدورها أصبحت دولية لا معولمة، وسلطتها مرتبطة بالدول الوطنية التي ترى قوة تأثيرها في الشؤون الاقتصادية العالمية تتدهور".

ويجب القول إنه ليس بمقدور المؤسسات الإنتاجية أن تتعولم إلا إذا توفرت على قدرة فعل كبيرة على المستوى العالمي، وبالتالي فالحجم أمر ضروري ومؤكد. إلا أن المؤسسة الكبرى لا يمكنها ـ على الرغم من كبر حجمها ـ أن تتوفر لوحدها على قدرة استراتيجية كافية للتحكم في المعطيات على المستوى الكوكبي. ومن هنا تأتي ظاهرة انفجار عدد التحالفات واتفاقيات

التعاون[23] التي نشهدها يوميا : الكل يتحالف مع الكل ضد الكل يقول ريكاردو بتريلا :

* المعطى الثاني، أن المؤسسة المعولمة "لا ترتاح" إلا بتوظيف قواعد عمل الاقتصاد وفق شروط تناسبها وتخدم مصالحها : "وهذا ما يفسر عملية الخوصصة واللا تقنين والتحرير التي نعرفها منذ عشرين سنة. فعلى هذه الأسس الثلاثة تمكنت المؤسسات من عولمة الاقتصاد".

تقدم هذه العمليات على أنها ضرورية ولا محيد عنها لتوسيع فضاء عمل المؤسسات على المستوى الكوني ؛

* المعطى الثالث، أن المؤسسات العامة بقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال (مستغلين وصناعيين) لم تكن فاعلا نشيطا في العولمة فحسب (عبر خلق شبكات كونية [24] بل كانت أيضا هدفها ومسرحها، والدليل على ذلك عدد الاتفاقيات والتحالفات الاستراتيجية التي أبرمتها هذه المؤسسات.[25]

عن علاقة العولمة بالطرق السيارة للاتصال و"القرية الكوكبية"

طرق الاتصال السيارة هي شبكة للاتصالات مرقمنة، عالية السعة وذات قدرة كبيرة وسرعة فائقة لنقل الخدمات التفاعلية، المهنية والترفيهية وغيرها. لو اعتمدنا هذا التحديد على المستوى

العالمي، نقول إن هذه الطرق هي عبارة عن شبكة للشبكات تمكن من نقل المعطيات والصوت والصور على نطاق كوني وبطريقة إلكترونية. وإذا كان وزراء اتصالات الدول السبعة قد اجتمعوا ببروكسيل في فبراير 1995، فما ذلك إلا من أجل وضع الأسس المفاهيمية والتكنولوجية لهذه الطرق في أفق خلق مجتمع إعلامي عالمي وكوكبي : المطلوب هو إقامة بنية تحتية عالمية للإعلام مبنية على ترابط وتداخل وتجاوب الشبكات الوطنية، لأنه بفضل الإمكانات التي توفرها تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بإمكان "شبكة الشبكات أن تحقق... إشباع الرغبات العالمية من الاتصالات الهاتفية والمعلوماتية والسمعية ـ البصرية".

"لقد تكرست نبوءة ماك لوهان [26] وبعمق، وتحققت وعوده، وعود سوق شمولي للشبكات والخدمات والتطبيقات". ومعنى هذا أن العلاقة بين "القرية الكوكبية" والطرق السيارة والعولمة هي، على الأقل، من ثلاثة مستويات :

* المستوى الأول : بقدر ما يفرض منطق العولمة ضرورة إقامة هذه الطرق، بقدر ما يعمل نفس المنطق على دفع حدود السوق العالمي، وبالتالي فالمجموعات الكبرى ذات الإمكانات التكنولوجية والاقتصادية الضخمة هي المستهدف الأول والمركزي ؛

* المستوى الثاني : بقدر ما للبعد التكنولوجي لهذه الطرق

من أهمية، بقدر ما للطابع الاقتصادي والجيوستراتيجي لظاهرة العولمة من قوة وتأثير : فالتحكم التكنولوجي في هذه الطرق أساسي في استراتيجيات تحالفات المؤسسات وتكثيف العلاقات فيما بينها على المستوى العالمي ؛

* المستوى الثالث : بقدر كفاءة هذه البنية العالمية والشمولية، بقدر كفاءة المؤسسات المعولمة والمهووسة بالآنية والسرعة و"الوقت الواقعي".

لو طبقنا كل العناصر السابقة على دول المغرب العربي، فإن تكريسها يحيلنا إلى الخطاب الرائج والمروج أكثر ما يحيلنا إلى حقيقة الفعل والممارسة.

IV ـ العولمة والطرق السيارة : أي علاقة بالمغرب العربي؟

هناك، على الأقل، ثلاث ملاحظات مركزية تفرض نفسها علينا لمجرد التساؤل عن تكنولوجيا للإعلام والاتصال في دول العالم الثالث (ودول المغرب العربي) في عصر العولمة والطرق السيارة للاتصال :

* الملاحظة الأولى : وترتبط أساسا ليس بالواقع المتخلف الذي ما زال يشكل "الميزة" الكبيرة لشبكات الإعلام والاتصال على مستوى كل دولة من دول المغرب العربي فحسب، ولكن

أيضا بغياب بنية مغاربية جهوية وشاملة بإمكانها نقل وتوزيع المعطيات (إن كانت هناك معطيات!) ؛

* الملاحظة الثانية : وتتعلق بـ "الطابع الوطني المحض" للاختيارات التكنولوجية المعتمدة في ميدان الإعلام والاتصال والتي لا تكرس إلا توجيهات المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والنخب الحاكمة، عوض خضوعها (الاختيارات) لمنطق العمل المشترك والتكامل التكنولوجي المغاربي ؛

* الملاحظة الثالثة : وتتمثل في غياب "عزيمة سياسية مغاربية" موحدة مبنية على رؤية مستقبلية، إحدى أهدافها إقامة بنيات (وصياغة برامج) إعلامية واتصالية تكون العماد الأساسي لبناء المغرب العربي خلال القرن الحادي والعشرين.

أي بنيات تحتية لأي طرق سيارة للاتصال في المغرب العربي؟

بالرجوع إلى كل المقاييس المعتمدة دوليا لتقييم مستوى تنمية البنيات التحتية للإعلام والاتصال، فإننا نرى أن المغرب العربي هو أقرب ـ في وضعيته ـ إلى وضعية دول العالم الثالث منه إلى وضعية الدول المتقدمة أو الدول حديثة التصنيع. ففي ميدان الاتصالات مثلا (وهي العمود الفقري لطرق الاتصال السيارة)

نجد أن الكثافة الهاتفية بالمغرب العربي غالبا ما لا تتعدى 4٪ (4,1٪ في الجزائر، 3,7٪ في المغرب)، في الوقت التي تتعدى فيه هذه النسبة 40٪ في أوروبا الجنوبية وفي إسرائيل (20٪ في تركيا) وتقارب 60٪ في الدول الصناعية الكبرى.

وتسري نفس الحالة على الخطوط الهاتفية المستخدمة : فحاجز المليون مشترك بالنسبة للجزائر والمغرب لم يتجاوز إلا خلال السنتين أو الثلاث السنوات الأخيرة ؛ في حين تتعدى لائحة الانتظارات المليون طلب بالنسبة للدول الخمسة مجتمعة.

وإذا كان سكان المغرب العربي قد بلغ 60 مليون نسمة سنة 1987، فإنه لم يكن هناك في هذه السنة أكثر من مليون ونصف مليون من الخطوط الهاتفية المستخدمة. وإذا كان عدد السكان قد بلغ - سنة 1992- حوالي 70 مليون نسمة، فإنها لم تكن تتوفر إلا على مليونين ونصف مليون من الخطوط الهاتفية. وفي سنة 2007 حيث سيبلغ عدد سكان المغرب العربي حوالي 100 مليون، لن يكون لديها إلا حوالي 12 إلى 14 مليون خط هاتفي (حوالي 7 ملايين في أفق سنة 2000).[27]

في نفس الوقت، فإن البعد المغاربي لإقامة هذه البنية التحتية للاتصالات لا يؤخذ مأخذ الجد "وهو ما يفسر صغر وضعف حجم المقاولات الموجودة، ومحدودية قدراتها، ونموها الهزيل

وغياب فرص بقائها، وتكيفها والتطورات التكنولوجية للأنظمة والأجهزة".[28]

هذه الأنظمة والأجهزة[29] صعبة التجاوب والتداخل، على الرغم من كون 50٪ منها مرقمنة، لكونها اختيرت على أساس فرداني، قطري، ودون تنسيق تكنولوجي يذكر.

والنتيجة أنه لا يمكن تصور "بناء" شبكة الاتصالات المغاربية (كمقدمة لطرق الاتصال السيارة) في الوقت الحالي (أو المستقبلي) للشبكات الوطنية وفي إطار "الاختيارات التكنولوجية" السائدة ؛ وهو ما يضر بفكرة إقامة البنية المادية للمغرب العربي أيما ضرر، سيما وأن هذه الدول خاضعة كليا لتوصيات المؤسسات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات.

أي "اختيارات مؤسساتية" لأي طرق سيارة؟

منذ "تبني" دول المغرب العربي لبرامج إعادة الهيكلة (بداية الثمانينيات)، لم يعد ممكنا تصور فهم إشكاليات النخب الحاكمة إلا بالرجوع إلى قرارات تقضيم الاحتكارات والخوصصة والليبرالية : كل القطاعات المنظمة على قاعدة شبكية أصبحت مستهدفة بطريقة أو بأخرى. فإذا كانت شبكات الإعلام والاتصال بالمغرب العربي قد ولدت ونشأت ـ كغيرها من شبكات العالم ـ في إطار احتكاري ممركز ومراقب من طرف الدولة،[30]

فإنها لم تسلم من موجة اللا تقنين والتحرير الممرر لها باستمرار في الدول الصناعية الكبرى.

لم تكن كل سياسات التحرير ـ التي انطلقت منذ النصف الأول من الثمانينيات ـ في الاتصالات مثلا[31] تستهدف إلا تبيان "الوعي العميق" (البئيس يقول البعض) بالرهانات التكنولوجية والصناعية التي بدأت تطال العالم :

ـ "ضرورة تحرير هياكل السوق لرفع تحدي العولمة والتنافسية واتفاقيات الشراكة مع السوق الأوروبية" ؛

ـ ضرورة "تحرير قوى القطاع الخاص" لينوب عن دول في أزمة من تمويل الاستثمارات التحتية الكبرى، كالتي يحتاجها "بناء" الطرق السيارة، بالتالي لا يمكن تفسير كل عمليات الخوصصة التي من المحتمل أن تطال فاعلي الاتصالات إلا بكونها تكملة لسياسات النخب الحاكمة "المتشتتة" بين الأزمة المالية وتوصيات المؤسسات العالمية والشركات متعددة الجنسيات الباحثة عن أسواق جديدة وربحية أكبر.

يسائلنا مشروع خوصصة الاتصالات بالمغرب ـ على هذا الأساس ـ أكثر مما تسائلنا "نوايا الإصلاح والهيكلة" التي يمررها فيما يخص هذا القطاع الاستراتيجي الضخم. ويسائلنا أكثر لو علمنا أن هذا المشروع :

- إنما هو نتيجة مباشرة لتوصيات المؤسسات الدولية، أكثر منه نتيجة لبلوغ الشبكة سن الرشد التقني والاقتصادي ؛

- وإنما هو نتيجة فكرة رائجة ومروجة باستمرار بكون الطرق السيارة إنما يجب أن تمر (وفي أي مكان) من خلال القطاع الخاص، "الوحيد القادر" على تمويلها وتسييرها.

وإذا كانت عملية تحرير الاتصالات [32] تقدم عموما على أنها الحل الأمثل، فإنها لا تمر حتما عبر عملية خوصصة الملكية وإلا لتحولت "اللَّبْرَلَة" إلى إشكالية خوصصة محض، وهو ما لا تثبته الوقائع الملاحظة، إذ يحيل التحرير على هياكل السوق، بينما تحيل الخوصصة على طبيعة الملكية.

عن تجارب الطرق السيارة الأجنبية :
أي دروس للمغرب العربي؟

هناك - على الأقل - أربعة دروس للمغرب العربي يمكن استنتاجها عند ملاحظتنا للتجارب الأجنبية فيما يخص بناءالطرق السيارة في علاقتها بالعولمة :

* الدرس الأول : إن الطرق السيارة للاتصال المرجوة باستمرار - في الأيام الأخيرة - من لدن النخب الحاكمة في دول المغرب العربي، لا يمكن تصورها بدون فضاء موسع وسوق كبيرة وطلب وافر.

هذه الشروط ـ على واقعيتها وصدقها ـ غالبا ما تهمش بسبب حزازات سياسية ضيقة وحسابات زعامات غير مبررة ومتجاوزة : إن البعد المغاربي في "اختيارات" السياسات الاقتصادية غالبا ما لا يعطاه الاعتبار، بسبب هيمنة المصالح الوطنية الضيقة غير المتطابقة وطبيعة العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية الدولية ومنطق التكتلات الناشئة.

وبعبارة أخرى، فإن ظاهرة العولمة (إن كانت هناك عولمة حقا) تجر دول المغرب العربي باتجاه ضفة المتوسط الشمالية، أكثر ما تجرها بالاتجاه المغاربي، حيث الاندماج مبرر اقتصاديا ولا سبيل للعمل خارجه جيوستراتيجيا ؛

* الدرس الثاني : إن مسلسل العولمة محكوم ـ في عمقه ـ من لدن الشركات الكبرى (بما فيها شركات الإعلام والاتصال) ذات السلطة التكنولوجية والجيوستراتيجية والاقتصادية الكوكبية المؤكدة ؛ وإن البعد المغاربي لا يمكن وضعه إلا في إطار بناء مشترك وهادف يفرضه الواقع أكثر ما تفرضه القرارات فوق الوطنية كيفما كانت درجة رسميتها : إن حركية المعطى الدولي الجديد تفرض فاعلين أقوياء ذوي سلط جهوية وعالمية حقيقية ؛ ولا يمكن ـ في الوقت الحاضر ـ تصور ذلك في المغرب العربي حتى وإن كانت لديه القاعدة والامتيازات ؛

* الدرس الثالث : إذا كانت مشاريع طرق الاتصال السيارة في الدول المتقدمة هي نتيجة حتمية لتطور اقتصادي وتكنولوجي متميز كان (وما زال) "ينشط" هذه الحركية، فإن هذه الأخيرة لا تتوفر في المغرب العربي. فحتى إن توفرت على مستوى البنيات مثلا (وهو أمر مستبعد)، فإن مستوى تنقل التيارات والمعطيات والمبادلات سيكون هزيلا إن لم نقل منعدما.

ما يزيد هذه الحركية تعثرا في دول المغرب العربي كون شبكاته الإعلامية والاتصالية لم تعرف تطورات تكنولوجية في مستوى الطرق السيارة المزمع "بناؤها" من رقمنة وسعة عالية ومبدلات دقيقة وشبكات من ألياف بصرية وغير ذلك ؛

* الدرس الرابع : ما هو رائج في خطاب النخب الحاكمة في دول المغرب العربي هو القول بأن الطرق السيارة ليست إلا مدخلا للعولمة وللتكيف مع قواعد لعبة نهاية هذا القرن. إلا أنه في غياب تحديد مدقق وواضح لمشروع مجتمعي بإمكانه إقحام هذه المعطيات وهضمها، فإن هذا الخطاب يبقى - في اعتقادنا - تبسيطيا، غير ذي معنى وضربا من ضروب "التفكير" العقيم.

وما يزيد هذا الخطاب تبسيطية وهذا "التفكير" عقما كون عناصر البحث والتنمية، وعزيمة العمل المشترك والإيمان بالمستقبل المشترك مهمشة وغير مقدرة : إن تكريس هذه

العناصر يمر بالضرورة - في رأينا- عبر وجود عزيمة سياسية مشتركة ورؤية واضحة لما يجب أن يكون عليه المغرب العربي.

ونرى أن لا الأولى ولا الثانية هي المحددة حاليا "لاختيارات" النخب السياسية الحاكمة، فبالأحرى... "اختياراتها التكنولوجية".

خلاصة مؤقتة

تربط معظم الخطابات المروجة في دول المغرب العربي "تحدي" العولمة بضرورات تكيف الأجهزة الإنتاجية والميكانيزمات السوسيوتربوية السائدة على المستويات القطرية. وتربطها أيضا بضرورة تكيف دول المغرب العربي مع السوق العالمي المقدم على أنه المخرج الوحيد والذي بإمكانه ضمان "بقاء" هذه الدول في مرحلة العولمة وفترة "مجتمع الاتصال".

إذا كانت هذه التحديات تعتبر عناصر مجندة بالنسبة للدول المتقدمة التي حققت مستويات تكنولوجية عالية، فإنها لا تعدو كونها خطابا للاستهلاك في إطار "سياسات" تنمية الشبكات الإعلامية والاتصالية بدول المغرب العربي.

إن الخطابات الواعدة والمتمحورة حول الطرق السيارة ومجتمع الاتصال لا تخفي وراءها إلا نهج اللا تقنين والخوصصة والليبرالية التي بدأت تنهجها هذه الدول، ولا يمكن

لهذه الخطابات إلا أن تكون موضع الخطأ والخطيئة، إذ الوضع الحالي لشبكات الإعلام والاتصال وغياب العزيمة السياسية الواضحة وكذا غياب الرؤية المشتركة لا يمكنها إلا أن تجعل مما يسمى بـ "مغرب الإعلام والاتصال" عبارة عن فكرة، إحدى ميزاتها انسلاخ الخطاب عن الممارسة والواقع.

هوامش

1- Laffite P., "La France et la société de l'information", Rapport de l'office Parlementaire des Choix Scientifiques et Technologiques, SENAT, France, 7 Février 1997.

2 - SENAT, "Panorama sommaire des nouvelles technologies de l'information et de la communication", document de synthèse, SENAT, France, 12 novembre 1996.

3 ـ حوالي مليوني بتة (bits) إذ تتطلب صورة من نوع "سيكام" 5 إلى 6 ميغابتس.

4 ـ حوالي 64.000 بتة.

5 ـ للمزيد من التفاصيل التقنية، انظر :

Théry G, "les autoroutes de l'iformation", Rapport du premier ministre (Français), la documentation française, 1994.

6 ـ عبارة استخدمها نائب الرئيس الأمريكي لأول مرة سنة 1991 لوصف البنيات التحتية للشبكات العالمية للاتصالات والتي بإمكانها أن ترسل المعطيات وفق سعة عالية، وكذا الشأن بالنسبة للخدمات ز/عددة الأقطاب.

7- Cartes P, "les autoroutes de l'iformation", Université de Caen, Document interne, 1995.

8 ـ هكذا سيصبح بالإمكان تحقيق برامج قوية تمكن من استغلال الخدمات المتعددة الأقطاب بفضل برمجيات دقيقة تمنح إمكانية الغوص الذكي في قواعد المعطيات.

9 ـ من امتيازات المبدلات من نوع أ.ت.م. انها تمكن من ربط خطوط ذات قوة تدفق متغيرة وفق الطلب.

10 ـ إن نوعيتها عالية الإرسال وشفافيتها فيما يخص المسافة، ومناعتها إزاء التقلبات الكهرومغناطيسية وقوتها على إرسال معطيات ضخمة يجعل من الألياف البصرية الحامل المفضل لطرق الاتصال السيارة.

11 ـ زوج من الألياف البصرية بإمكانه تمرير ما يناهز 50.000 مكالمة هاتفية.

12 ـ للمزيد من التفاصيل، انظر :

El Yahyaoui Y., "Les télécommunications à l'épreuve des mutations : Etat, Monopole, dérréglementation et concurrence, Ed. Okad, Rabat, 1995.

El Yahyaoui Y., "Mouvance libérale et logique de privatisation : les télécommunications, un service public", Ed. Okad, Rabat, 1996.

13 ـ ونقصد وصول تاتشر وريغان إلى الحكم.

14 ـ هذه التجارب الثلاث تمثل مرجعا تاريخيا لا مناص عنه لكل الأدبيات المتمحورة حول اللاتقنين والتحرير والخوصصة التي طالت قطاع الاتصالات.

15 - Gore A., "Agenda for action on the national infrastructure NII", Washington DC, September 1993.

16 ـ وضع مارتن بانجمان ـ نائب رئيس اللجنة الأوروبية ـ تقريره عن بنية الاتصالات التحتية وفق منطق ليبرالي محض. وقد صيغ هذا التقرير تحت إشرافه، وضم بالخصوص أرباب المقاولات الكبرى.

17 - Théry G., "Les autoroutes de l'information", Rapport précité.

18 - Busson A., "Audiovisuel et autoroutes : les objectifs des expérimentations", Revue de l'Electricité et de l'Electronique, n°2, Février 1997.

19 ـ كانت الولايات المتحدة أكبر متحمس لجعل مشاريع الطرق السيارة من اختصاصات القطاع الخاص.

20 - Petrella R., "Mondialisation et stratégies d'entreprise", Revue de l'Institut du Management d'EDF et de GDF, Paris, 1996.

21 - Vallette R., "Mondialisation, Sept Clefs pour entrer dans le G7", Documentation de l'Institut d'Etudes Politiques de Lyon, 1996.

للمزيد من التفاصيل :

El Yahyaoui Y., "La Mondialisation : Communication- monde, Ultra-libéralisme planétaire et pensée unique, ED. Boukili; Kénitra, 1998.

يحيى اليحياوي، "العولمة الموعودة : قضايا إشكالية في العولمة والسوق والتكنولوجيا"، منشورات عكاظ، الرباط 1999.

22 ـ العوامل التقنية بالأساس (انخفاض تكلفة النقل والاتصالات) وكذا السياسة (تحرير المبادلات)، والقطائع الجيو- سياسية (انكسار القطب السوفياتي) وكذا التطور الماكرو اقتصادي (نمو الدول حديثة التصنيع).

23 ـ 80٪ من الاستثمارات المباشرة كان هدفها شراء المقاولات، والنتيجة أنه في 1973 لم يكن يوجد إلا 7000 شركة متعددة الجنسيات، في حين تعدى عددها سنة 1995 الـ 37000 شركة.

24 ـ الأنترنيت لا يمثل حاليا إلا مظهرها الصارخ.

25 ـ وفق دراسة لمؤسسة "ابريديا"، 15 اتفاقا من هذا النوع أبرمت سنة 1994و 141 خلال الثمان اشهر الأولى من سنة 1995.

26 ـ للمزيد من التفاصيل انظر :

Mac Luhan M., "Compredre les médias", Ed. de poche, Signet, 1964.

27 ـ هذه المستويات لا يمكن تحقيقها إلا مقابل مستويات استثمار عالية : حوالي 700 إلى 900 مليون دولار خلال الفترة 1988 ـ 1997، وحوالي 2,3 مليار دولار في السنة خلال الفترة 1997 ـ 2007.

28 - Ghannouchi S., "Le Magheb des télécommunications", Communication et Transports, n°59, Mai 1995.

29 ـ ليس لأنظمة التبديل المعتمدة بدول المغرب العربي نفس الوظائف :

للجزائر E10- AXE 10

لليبيا EWSD-NEAX61

لموريطانيا E10

للمغرب E10 B-AXE10-DMS 100

لتونس E10B-AXE10-EWSD

30 ـ لقد كانت تمثل رمز "الاستقلال" والسيادة المسترجعين..

31 ـ تحرير أجهزة الاتصالات، منح القطاع الخاص رخص استغلال بعض جوانب المرفق العام كالهاتف العمومي مثلا.

32 ـ للمزيد من التفصيل، انظر :

El Yahyaoui Y., "Mouvance libérale...", Ouv. Précité.

◆◆◆

رهانات التكنولوجيا والعولمة ومجتمع الإعلام

لربما لم يسبق في التاريخ لإشكالية كإشكالية ارتباط تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالتنمية الاقتصادية وبالاقتصاد العالمي أن كانت بالقوة (بالحدة يقول البعض) التي هي عليها في نهاية القرن العشرين.

ولربما لم يسبق أيضا في التاريخ أن كان الاقتصاد العالمي أكثر تداخلا، أكثر تشابكا وأكثر شمولية كما هو عليه الحال في الأزمنة الحاضرة، حيث لا حديث، فيما يبدو، إلا بمصطلحات العولمة الاقتصادية والشمولية المالية والتحرير التجاري والانفتاح السياسي، فهذه (المصطلحات) هي الرائجة والمروجة، وهي المقبولة، وهي ـ فضلا عن ذلك ـ المرخص بها.

إذا كانت طبيعة الثلاثية، ثلاثية تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة والتنمية الاقتصادية والعولمة شديدة التعقيد، وغير مفككة العناصر أيضا في نهاية القرن العشرين، فأسباب ذلك إنما هي راجعة، في جزئها الأكبر، إلى عدم استقرار ذات المكونات واضطراب ذات العناصر لدرجة لا تمكن المقاربة إن لم تكن "البراديغماتية" فعلى الأقل التنظيرية العامة فيها.

ليس أقل تعقيدا ولا مكمنا للانزلاق أيضا كل تلك المحاولات التي استهدفت وتستهدف الاقتراب من هذه الثلاثية في أبعادها الاقتصادية والمؤسساتية على ضوء الاختيارات التكنولوجية المعتمدة والسائدة أو "نموذج التنمية" الذي من المفروض إعادة النظر بمنظوره ومنطوقه أو "المشروع المجتمعي" الذي من الواجب التركيز عليه، أو نمط إنتاج وإعادة إنتاج القيم الثقافية التي من الأساسي الدفاع عنها و/أو إعادة بعثها كي لا نقول "صناعتها" من جديد.

قد يبدو مطمح هذه الصفحات، للوهلة الأولى، كبيرا (ومضخما إلى حد بعيد)، على اعتبار سعة الحقل موضوع الحديث وعدم استقرار الأرضية التي نحاول البناء عليها. إلا أن ذات المطمح سرعان ما يتراجع ويخفت، ما دام الكلام هنا سينحصر في تحديد بعض محاور التفكير الكبرى (للنقاش بالأساس)، من شأنها أن تساعدنا على فهم الرهانات المطروحة على المغرب في زمن العولمة ومجتمع الإعلام.

I ـ تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، التنمية الاقتصادية والعولمة :

بعض عناصر النقاش

ليس ثمة من شك في أن إشكالية العلاقة بين تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتنمية عموما (التنمية الاقتصادية بوجه خاص) كانت وما تزال قلب نقاش واسع (وحاد في بعض أوجهه) ليس فقط بين الاقتصاديين والإحصائيين وعلماء المستقبليات، ولكن أيضا وبالخصوص بين الفاعلين في الاقتصاد، في المجال الترابي وبين صناعيي ومستغلي الشبكات، القائمين على تصميمها وعلى نشر أعتدتها وبرامجها.

هذه العودة المتجددة لإشكالية قلما استقطبت الاهتمام لا تجد تفسيرها وتبريرها في الإمكانات الضخمة التي تحتويها تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة على مستوى إنتاجية الشركات والمقاولات وعلى مستوى تنافسيتها في الأسواق فحسب،[1] ولكن أيضا وبالأساس على مستوى نقل (وتنقل) الأنشطة بين الفضاءات، وعلى مستوى إعادة إنتاج الميدان الجغرافي، من خلال سياسات توزيع وإعادة توزيع الأجهزة العمومية (Les biens et équipements collectifs) على المستوى الترابي.[2]

قد لا نخرج كثيرا عن اجترار الخطاب لو نحن توقفنا من

جديد عند التأثيرات الإيجابية التي كانت وراءها تكنولوجيا الإعلام والاتصال (الاتصالات، المعلوميات والسمعي - المرئي كل في مجالها أو عبر تداخلاتها)، على مستوى الإنتاج والإنتاجية والتنمية والاندماج الجغرافي، فبالاطلاع على الأدبيات المتوفرة وبملاحظة واقع الحال يبدو أن الإشكال قد حسم (على الأقل بالنسبة للدول الصناعية) إزاء إيجابية ذات التأثيرات على معظم عناصر الاقتصاد ومختلف مكونات المجال الترابي.[3] إلا أن ما لم يخضع للحسم بعد هو الاعتقاد (الرائج بالمغرب مثلا) بأن هذه التكنولوجيا ليست فقط غاية في حد ذاتها (تقوم بوظيفتها التواصلية الأولى) بل شرطا ضروريا (وكافيا أيضا) لإنتاجية المؤسسات ولتنافسيتها، لإعادة إنتاج التراب الوطني وإعادة توزيع أعتدة البنية التحتية بين ظهرانيه وعلى كامل مرافقه.

والحقيقة أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة هي شرط ضروري، لا محالة، للتنمية الاقتصادية في مجملها، لكنه غير كاف ولا هو بالمحدد آخر المطاف، لمسلسل ذات التنمية، وإنما هي، في تصورنا، عنصر مصاحب ووسيلة غير كافية لتحريك آلية التنمية والدفع بميكانزماتها، إذ في غياب استراتيجية واضحة، متناسقة ومحددة، فإن هذه التكنولوجيا لا يمكن أن تفعل فعلها في النسيج الاقتصادي أي تنتشر وتسري في التنمية، تدفعها وتحرك آلياتها.

وإذا كانت تكنولوجيا الإعلام والاتصال ضرورية (وإن ظلت غير كافية) لتحريك مسلسل التنمية الاقتصادية، للزيادة في وتيرته أو للمساعدة على إعادة بنائه (أي بناء نموذج التنمية)، فإن منطق العولمة لا يكفي بدوره لاستنبات ذات "النموذج" بصورة شاملة ومتناسقة.[4] فبحكم كونها مصدر انفصام عميق ومتزايد بين فضاءات السوق وفضاء القرار السياسي، فإن العولمة تظهر كما لو أنها رهنت السياسات الاقتصادية والاختيارات الجماعية المحددة أصلا في إطار فضاءات ضيقة (الفضاءات القطرية)، في الوقت الذي تنتقل فيه السلع والخدمات والرساميل بكل حرية وعلى نطاق واسع، متجاوزة بذلك كل (أو معظم) المجالات القطرية ومتحدية لكل (أو لمعظم) القوانين الوطنية.[5] ولهذا السبب، فإن السياسات الاقتصادية، الخاضعة بنيويا للمنطق التجاري ولضغوطات قوى السوق، تبقى - زمن العولمة - في "موضع رحمة"، احتكاما للتوجه المتزايد باتجاه توحيد السوق العالمي وتكوين "الشركات/الشبكات" العابرة للحدود وللقارات.

والملاحظ بالنسبة للمغرب (كما هو حال باقي دول العالم الثالث) أن منطق العولمة (المكتسح لكل الخطابات الرائجة) واعتبارات الانفتاح والتحرير والخوصصة (بارتباط مع "مكتسبات" برامج التقويم الهيكلي)، أقول، هذا المنطق يبدو وكأنه

أصبح موضع "توافق" جماعي (بين النخب) فيما يتعلق بـ "نمط التنمية الجديد" الذي من الواجب (من المفروض يقول أصحاب ذات الخطاب) اعتماده، الدفع به ولربما شرعنته.[6]

وعلى هذا الأساس، فهذا المنطق (منطق العولمة) أخذ يبدو (في المغرب خصوصا)، أكبر من اختيارات التنمية للحقب السابقة، وكأنه ليس فقط الطريق السالك بل أيضا وبالخصوص كونه... الطريق الواحد والوحيد.[7]

وإذا كانت مزايا تكنولوجيا الإعلام والاتصال و"مكتسبات العولمة" والتقويم الهيكلي "تبدو وكأنها ليست موضع جدال ولا مزايدة (أو هكذا تقدم)، فإن اعتمادها كمحدد جديد للتنمية الاقتصادية (لتلك التي يروج الخطاب بشأنها) لا يخلو في مقاربتها من انزلاقات فكرية، ولبناء السياسات الاقتصادية على أساسها مخاطر آنية ومستقبلية،[8] إذ إن بناء ذات السياسات على أساس من "معتقدات وطقوس السوق" أو إخضاع جوهرها لذات المعتقدات والطقوس لا يمكن إلا أن يؤشر على تزايد الضغط باتجاه نمط في التنمية يُخضع (كل القيم) لقواعد السوق الواحد... ولقواعد "قيمه". والعبرة في ذلك إنما تكمن في أن السوق الشمولي، المتداخل والمترابط (بواسطة التكنولوجيا الجديدة) والمنفتح على تنقل السلع والخدمات والرساميل، لا يعرف (ولا يبدو أنه سيعرف مستقبلا) إلا الأفراد، ولا يعرف

بالتالي (ولا أدنى فكـرة لديه) عما هـي عليه الـمجتمعات حـالا أو ما يجب أن تكون عليه مستقبلا.[9] قـد يكون مـن الصـعب الحديث عن إمكانية ما لمغرب نهاية القرن العشرين للانفلات من منطق السوق العالمي، الشمولي، المتداخل، المحرر، غير المقنن والمبني على حصة عالية من التكنوقراطية والتنافسية. وقد يكون من الصـعب أيضا غض الطرف عن واقـع تراجـع وتآكل مـعظم "نماذج" التنمية التي اعتمدها المغرب وكانت، إلى عهد قريب، غير موضـع تشكيك كبير.[10] بيد أننا نرى أنه من المسلم به (وإلى حد كبير) أن العولمة الحالية، كما تتصورها الشركات العالمية الكبرى والنخب الحاكمة، لا يمكن إلا أن تترتب عن تزاوجها وسياسات التقويم، أشكال جديدة من التقويم والإقصاء وعدم الاستقرار السياسي و"السكينة والسكون" الملاحظين حاليا. لهذا السبب، فإن آلة القضم Rouleau Compresseur المرتكزة على العولمة وعلى التقويم لا يمكن لها أن تُحتوى في المغرب (كما في باقي دول العالم الثالث) إلا عبر نقاش ديمقراطي وحقيقي حول نموذج التنمية الذي من المحتم تصوره، تبنيه والانطلاق على أساسه.[11]

II ـ تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، إشكالية الولوج وإشكالية التملك

من المسلم به، في نهاية القرن العشرين، أن التحولات التكنولوجية

التي شهدها ميدان الإعلام والاتصال (بكل فروعه) كانت قوية، عميقة وغير مسبوقة في التاريخ،[12]

فسواء تعلق الأمر بالبنى التحتية، بالمصارف والأجهزة، أو بالسلع والخدمات، فإن التطورات التي طالت قطاعات الاتصالات والمعلوميات والسمعي/ المرئي لم يسبق للتاريخ أن عرف مثيلا لها على متسوى التنوع والجودة والسرعة.[13] ولعل التطور الأكبر (ولربما "الثوري" أيضا) في هذا الميدان هو، دون جدال، ذاك الذي فجرته تقنية الرقمنة ليس بخلقها للغة مشتركة تتعامل بها مختلف أنماط التعبير (النص والصورة والصوت) فحسب، بل أيضا وبالخصوص في الطابع التوحيدي الذي أتاحته لثلاثة قطاعات كانت دونها (دون الرقمنة) مستقلة ومتنافرة. إلا أن هذه التحولات غالبا ما تبقى محصورة وأبعادها محدودة (بالنسبة لبلادنا ولغيرها من البلدان) إذا لم تكن إشكالية الولوج (ولوج "السوق" العالمي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة) مضمونة وإمكانات الاختيار بين ذات التكنولوجيا متاحة وممكنة.[14]

الملاحظ ـ تأسيسا على ذلك ـ أن ذات السبل تبقى صعبة ومتعذرة المنال، ليس فقط جراء "الحمائية" التي يلجأ إليها باستمرار مالكو ذات التكنولوجيا فحسب، بل أيضا نظرا

لتواضع الوسائل (المالية بالأساس) التي تبقى الميزة المركزية في المغرب وفي العديد من دول العالم الثالث منذ ثمانينيات هذا القرن على الأقل.[15]

وفي نسبية هذين الاعتبارين (الولوج وتوفر الإمكانات) غالبا ما تكون التكنولوجيا "المستوردة" أقرب إلى الأجهزة والتقنيات منها إلى التكنولوجيا، على اعتبار استحالة نقل كل المعارف التي تحتويها ذات التكنولوجيا أو تطويعها.[16] وهو السبب الذي غالبا ما يجعل تملك (Appropriation) هذه التكنولوجيا من لدن "مستورديها" محدودا، وانتشارها في النسيج الإنتاجي جزئيا وتأثيراتها في التنمية الاقتصادية غير مؤكد، كي لا نقول هامشيا.

باختصار لا يمكن أن يُكتب للتكنولوجيا المساهمة في التنمية الاقتصادية (على الأقل على المدى القصير والمتوسط) إذا انعدمت أو غابت إمكانات الولوج، وتقلصت درجات التملك عبر ومن خلال الجهاز الإنتاجي بكل هياكله.

إن ما قد يجعل هذه التكنولوجيا (هذه التقنيات يقول البعض) أكثر انفصاما هو كون "اختيارها" كثيرا ما تمليه اعتبارات مؤسساتية محض تختزل وظائفها وتفرضها على واقع حال مختلف عن البنية التي نشأت فيها ذات التكنولوجيا، دونما اعتبار للحاجة الذاتية أو تقديم لمستوى التنمية والتطور الحاصلين أو المرغوب فيهما في البلد "المستورد"، بيد أن

"التكنولوجيا المختارة" أو الموصى باعتمادها لا يجب أن تحدد الحاجة المرغوب في سدها أو الإشكال المطلوب حله، بقدر ما يجب أن يكون التصور المعاكس هو الحاكم، أي أن تحدد الحاجة ذات الاختيار.[17]

ونتساءل : هل يُعقل (في بلد كبلدنا) أن نتصور تلفزة تربوية (الهدف منها تكسير حواجز البلوغ إلى التربية) عندما تكون الإكراهات التقنية طاغية وإمكانات التملك الاقتصادي والمجتمعاتي غاية في المحدودية، والأمية في أعلى مستوياتها، ونظام التعليم في أزمة من مشروعه التربوي؟[18] هل من المشروع ربط الإدارة والمدرسة ومؤسسات الدولة بالشبكة المعلوماتية، في الوقت الذي نلاحظ فيه تراجع دور هذه الأخيرة (أي الدولة) وزيادة الطعون باتجاه بيروقراطيتها وتزايد التشكيك في نجاعتها لتأطير الاقتصاد، والطابع اللا عقلاني الذي يميز تسييرها للمال والمرفق العامّين؟ وهل من المنطقي (من العقلاني يقول البعض) عصرنة الدولة وتقويتها، في الوقت الذي نرى فيه العولمة والتقويم ينخرانها من الداخل، يجبرانها على تقليص حجمها وإعادة النظر في أدوارها؟

من النافل القول إن التساؤل على هذا النحو أمر شائك ويحيل ـ فضلا عن ذلك ـ إلى فضاءات وإشكالات أخرى متشعبة.

ما يزيد تشعب الأمر كون ذات التساؤلات غالبا ما تكون

مخترقة ليس فقط بأسئلة الاختيارات ذات المحددات النخبوية أو بالسلوكات التشابهية (Comportements mimétiques) للأفراد الذين كانوا مصدر تلك الاختيارات، ولكن أيضا وبالخصوص بأسئلة الانبهار التي غالبا ما تكون تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة مصدره وموضوعه بالنسبة للقائمين على الشأن العام الإعلامي والاتصالاتي.[19]

إذا كان هؤلاء القائمون (في المغرب وفي العالم الثالث عموما) يتهافتون (ويسابقون الزمن أيضا) خطابا وممارسة، لاستجلاب هذه "التكنولوجيا الجديدة" (للاتصالات، للمعلوميات وللسمعي - البصري ولغيرها)، فإنه من المؤكد أن ذلك إنما يتم على أساس من اعتقاد طالما راج (وما زال) بأن التنمية إنما هي، في نهاية المطاف، مسألة تجهيزية مرتبطة شكلاً (وبطريقة عضرية أيضاً) بحجم وكثافة "التكنولوجيا المستوردة."

وينطلق تبني طبيعة التنمية تلك (المبنية على أساس من "التصور التجهيزي")، بالأساس من الاعتقاد بأن فكرة التبعية التكنولوجية، التي طالما راجت، لم تعد مساعدة على فهم تحول واقع الحال بين الدول، وأصبحت، تبعا لذلك، غير واقعية ومتجاوزة، بفعل ظاهرة العولمة التي تدفع (على عكس نظرية التبعية) بـ "قيم" التداخل والتكامل والاعتماد المتبادل.

ما نلاحظه تاريخيا، بغض النظر عن هذا الاعتقاد أو ذاك، أن

التكنولوجيا الجديدة (سيما في ميدان الإعلام والاتصال) لا يمكن أن تكون ذات قيمة ومفعول لتنصهر وتنساب بالتالي في النظام (Le système) الاقتصادي والاجتماعي إذا لم يتمثلها هذا النظام تمثلا اقتصاديا (التملك الاجتماعي) وتصبح جزءا من نظام القيم الذي يعطيها، فضلا عن تمثلها عبر التملك، أرضيتها الثقافية وتربتها الرمزية،[20] بمعنى أن الصهر الثقافي والرمزي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال مثلا لا يتجاوز (بعد الهضم) كلا التملكين (الاقتصادي والاجتماعي) فحسب، بل يؤسس لقاعدتهما الموضوعية ويبني لمسلكهما الذاتي. إلا أن أشكال تمثل تكنولوجيا الإعلام والاتصال هاته (التي من الواجب تعميق محتوياتها وتوسيع فضائها وتقييم رمزيتها) لا يبدو لنا أنها تمثل رهانا كبيرا (على الأقل في الوقت الحالي) بالنسبة للاقتصاد، للمجتمع وللثقافة في المغرب.

III ـ التحرير، الخوصصة،

" رهانات مجتمع العلم والمعرفة في المغرب "

من المهم أن نلاحظ، بدايةً، أن ما بدأ يروج (وبشدة) في المغرب تحت اسم ومسوغة "مجتمع الإعلام والمعرفة" لا يتشابه ونتاجَ التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الدول الصناعية إلا على مستوى الخطاب الرائج والأدبيات المتداولة،

وهو (الخطاب) لم يخرج في المغرب (في مجمله وإلى حد الساعة) عن النطاق الانتخابي في شكله ومنطوقه، وعن المحددات والأبعاد النخبوية في تصوراته وتمثلاته.[21] ولأنه مرتكز، في عمقه وجوهره، على شبكة للاتصالات، هشة، ذات نجاعة ضعيفة وغير متمثلة لرهانات التنمية، وعلى فضاء سمعي ـ مرئي ضيق ومقيد الحركة، وعلى مراب معلوماتي ذي كثافة ضئيلة، فإن "مشروع مجتمع الإعلام والمعرفة" المروج له في المغرب هو أقرب إلى الخطاب السطحي منه إلى الخطاب المبني على قاعدة تكنولوجية صلبة والمحكوم "بمشروع مجتمعاتي"، متكامل، متناسق وتطوري.[22]

قد لا نجانب الصواب كثيرا لو اعتقدنا بأن ذات الخطاب (السطحي) إنما يؤسس ويبرر (في جزء كبير منه) خيار تحرير وخوصصة قطاع الاتصالات المعتمد من لدن الحكومة السابقة والمتبنى من طرف القائمين (منذ مدة) على الشأن العام في المغرب. فمجتمع الإعلام والمعرفة، المتحدَّث عنه بجدية في الدول الصناعية الكبرى، إنما يبني ركائزه وقاعدته على شبكة للتواصل واسعة هي عبارة عن نظام سيربط بطريقة تفاعلية الأجهزة بالبرامج واللوجيسيالات والشبكات بالخدمات التواصلية.[23] ويقدِّم ـ فضلا عن ذلك ـ باعتباره مدخلا ضروريا لنمط التراكم الناشئ ولنمط في الإنتاج والاستهلاك، شاملا للاقتصاد

والمجتمع، للثقافة والتربية والعلوم. بيد أن ما يحتاجه المغرب المعاصر إنما هو، أولا وأساسا، "مشروع مجتمعاتي" يؤطر البلاد ويوجه قاطرتها وليس خطابا يفتقد (في تمثله) إلى المرجعية التكنولوجية ويفتقر (في تصوره) إلى البعد الاستشرافي.[24]

ويبقى هذا الخطاب، خطاب "مجتمع الإعلام والمعرفة" في المغرب، إلى جانب كل هذا وذاك، ليس فاقدا للموضوعية والمصداقية فحسب، بل أيضا انبهاريا ومستلبا،[25] فهو بقدر ما لا يعير "الأرضية المادية" وإشكالية تملك تكنولوجيا الإعلام والاتصال كبير اعتبار، بقدر ما لا يستطيع التأسيس لسياسات اللا تقنين والتحرير والخوصصة التي من المشاع أنها ستقود إلى ذات المجتمع. وهذه أمور لا تخفى فقط على مالكي القرار في بلادنا، بل أيضا (وهذا أخطر) على "صانعي الرأي العام" المرددين لخطابات جوفاء وفارغة المحتوى والمضمون. وإلا فأين لهذا المجتمع (مجتمع الإعلام والمعرفة) في بلادنا من تعميم الحواسيب وتغطية البلاد بالأجهزة والبرامج السمعية ـ المرئية الجادة، وهما أمران لا يستقيم ذات المجتمع بغيابهما؟ أين له من إشباع حاجات المواطن من الأجهزة والخدمات الاتصالية وإقحام ذات الأجهزة والخدمات في إطار إعادة إنتاج المجال الترابي؟ أين لهذا المجتمع من الإنتاج الثقافي (كما ونوعا) الذي من شأنه

أن يروج بشبكة الأنترنيت وبقنوات الطرق الإعلامية السيارة التي لا حديث إلا فيها وعنها؟ وهل لنا الإمكانيات (وبرامج التنفيذ) لإقامة "مجتمع إعلام ومعرفة" تقدر تكاليف إقامته، في فضاءات أخرى، بمئات ملايير الدولارات ويتطلب تحقيقه عشرات السنين؟[26] هل من المنطقي تصديق خطاب كهذا في مجتمع تنخره الأمية (الأبجدية والحضارية) ولا تعير نخبه الحاكمة للثقافة كبير اعتبار؟ ثم هل نتوفر على "نموذج في التنمية" واضح وتجنيدي بإمكاننا تأسيس خطاب كهذا على أساسه؟

لا نعتقد ذلك البتة، كما لا يمكن أن نعتقد إمكانية تفكيك عناصر "الأزمة المجتمعاتية" التي نعيشها بتطوير "خطاب مجتمعاتي" منفصل عنها، منفصم عن مقوماتها، مثلما لا نؤمن ـ مقارنة بإشكال آخرـ بإمكانية مقاومة "الحرب الاقتصادية"، عبر تمرير خطاب من قبيل "السلم الاقتصادي".[27]

وعلى هذا الأساس، فإننا لسنا متأكدين من وجود رهانات تكنولوجية (في ميدان الإعلام والاتصال) في المغرب، ما دامت ثلاث إشكاليات كبرى لم تحدد وتحسم بعد :

* إشكالية "طبيعة التنمية" التي من الواجب تحديدها واستقطاب التوافق حولها وبشأنها ؛

* إشكالية ولوج وبلوغ المغرب لهذه التكنولوجيا وتمكن الغالبية الكبرى من سكانه من اقتنائها وتوظيفها ؛[28]

* وإشكالية التملك الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لذات التكنولوجيا، إذ في غياب حسم هذه الإشكاليات، يبقى الخطاب في هذه التكنولوجيا وفي "مجتمع الإعلام والمعرفة" (وفي العولمة أيضا)، حديث الاستهلاك العادي الذي من الواجب فضحه وتعرية محدداته.

هوامش

1- El Yahyaoui Y., "Nouvelles technologies de l'information/communication et dynamique du développement économique", (Conférence), Office des ports, Casablanca, 15 Mai 1997.

2 - El Yahyaoui Y., "Transport et télécommunication : Complémentarité ou Substitution?", in l'Opinion, 24 Octobre 1990.

- La Vie Economique, 26 Juillet 1991.

- Le Courrier Informatique et des Télécoms, 10 Avril 1992.

-El yahyaoui Y., "Télécommunication, délocalisation des entrprises et structuration des espaces", La Vie Economique, 4 Mai 1990.

- Al Bayane, 4 - 6 Novembre 1994.

- Le Courrier Informatique et des télécoms, 5 Octobre 1992.

راجع :

3 - Bretton T., "les Téléservices en France : quels marchés pour les autoroutes de l'information? la Documantation Française, 1994.

- Commission Européenne, "Croissance, compétitivité, emploi : les défis et les pistes pour entrer dans le XX[ème] siècle, Livre blanc, Luxembourg, 1994.

4 - El Yahyaoui Y.," La mondialisation : communication-monde, ultra-libéralisme planétaire et pensée unique", Ed. Boukili Kénitra, Janvier 1998.

5 - Alternatives Economiques, "Qu'est -ce que la mondialisation?" (dossier hors série), n° 36, 1998.

6 ـ اليحياوي يحيى، "تحرير الاتصالات : حالة المغرب" (محاضرة)، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الدار البيضاء. نشرت بجريدة الاتحاد الاشتراكي، 23 دجنبر 1996.

7 ـ انظر الجريدة الناطقة باسم الأحزاب السياسية (بكل مشاربها).

8 - El Yahyaoui Y., "Pour une autre mondialisation, Temps présent, n° 19, 1[er] Janvier 1998.

9 - هذا التصور إنما هو نابع من الإيديولوجية الليبرالية الخالصة، وهو - فضلا عن ذلك - مصدر إلهام «صانعي السياسات الاقتصادية» بالشمال كما بدول العالم الثالث.

10 - El Yahyaoui Y., "Un regard marocain Sur la mondialisation", (interview), Almaghrib, 15 Mars 1998.

11 - Cf la préface du Pr. Mahdi El mandjra à l'ouvrage : El Yahyaoui Y., les télécommunication à l'épreuve des mutations : Etat, Monopole, déréglementaion et concurrence". Ed. Okad, Rabat, 1995.

12 - اليحياوي يحيى، "في الثورة الإعلامية والاتصالاتية المعاصرة" (محاضرة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 11 فبراير 1998.

13 - انظر محاضرات الكاتب لطلبة السلك الثالث بمدرسة علوم الإعلام حول "مدخل إلى اقتصاد الإعلام"، الرباط ابريل - ماي 1998.

14 - El yahyaoui Y., "Mondialisation et autoroutes de l'information : Quels enseignements pour le Maghreb?", Commucication au collogue Maghrebin "Audit, communication et performance", Faculté de Droit, Rabat, 11-12 Mars 1997. In revue Marocaine D'audit et de développement, n° 6-7, 1997

15 - El Yahyaoui Y., "Télécommunication et sous- développement : Cas de l'Afrique", l'Opinion, 6 juin 1990.

- Le Courrier Informatique et des Télécoms, 20 juillet 1992.

16 - انظر سلسلة مقالات للكاتب منشورة بجريدة الاتحاد الاشتراكي :

- اليحياوي يحيى، "العالم الثالث وإشكالية المركزية التكنولوجية"، الاتحاد الاشتراكي، 26 غشت 1996.

- اليحياوي يحيى، في مسألة نقل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الاتحاد الاشتراكي، 9 شتنبر 1996.

- اليحياوي يحيى، "في إشكالية نقل التكنولوجيا : نموذج تكنولوجيا الإعلام والاتصال"، الاتحاد الاشتراكي، 23 شتنبر 1996.

- اليحياوي يحيى، "تكنولوجيا النخبة" ،الاتحاد الاشتراكي، 21 غشت 1996.

- اليحياوي يحيى، "أي سبيل للاستقلال التكنولوجي؟"، الاتحاد الاشتراكي، 28 اكتوبر 1996.

17 - El Yahyaoui Y.,"Etat et Télécommunicaion : au-delà du désordre statutaire mondial", in La Vie Economique, 7 novembre 1990.

18 - اليحياوي يحيى، "في الرهانات الاقتصادية والمجتمعاتية للعولمة" (محاضرة)، كلية العلوم القنيطرة، 22 مارس 1998.

19 - El Yahyaoui Y., "Etat et sociÉté de l'Information : la nouvelle frontière", Communication au

colloque international sur "les images satellites", Institut Supérieur de Journalisme, Rabat, in Libération, 25-26 Mai 1996.

20 ـ انظر نموذج الاتصالات في :

El Yahyaoui Y., "Mouvance libérale et logique de privatisation : les Télécommunications, un service public?", Ed. Okad, Rabat, 1996.

21 - El Yahyaoui Y., "Nouvelles Technologies de l'Information : où en est le Tier-monde?" (Conférence), Banque Centrale Populaire, Casablanca, 29 Novembre 1996.

22 ـ اليحياوي يحيى، "الوطن العربي وتحديات تكنولوجيا الإعلام والاتصال"، منشورات البوكيلي، القنيطرة، 1997.

23 - Carpentier M., "la signification sociétale de la société de l'Information", Commission Européenne, DG XIII, 13 Octobre 1995.

24 - El Yahyaoui Y., "Du mythe de la sociÉté de communication", in la Vie Economique, 5 Octobre 1990.

- Libération, 3 Janvier 1992.

- Al Bayane, 4-5 Avril 1992.

25 - El Yahyaoui Y., "Mythe fondateurs du discours sur la société de l'Information" Communication au colloque national "Réseaux et systèmes d'Information au Maroc à l'heure de la société de l'information", ESI,Rabat, 24-25 juin 1996

26 - Théry G., "Les autoroutes de l'Information", La Documentation Française, 1994.

27 - CF La préface du Pr. Riccardo petrella à l'ouvrage de : El Yahyaoui Y., "la Mondialisation : Communication-monde..." ; ouv. précité.

28 ـ اليحياوي يحيى، "العولمة ورهانات الإعلام" سلسلة شراع، دار النشر المغربية، طنجة ـ الدار البيضاء يونيو 1998.

◆◆◆

في العولمة والحاكمية والمواطنة

ثمة بين العولمة والحاكمية والمواطنة أكثر من آصرة ارتباط في اجتماعها، وبينها أكثر من رابطة، إن اعتمد في فهمها مبدأ «المقاربة بالثنائيات». والواقع أن طبيعة الرابطة هاته وآصرة الارتباط تلك لا تكمنان في كون الثلاثية إياها تشتغل على أساس من التصور النسقي، الجلي للوهلة الأولى، ولا لأنها تحيل في مثنياتها على حقوق معرفية متشابهة أو متقاطعة، ولكن - وبالأساس - لأنها تستنبط أدوات اشتغالها من مرجعية واحدة، موحدة، متجذرة الموقع وكونية التطلع.

بين العولمة والحاكمية والمواطنة إذن توحد في فلسفة الوسيلة ومرجعيتها ؛ وبينها أيضا تناسق وتوافق في خلفية الغاية ومجال الفعل ؛ بالتالي فلا يبدو أمر الحديث فيها مجتمعة

(أو فرادى ومثنيات) من باب الموضة الخالص ولا على أساس من صدفة التزامن المحض، بقدر ما يتراءى لنا نتاج سيرورة وتفاعل.

ليس من أهدافنا الوقوف عند عناصر الثلاثية إياها لتتبع مراحل فعل وتفاعل بعضها البعض ولا مساءلة خلفياتها أو أبعادها، بقدر ما سنعمل على استجلاء طبيعة العلاقة التي تربط مثنياتها من ناحية، وتجعل من اجتماعها إحدى سمات العصر الكبرى، من ناحية أخرى.

في العولمة والحاكمية

لم يلق مصطلح الحاكمية (La gouvernance) من الرواج والانتشار ما لقيه سلفه العولمة. ولا يأتي السبب، في تصورنا، فقط من كون المصطلح «اكتشافا» جديدا، قياسا إلى مصطلح العولمة الذي يرى البعض في قدمه قدم الإنسان نفسه، ولكن لأن المصطلح يحوي قدرا كبيرا من التقنية وتحيل مقاربته إلى أكثر من علم تجريدي دقيق، عكس مصطلح العولمة الذي وظف «بكل ألوان الطيف» وهو ربما ما زاد من درجة الإبهام التي تطاله.

العولمة هي نمط من تدبير العلاقات الدولية ليس على أساس تواجد دول وشعوب وحدود وحواجز ولوائح وسلط وطنية ولكن على أساس كونها (العلاقات الدولية) تيارات سلع ومال وخدمات ومعارف ورموز لا تحتكم إلى سلطان ترابي ولا إلى مرجعية

وطنية ولا تخضع لتراتبية معينة ولا ترى، فضلا عن ذلك، في الحكومات والدول والبرلمانات (والعدالة أيضا) إلا وحدات تابعة لا مؤسسات يأتمر «فاعلو» العولمة بأوامرها، إما لأن أدوارها تقوضت أو لأن الاشتغال على وتيرتها قد تجووز. أما الحاكمية فهي - بامتداد مع ظاهرة العولمة - إنما تعنى بممارسة التسيير العقلاني والرشيد لمنظمات ومؤسسات ونشاطات مختلفة (من المقاولة إلى المدرسة إلى الجامعة إلى البيئة وإلى غيرها من الأنشطة البشرية الأخرى)، ليس فقط من باب الشفافية والمحاسبة، بل وكذلك على أساس من «التشاركية» واللا مركزية وتحريك «المبادئ الديمقراطية» على كل مستويات الفعل والتنظيم الاجتماعي.

وعلى هذا المنوال، فالمصطلح، مصطلح الحاكمية، لا يوظف فقط من لدن العلوم الإدارية لفهم مشاكل تسيير المؤسسات الكبرى، ولا من طرف دارسي المجال الحضري لملامسة إشكالية التمركز واللا تمركز واللا مركزية، ولكن أيضا من قبل المشتغلين بالعلوم السياسية الذين يرون في تقوي البيروقراطيات وتزايد الممارسات اللا عقلانية في تدبير الشأن العام وجها من وجوه إفلاس الدولة المركزية وانفلات مكوناتها ومجالاتها، لدرجة انبعاث «فاعلين جدد» من تحت أقدامها (مؤسسات ما يسمى بـ «المجتمع المدني») ومن فوق رأسها (فاعلي العولمة الجدد، من

شركات عابرة للقارات ومؤسسات مالية متجددة ومنظمة التجارة العالمية وملتقيات اقتصادية كبرى وغيرها).

لو كان لنا أن نستجلي أوجه التقاطع بين الظاهرتين (ظاهرة العولمة وظاهرة الحاكمية) لاستجلينا إجمالا ثلاثة أوجه كبرى :

* يتمثل وجه التقاطع الأول في التراجع المستمر لدور ووظيفة الدولة/الأمة (الدولة/الرفاه كما كان رائجا) ليس فقط كقوة إنتاجية وأداة توزيعية ووحدة فاعلة في العلاقات الدولية، ولكن أيضا كمكمن للمشروعية التي تعتبر هذه العناصر مجتمعة تجليها وتمظهرها.

معنى هذا أنه إذا كانت ظاهرة العولمة قد ساهمت (وإلى حد بعيد) في الانتقاص من مشروعية الدولة (نتيجة المساهمة في تأزيم أدوارها ووظائفها)، فإن الحاكمية ذاتها تعمل في اتجاه تعرية ما بقي من المشروعية إياها، ليس فقط على المستوى القطري (تطبيق النظرة الاقتصادية شبه الخالصة على المجالات الاجتماعية والسياسية وغيرها) ولكن على مستوى الممارسة والتطبيق من خلال العمل على تقوية القطاع الخاص والدفع بمكونات «المجتمع المدني» والتركيز على دمقرطة ميكانيزمات التسيير والتدبير و«الدفاع» عن منظومة وقيم حقوق الإنسان. ومعنى هذا كذلك أن الحاكمية إنما تعمل ـ بموازاة و«وصايا العولمة» ـ على خلق مؤسسات وسلط «جديدة» من داخل الدولة

أو تقوية من هي خارجها (كتقوية المناطق والمدن والجهات)، أو تحتها وفوقها سواء بسواء (كالدفع بمنطق التجمعات الجهوية وتزكية المبادرات الأفقية وما إلى ذلك) ؛

* لا ينحصر وجه التقاطع الثاني بين العولمة والحاكمية فقط في الإنقاص من دور الدولة/الأمة (عبر الدفع بالمؤسسات «المدنية» المنافسة لها) بل يتعدى ذلك إلى المطالبة بتحييد سلطة ذات الدولة الأمة وتحويلها إلى الأفراد والجهات والوحدات ذات المصالح الخاصة والتطلعات الفئوية.

بناء على ذلك، يعتقد الليبراليون الجدد (المتخصصون في قضايا التنمية والتدبير) أن الإصلاح المؤسساتي الذي تدفع به «نظرية» الحاكمية (زمن العولمة) إنما يرتكز على "أن الديناميكية العامة للسياسات الماكرو اقتصادية الليبرالية واللا مركزية والخوصصة تفتح أبوابا جديدة للاستقلالية، للمبادرة الفردية الحرة وللمشاركة، وهو ما سيقوي حتما قيم المجتمع المدني في مواجهة سلطات عمومية متجمدة وجامدة».

ليس غريبا أن يربط هؤلاء في «رزنامة واحدة» الإصلاح الإداري والحاكمية والديمقراطية و«بناء المجتمع المدني»، تماما كما يربطون بين الشفافية والعقلانية وحسن التدبير وتراجع البيروقراطية والمركزية وغياب التشاورية، وقس على ذلك ؛

* أما وجه التقاطع الثالث فيكمن في التوجه المتزايد نحو

فصل الديمقراطي عن العمل السياسي ليس على مستوى الآليات فحسب، بل أيضا على مستوى المضمون، بمعنى أن القرارات الكبرى (التي تؤثر في الحاضر وترهن المستقبل) لم تعد من صلاحية الحكومات «الوطنية»، كما كان من ذي قبل، بل أصبحت من اختصاص مؤسسات تحت وطنية (Infra-national) وفوق وطنية (Supra-national)، ومعنى هذا أنه ما دامت الحاكمية تتكرس في فضاء معولم (جارفة بذلك سلطة الدولة/الأمة) فإنها تدفع باتجاه انبعاث فاعلين (محليين وجهويين فئويي المصالح)، تماما كما تدفع باتجاه تحويل التكتلات ما فوق الوطنية إلى مراكز جديدة للقرار، ذات صفة تقنوبيروقراطية (وليست سياسية)، كالاتحاد الأوربي واتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية ومؤسستي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأيضا منظمة التجارة العالمية.

ترتكز الحاكمية إذن على جعل قراراتها وتوصياتها شروطا قبلية "لممارسة التنظيم السياسي الكامن في المؤسسات التشريعية الوطنية أو المحلية"، أو من المفروض على الأجهزة التنفيذية الوطنية اعتمادها (ولكنها تعبر عن قوانين تنظيمية ذات طبيعة سياسية!) والعولمة، من جهتها، تفرز (شأنها شأن الحاكمية في ذلك) مجموعة ممارسات تدفع بذوي المصالح الفئوية الخاصة إلى التكتل والعمل المشترك، منتجين بذلك توافقات اجتماعية من خارج التنظيم السياسي ذاته.

الحاصل إذن أن العولمة والحاكمية مجتمعتين تدافعان، باتجاه إخضاع التنظيم السياسي لتوافقات اجتماعية، تقنوبيروقراطية وفئوية من خارج النسق السياسي ومن خلال تجاوز مشروعيته.

في العولمة والمواطنة

يحيل الحديث في المواطنة (كبحث دؤوب ومستمر عن المساواة) بطريقة أو بأخرى على مستويين مرتبطين من التحليل : مستوى تشريعي حقوقي (بما هو تنصيص على حقوق وواجبات الأفراد والجماعات) ؛ ومستوى دولة الحق والقانون والدولة الديمقراطية باعتبارها ترجمة لذات الحقوق والواجبات على مستوى الممارسة والواقع).

المواطنة تعبير عن الحداثة السياسية، وهي بذلك غالبا ما تقارب باتكاء على فضاء وسعة الحقوق السياسية التي يتمتع بها الأفراد والجماعات.

ليس مجال التفصيل هنا في إشكالية المواطنة (في أبعادها، في سوسيولوجيتها أو في تاريخ نشأتها وتطورها) إنما هدفنا هنا ربطها بإشكالية العولمة ومدى تأثير هذه الأخيرة في طبيعتها ومجال فعلها.

والواقع أن بحث العلاقة بين العولمة والمواطنة يبرز لنا ثلاث حقائق أولية كبرى :

الحقيقة الأولى أن العولمة تحيل (من بين ما تحيل عليه) على إشكالية اقتصاد السوق، بما هو غاية هذه الظاهرة ومضمونها أيضا ؛ بالتالي فالعولمة إياها (بما هي في بداية المطاف ونهايته، إفراز الفكر الليبرالي الجديد) لا ترى المواطنة إلا بربطها بـ «حريةالسوق»، بما هي عمق هذا الفكر ونقطته الجوهرية. معنى هذا أن السوق، بقواعده وقوالبه «الطبيعية» إنما هو تعبير (وفق المنطق الليبرالي الجديد) عن المواطنة، تماما كما هو مواطن كل من تعاقد (بحريته الذاتية) لبيع قوة عمله لمالك وسائل الإنتاج. ومعناه أيضا (وفق هذا الفكر) أنه ما دامت المواطنة حقوقا وضعية (بالأساس) فإنها تبقى مبنية على الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، في حين أن حقوقها «الطبيعية» (و«الحقيقية» يقول البعض) تبقى محصورة في السوق.

هناك إذن قوانين مصاغة (لتكريس الحقوق أو للحفاظ عليها)، وهناك تلك التي تتمتع بـ «الصفة الطبيعية غير المتغيرة» والتي تؤسس لخلفية السلوكات والتمثلات. هذا التمييز بين الوضعي والطبيعي (في تحديد الحقوق) هو في عمقه من التمييز بين السياسي والاقتصادي سواء بسواء : للمواطنين أن يهتموا بقضايا الحقوق والسياسة (الوضعية) ولأصحاب المقاولات والمستثمرين ورجال المال والأعمال أن يشتغلوا وفق «قانونهم الطبيعي» الذي يحدده لهم السوق.

على هذا الأساس، إذا كانت المواطنة من مجال الوضعي، الحقوقي/المدني والنشاط الاقتصادي من فضاء الطبيعي (قانون العرض والطلب مثلا) : فإن هذا النشاط يستثنى عمليا من الانشغال المواطناتي، وبالتالي "لا يمكن أن نكون مواطنين بمعنى السوق إذا كان هذا الأخير يشتغل وفق قانون آخر، قانون طبيعي"، يخضع في فعله لمبادئ داروين المعروفة ؛

- الحقيقة الثانية (المكملة للأولى) وتتمثل في أن العولمة ساهمت (وما تزال) في جعل المواطنة على المحك ليس فقط من خلال تكريس نموذج شكلي من الديمقراطية (ما دام لا يركز إلا على الحقوق الشكلية) ولكن أيضا من خلال الإقصاء المنهج لكل البدائل الديمقراطية المتاحة الأخرى.

لا مواطنة إذن في زمن العولمة إلا مواطنة السوق المنصهرة بدورها في ديمقراطية السوق : لا مواطنة (اللهم شكليا) إلا لمن يملك ويتملك، ولا مواطنة إلا لمن يضع القوانين واللوائح، ولا مواطنة إلا للأقوى في نهاية المطاف.

ليس غريبا إذن أن تنتشر مؤسسات «المجتمع المدني» في كل أرجاء المعمور (عبر الأعمال التطوعية والمبادرات الموجهة والنشاطات التحسيسية وغيرها) ليس بغرض اكتساب «حقوق مواطناتية» من حجم ما أو من فصيلة ما، ولكن (على الأقل) لتصحيح ما أفرزته «مواطنة» السوق من بؤس وتفقير وتهميش ولا مساواة أمام المواطنة الحقيقية ؛

ـ الحقيقة الثالثة وتكمن في أن العولمة بقدر ما تتطلع للشمولية والشوملة (لتطال بذلك الكون بمجمله) بقدر ما ترفض الدول الكبرى والمنظمات الدولية مبدأ حرية التنقل العالمي للأفراد، على غرار ما هو ساري على مستوى تنقل تيارات السلع والخدمات والأموال (المضارباتية!).

هناك، في زمن العولمة، وضع تضاد وتوتر بين الادعاء بشمولية القيم الديمقراطية والحرية والعدالة وحقوق الإنسان وبين واقع التجربة التاريخية المميزة للأفراد والجماعات داخل المجتمعات ؛ وضع تضاد وتوتر بين الادعاء بالانتماء والانتساب المشترك إلى "عالم واحد" وواقع الانكماش (المفروض غالب الأحيان) داخل فضاء عام محدد ومجال جغرافي محدود.

في المواطنة والحاكمية

ليست المواطنة مفهوما سياسيا خالصا ولا معطى قانونيا صرفا ؛ هي بعض من كل هذا دون شك، لكنها، بالأساس، وسيلة للاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وسيلة للتحسيس بالعيش في المجتمع تعبيرا عن الكينونة اجتماعيا (Une manière d'être ensemble) والمواطنة فضلا عن ذلك، نسبية وتاريخية، تتموضع، في جوهرها، فيما يسمى المجتمع المدني وتدعو إلى تقوية الديمقراطية وتكريس مبادئها وقيمها. تلتقي

الحاكمية (على الأقل خطابا) مع المواطنة في كل هذا، لكنها تتقاطع معها على الأقل في ثلاثة مستويات جوهرية أخرى :

المستوى الأول : إذا كانت الدولة/الأمة ومؤسساتها هي مركز الشرعية ومكمن المشروعية، فإن الحاكمية (والحاكمية الجديدة فيما بعد) تعمل على تقويض ذات المركز والممكن من فوق، تماما كما يعمل "فاعلو المواطنة" على تقليصها وتقزيمها من تحت : فأن تطالب المنظمات الدولية والدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات وغيرها بضرورة "تحويل السلطة" إلى السوق والقطاع الخاص (المؤتمنين على العقلانية والشفافية وحسن التدبير) هو، في نهاية الأمر، من تقويض قواعد "الشرعية البيروقراطية" "والمشروعية المؤسساتية" التي طالما انبنت عليها مقومات الدولة/الأمة واشتغلت وفقها مؤسساتها، تماما كما هو الشأن بالنسبة لمواطني المجتمع المدني الذي يجعل من فضاء المدن والبيئة ودور الصفيح ودور الرعاية والاندماج وغيرها فضاء اشتغاله ومغزى تواجده.

معنى هذا أنه بقدر التعرية التي تمارسها الحاكمية (من فوق) على المشروعية، بقدر تلك التي تطال هذه الأخيرة من تحت عبر "إكراهات" المواطنة والمجتمع المدني؛

المستوى الثاني : ويكمن في القول (امتدادا لما سبق) بأن الحاكمية كما المواطنة (سواء بسواء) تتعدى وتتجاوز البعد

التقنوقانوني (ذي الطبيعة الفنوية الخالصة) لتتحول إلى ما يشبه حكومة خارج الممارسة السياسية القائمة. والسبب في ذلك لا يكمن فقط في شغلها حيثما عجزت الدولة /الأمة والحكومة (السياسية)، ولكن أيضا في أن المواطنة والحاكمية يحتكمان إلى توافقات بين فاعلين جدد هم الذين يحددون حقيقة الممارسة المجتمعية ويرهنون إلى حد بعيد المؤسسات التقريرية التقليدية (من برلمانات وحكومات ومجالس وغيرها).

قد يبرز للناظر أن البرلمانات «الوطنية» والحكومات التنفيذية هي مصدر المبادرات ومكمن التشريعات، وهو أمر لا يجانب الصواب لكنه يبقى مع ذلك خاضعا في شكله (كما في جوهره) لثنائية «المحدد والمهيمن في نهاية المطاف» التي تحدثت فيها الأدبيات السياسية الكلاسيكية ؛

أما المستوى الثالث : فيتمثل في الاتجاه المعتمد من لدن فاعلي المواطنة والحاكمية (على حد سواء) على إعمال مبدأ التشاركية والمساهمة (ولو على مستوى الخطاب في أحيان عديدة)، عوض الاتكاء على ميكانيزمات «ديمقراطية» غالبا ما تطال الشكل السياسي على حساب المضمون الاقتصادي والاجتماعي، وهو أمر لا ينقصه الصواب كثيرا، على اعتبار الاعتقاد بأن حل إشكالية المواطنة (بكل أبعادها) هو أولا وأخيرا في تفعيل منطق التشاركية وقيم المساهمة. قد لا يكون مهما

كثيرا الالتزام بمواطنة ممركزة في بعدها القانوني على الحقوق إذا لم تكن مبنية، في أساسها، على تمثل الواقع الاقتصادي والاجتماعي المباشر وعلى الخلفية الثقافية الضامنة لكينونة الفرد في المجتمع ؛ وإذا لم تكن ـ فضلا عن كل هذا وذاك ـ محتكمة إلى الحق في صياغة القرارات وتطبيقها على أفراد وجماعات هم، في المحصلة النهائية، غايتها ووسيلتها، وهي إشكالات ليس من السهل (ولا من الوارد) اجتماعها ليس فقط جراء أوجه التنابذ والتضاد التي تميز علاقة المواطنة والحاكمية، ولكن أيضا بسبب تضادهما مع منطق العولمة ذاته.

في العولمة والحاكمية والمواطنة

العولمة والحاكمية صورتان لمسلسل واحد، فهما معا نتاج فكر ليبرالي «متجدد» يحيل إشكالات الاقتصاد والديمقراطية والثقافة على السوق، وما سوى هذا الأخير هو ضرب من ضروب اللا عقلانية والبيروقراطية والمركزية التقريرية.

الحاكمية هي الابن الشرعي للعولمة، تدفع بها وتفتح لها سبل الرواج والانتشار ؛ وبما أن العولمة هي حامل «المشروطية الاقتصادية» التي تطال الاقتصادات والمجتمعات، المدن والجهات، فإن الحاكمية هي التعبير الجديد عن «المشروطية السياسية» التي بدأت تطال الحكومات والبرلمانات الوطنية وما سواها تحت مسوغة حقوق الإنسان والمجتمع المدني والحداثة وغيرها.

والحاصل أن المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية لم تعد تشترط حسب تدبير ما تقدمه من «مساعدات» فحسب، بل كذلك وبالأساس حسب ربطها لذلك بسجل هذه الدولة أو تلك في مجال الحقوق الفردية والجماعية أي «حقوق المواطنة». على النقيض من ذلك، فإن الحاكمية لا تتقاطع دوما ومبدأ المواطنة ليس من باب الخطاب ولكن بالتأكيد على مستوى ملاحظة واقع الحال.

هناك ـ فيما نعتقد ـ ثلاث نقط توتر كبرى تفعل باتجاه تنافر مكونات هذه الثلاثية أكثر ما تدفع بجهة تناسقها :

ـ الأولى أنه في الوقت الذي ينصهر الكل (في إطار مجتمع عالمي) على خلفية من «المواطنة» العالمية و«فضائل العولمة» يلاحظ أن منطق الحاكمية يعمل باتجاه تقويض عرى التجمعات السياسية والترابية والاجتماعية والثقافية لدرجة تقوي النعرات الطائفية والوطنية (المنغلقة) والإثنية واللغوية وغيرها، وهو ما تذكيه العديد من «مؤسسات المجتمع المدني» التي تشتغل على هذه الإشكالات والقضايا.

والقصد من هذا إنما هو القول بأنه ما دامت الحاكمية مبنية على منطق وقوى السوق (على غرار غريمتها العولمة)، فإنه لن يكون من نتاج ذلك إلا المزيد من الفوارق الاقتصادية على اعتبار بروز «الفقراءالجدد») والجيوسياسية (من خلال تهميش العديد

من دول وَجِهات العالم) والاجتماعية (تزايد وتيرة الإقصاء) وكذا البيئوية (ما يجري من تدمير للطبيعة والنظام البيئي)... إلخ. والقصد كذلك هو التركيز على القول بأن ما هو معولم (لحد الآن) لا يتعدى بعض عناصر الحداثة وما هو «مواطنة» لا يتعدى كونه حقوقا مدنية، في حين أن الحاكمية هي التي تدفع في نهاية المطاف إلى «خوصصة الأرباح وتعميم الخسائر» (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالأساس)؛

ـ أما نقطة التوتر الثانية فتتمثل في أن صمود المواطنة أمام مد العولمة والحاكمية إنما هو أمر نسبي نسبية المواطنة ذاتها ونسبية شرعية الدولة نفسها التي من المفروض أن تقيم المواطنة وتكرسها. بالتالي فإعادة الاعتبار للمواطنة (على محك العولمة والحاكمية) هو من إعادته أولا للدولة وللديمقراطية.

الملاحظ، بموازاة ذلك، أن الديمقراطية السائدة حاليا توجد في المحك ليس فقط جراء البيروقراطية المتزايدة والنظام السياسي المنغلق، ولكن أيضا نتيجة «ديكتاتورية الأغلبية» (أو الأقلية في العديد من دول العالم) التي تضيق الخناق على مطالب الاعتراف بالهويات والخصوصيات وغيرها، بمعنى أن مواطنة الاختلاف والتمايز والحق في التعبير عن التطلع هي أبعد من أن تكون القاعدة في زمن تطلع ثقافة العولمة للشوملة وانتشار مبادئ الحاكمية المتكرسة.

وعلى الرغم من ذلك، فالدولة ضرورية في مرحلة العولمة والحاكمية أكثر من أي وقت سابق : فهي لا تستطيع، بأي حال من الأحوال، أن تُفوِّت العدالة ولا أن تخوصص التضامن بين الأفراد والجماعات ولا أن تنقل المشروعية إلى سواها ؛

- نقطة التوتر الثالثة هي الكامنة فيما تروج له العولمة والحاكمية تحت اسم «السوق النقي» Le marché pur، أي ذلك الذي يخضع لطقوس الطبيعة ومبادئ العرض والطلب والتنافسية والتكيف.

لا يعرف السوق، على هذا الأساس، الأخلاق ويجهل قيم التضامن وليس له أدنى معرفة بالمجتمع أو الثقافة أو البيئة أو التربية أو غيرها ؛ بالتالي فعقيدته هي الربح في إطار ما يسمى بالإقصاء التنافسي العام.

هل من مواطنة باعتماد «السوق النقي»؟

لا نعتقد، لأن حرية السوق هي، في الأصل، من اللا حرية (ومن اللا سوق حتى)، بالتالي فهي ليست من المواطنة في زمن العولمة والحاكمية.

◆◆◆

معوقات الانتقال الديمقراطي
لوبي التلفزة نموذجا

لو جاز لنا استقراء الآليات الكبرى (التي اشتغلت وتشتغل وفقها وربما على أساسها شبكات التلفزة في العالم) لاستقرأناها، دونما مجازفة كبرى، على خلفية موقعها ضمن ثالوث السلطة والمال والرأي العام، أو عطفا على موازين القوى التي قد تكون ذات الشبكات إما عاكسا لتجلياتها أو مساهما في صناعتها أو جزءا من تركيبتها. والواقع أنه من موقع التلفزة داخل الثالوث إياه ومن تموقعها داخل موازين القوة المتواجدة يبرز دورها ومفعولها كقوة ضغط أو «ينكشف سرها» إن كانت مرتهنة المسار، مرهونة القدرة، إذ بقدر مستوى «استقلالية» ذات الموقع تتأتى حتما درجات الضغط والتأثير ؛ وبقدر حجم قوة كل مكون (من مكونات الثالوث)، بقدر سعة هامش الفعل والتفاعل

المتطلع إلى موسطة التلفزة وتوظيفها، أعني المتطلع إلى التحكم في دواليبها وارتهان أدوات اشتغالها المادي منها والرمزي.

قد لا يسعنا المجال هنا (ولا يسعنا التكوين أيضا) للحديث في مركب الثالوث المذكور، في علاقته بالتلفزة أو تقاطبه وتقاطعه معها، فذاك أمر هو إلى سوسيولوجيا الإعلام وعلم النفس وغيرها أقرب منه إلى الاجتهاد على خلفية من ملاحظة واقع الحال واستنباط العبرة من اشتغال أداة وجهاز وفق منطق دون آخر أو على أساس مسوغ دونما غيره من المسوغات. ولا يتأتى وجه العسر في ذلك، فقط من كون التلفزة (ووسائط الإعلام الأخرى بوجه عام) هي بحق مكمن أكثر من حقل معرفي ومصدر أكثر من تصور، ولكن أيضا وبالأساس من كونها مصب أكثر من مصلحة ونقطة التقاء أكثر من رهان قد يتعذر في خضمها استجلاء الآني من المستقبلي، والتكتيكي من الاستراتيجي. من الوارد إذن (من الثابت يقول البعض) أن تكون التلفزة ليس مجال اختلاف في الرؤية وخلاف في الرأي فحسب، بل كذلك فضاء تجاذب للمصالح والرهانات، مصالح ورهانات من يرى في الجهاز إياه مصدر إزعاج وفضح (بالتالي وجب ارتهانه وارتهان الفاعلين فيه) ومن يرى فيه سبيلا من سبل الفعل في المجتمع يهدف إلى توعيته وتثقيفه ونشر قيم الديمقراطية والمواطنة بين ظهرانيه (بالتالي توجبت وتتوجب

شروط دعم استقلاليته واستقلالية القائمين عليه تصورا وتسييرا).

من الملاحظة أعلاه يتسنى التمييز (ولو أوليا) بين التلفزة (والعمل التلفزي) كجزء من بنية تشتغل من منطلق كونها قوة ضغط تستقطب الفضاءات الأخرى لصالحها كبنية إن لم تكن قوة ضغط قائمة، فعلى الأقل تحتكم إلى القابلية في ذلك حينما تكتمل الشروط وتتوفر العزيمة والأرضية لذلك.

معنى ذلك إجمالا أنه لو سلمنا بوجود قوة ضغط تلفزي (وإعلامي بصورة عامة) في دولة ما أو في بلد ما، فليس معناه أن التلفزة قد تخلصت من قوى الضغط المحيطة بها، (السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها) ولا كونها أصبحت سلطة قائمة بذاتها، ولكن أن مجال اشتغالها قد اتسع جراء اتساع الفضاء الديمقراطي من حولها أي فضاء توازي السلط ورقابة بعضها على البعض الآخر.

ومعناه أيضا أن غياب قوة الضغط إياها لا يتم، في فضاءات جغرافية أخرى، عن لا جدواها الفعلية أو اختلاف تربة الاشتغال، ولكن أيضا وبالأساس لأن ذات القوة تستمد أصولها وجذورها من ضيق الفضاء الديمقراطي الذي من المفروض أن تمنحها سعته إمكانات التجسد وسبل التمأسس.

والقياس على ذلك هو - في نهاية المطاف - من القياس بين

التلفزة كقوة ضغط قائمة وبين كونها جزءا من قوى الضغط المحيطة بها، المرتهنة لدورها والراهنة لإمكانات فعلها وتأثيرها.

ـ لكن يكون من المجازفة القول، بناء على ما ورد، إن تقدم قوة ضغط التلفزة إنما هو وبالأساس من تقدم الفضاء الديمقراطي، من تجذر قيمه ومن تعميق الممارسة المنبنية على تمثلاته للشأن العام، أعني تمثلاته لدمقرطة تسيير ذات الشأن. والحقيقة أن طرح الإشكال بهذه الصيغة يستوجب، في بداية الأمر ونهايته، تحديد مسألتين جوهريتين رفعا لكل التباس في الرؤية وتجنبا لكل تكاثر في زوايا التأويل :

المسألة الأولى وتتمثل في القول إن لوبي التلفزة (والإعلام بوجه عام) إنما هو، في نهاية المطاف، أمر نسبي يخضع لمقاييس التقييم المعتمدة ومضمون المصطلح ذاته، مصطلح اللوبي كقوة ضغط.

وعلى هذا الأساس، فإذا كانت الشبكات التلفزية في الدول الديمقراطية الكبرى قد ضمنت (إلى حد كبير) استقلالها عن رهانات السياسي (بما هو بنية فوقية لها مصالحها ورموزها وإيديولوجياتها)، فإن ذات الاستقلال يبقى مستصدرا (لحد الغبن أحيانا)، جراء رهانات بنى الإنتاج التحتية التي تدفع بها قوى المال والاقتصاد والتجارة مباشرة، عبر تملكها تلك الشبكات (أو بعض منها) أو بطريقة غير مباشرة، عبر تكتيك

الإعلان الذي تتحكم فيه والذي لا مندوحة لشبكة ما عن سلك طريق استجلابه.

ليس التلميح هنا فقط إلى ميزانيات الإعلان التي تعتمدها البنى إياها وتهافت الشبكات على جذبها، بل أيضا إلى تفريغ الأنشطة التي تعمد إليه تلك البنى ويكون ضمنه وفي أولوياته إقامة شبكات خاصة... هي إلى الناطق الرسمي للشركة الأم أقرب منه إلى قنوات تلفزية قائمة الذات... مستقلة ؛

المسألة الثانية وتكمن (في دول العالم الثالث عموما وفي المغرب بوجه خاص) في قوة اللوبي الفاعل من خارج التلفزة (ومن داخلها أيضا) لجعل هذه الأخيرة ليس جهازا قائما بذاته (أو مستقلا في تصوره واشتغاله) بل جزءا من جهاز هو القائم وهو المشروع فضلا عن ذلك. بالتالي، فما دامت التلفزة إياها محكومة بمنطق السياسي، مرتهنة إليه، فهي لم تستطع تكوين بنيتها بانسلاخ عن ذات المنطق، ولم يتسن لها بناء تصور يجعلها سلطة موازية لا مكونا من مكونات السلطة القائمة (والسياسية بالأساس، على اعتبار ضعف البنى الأخرى).

لوبي التلفزة (أعني اللوبي الذي لا مصلحة له في تغيير ذات البنى) هو بناء مركب يندغم في صلبه السياسي والاقتصادي ويعتمل في داخله المادي بالرمزي وينصهر بين ظهرانيه الآني والمستقبلي، سيان عنده الطاغي في نهاية المطاف.

من الهين إذن الاعتراف بأن الفارق بين المسألتين هو أصلا وبالأساس الفارق بين التلفزة كلوبي وبين كونها مكمن لوبيات، أي بين كونها قوة ضغط (مع نسبية الحكم) وبين كونها مركزا لقوى الضغط التي لقيت في «الوسيلة التلفزية» سبيلها للتظاهر بالوطنية أو بالغيرة على البلاد أو الانفتاح.

من البديهي بناء على ذلك، أن تستأثر باهتمامنا مكونات المسألة الثانية ليس فقط لأن الأولى متعسرة المنال في الزمن الحاضر، ولكن لأنها (أعني المسألة الثانية) هي الدليل على رهانات واقع الحال السائد والمبين لحسابات الفاعلين في ذات الواقع.

والحقيقة أننا في المغرب بإزاء لوبي في التلفزة (والإعلام بوجه عام) أكثر ما نحن بإزاء لوبي تلفزي، إن لم يكن يوازي باقي السلط القائمة فعلى الأقل لا يخشى جبروتها أو يتحفظ في التعامل معها.

هناك أربع قضايا كبرى (لم يفتأ المغرب يعيشها بقوة منذ بداية الستينيات) ولم يسمح اللوبي القائم بالتلفزة، إن لم يكن للبناء لها والمأسسة فعلى الأقل للترويج لها خطابا والدعاية لها صورة وصوتا :

القضية الأولى : قضية الديمقراطية بالمغرب، إذ الثابت أن التلفزة (باعتبارها جزءا من بنية لا بنية قائمة بذاتها) لم تكن مهووسة يوما بالإشكال السياسي عموما وبالإشكال الديمقراطي

على وجه التحديد ليس فقط لكونه «لم يكن مجال اشتغالها» ولكن أيضا وبالخصوص لأن الإشكال الديمقراطي ذاته لم يكن مطروحا بالجدية الكافية منذ مرحلة الاستقلال، وإن طرح فغالبا ما يطرح من باب التوظيف الإيديولوجي أو التنميق الشكلي لأغراض لا سياسية في أغلبها. بقيت التلفزة، بالمغرب إذن، (وما تزال) بوقا للسلطة تغطي أنشطتها ورسمياتها، وتعظم إنجازاتها وترفع من قيمة القائمين على ذات المنجزات أو المشرفين على ذات الأنشطة.

لم يكن الرهان الديمقراطي في التلفزة في المغرب من الأمر المستبعد فحسب، بل كان أيضا من اللا مفكر فيه أو يُفَكَّر فيه (منذ بداية التسعينيات أساسا) من منطلق ما تمليه النخبة الحاكمة وتدفع به على مستوى الخطاب.

لم يوقف اشتغال اللوبي في التلفزة إياها (من خارجها ومن داخلها) وجه التطور الطبيعي للديمقراطية في المغرب فحسب، بل أعاق ذات التطور أيما إعاقة.

قد يسهل التحاجج احتكاما إلى تسلط وزارة الداخلية على التلفزة لأكثر من عقد من الزمن، وقد يسهل أيضا بالرجوع إلى تعثر التطور الديمقراطي ذاته (لأسباب شتى)، لكن التحاجج الصائب ـ في اعتقادنا ـ إنما يكمن في غياب أعني تغييب

المشروع المجتمعي الذي من الواجب والمفروض البناء عليه لإقامة مشروع تلفزي (كجزء من مشروع إعلامي عام).

الحاصل إذن أن الإشكال الديمقراطي (في راهنيته وضرورته) لم يعرف الحسم، وبالتالي بقيت التلفزة، بما هي جزء لا يتجزأ من السياسي، محكومة بخيارات هذا الأخير وبتذبذب القرارات بشأنه (بما فيها تلك التي طالت - في زمن ما - مظاهر التراجع والردة)؛

القضية الثانية : وتتمثل في الإشكالية الاقتصادية التي لم يفلح «المغرب المستقل» في صياغتها الصياغة المثلى أو «حبك خيوطها»، اعتبارا لواقع الإنتاج ومكامن التصريف.

لم يكن مطلوبا من التلفزة (أعني من القائمين عليها) أن تحدد توجهات التنمية الاقتصادية ولا طبيعة النموذج الواجب اعتماده، بقدر ما كانت مطالبة بعكس واقع حال سائد، قياسا إلى «النموذج» الذي من المفروض الدفع به والترويج له (من قبيل توزيع الأراضي لا تركيز الاحتكار بها، ومن قبيل بناء مركبات صناعية بدل تصدير التراب واستيراد مشتقاته بالعملة الصعبة). والثابت أن الخيارات الاقتصادية الكبرى لأكثر من أربعة عقود لم تتوجها خيبات أمل كبرى فحسب، بل فرضت على المغرب في نهاية المطاف رهانات ضخمة لم تحسب لها النظرة الضيقة حينها كبير حساب. لم تبرز التلفزة في المغرب (أعني اللوبي

القائم عليها) هفوات الاختيارات إياها بقدر ما اعتمدتها كنتاج سياسات متبصرة (لاحظ تعاملها مع السدود ولاحظ أيضا تعاطيها والاختيارات الليبرالية المتطرفة التي واكبت برامج التقويم وغيرها). بالتالي فلوبيات المصالح الحيوية، وإن لم تكن «غريبة» عن ذات الاختيارات ولا بمنأى عنها، فإنها استوظفت لذاتها (وإن بمستويات متباينة) «الوسيلة التلفزية» لإبراز صواب الاختيارات إياها وحكمة الخيارات المعتمدة : بمعنى أن التلفزة لم تكن عنصرا في «النقاش حول النموذج الواجب اعتماده» اقتصاديا بالمغرب، بقدر ما كانت رافدا من روافد من له سلطة القول/الفصل في ذلك، أي النخب الحاكمة بالأساس.

من الوارد أن يكون اللوبي إياه أضعف قدرة قياسا إلى شرعية السياسي المتمرس. لكنه يبقى مع ذلك إحدى «جيوب المقاومة» التي ما فتئت «حكومة التناوب» تشكو منها وتستهجن تواجدها ؛

القضية الثالثة : ونعني بها القضية الثقافية وفي صلبها الإشكال اللغوي، أعني إشكال التعدد اللغوي. والمقصود بهذه القضية بارتباط مع التلفزة في المغرب، إنما يكمن في القول بأنه بقدر تعذر حسم الإشكالية الثقافية (أي ثقافة نريد، حداثية أم تقليدية)، بقدر تعسر حسم الإشكالية اللغوية، من منظور أي لغة نريد وبأي رموز نود التخاطب.

وهذان تساؤلان وجيهان ليس على اعتبار طغيان اللغتين والثقافتين (العربية والفرنسية) فحسب، ولكن أيضا باعتبار التساؤل في مصدر الهوية والخصوصية التي تطرحها النخب المثقفة بارتباط مع الأمازيغية والإسلام وثقافات (ولغات) العصر وغيرها.

قد لا تقل المسألة تعقيدا لو استحضرت ـ في هذه الحالة أو تلك ـ ضروب الأدلجة والتنميط التي غالبا ما تندرج في سياق الفرنكفونية أو تقدم على أساس كونها هيمنة ثقافية (العربية بالنسبة للأمازيغ مثلا). وقد لا تنحصر القضية الثقافية (وضمنها المسألة اللغوية) في تقديم ثقافة أو لغة على أخرى أو تمييز خصوصية على حساب أخرى، بقدر ما تطال «الحق في الاختلاف» الذي تعتبر الثقافة (واللغة) ليس حامية له فحسب بل أيضا خلفيته الكبري وجوهره الأسمى.

لم تعمل التلفزة في المغرب (أعني اللوبي القائم عليها) على تبيان عناصر الإشكال قدر ما ساهمت في تعميق التباينات وتجذير التميز، وإلا فما العبرة من طغيان اللغة الفرنسية (المرتكزة على تصور من الفرنكفونية) في حين لا تقدم اللغات (أو اللهجات) الأصلية إلا في إطارها الفولكلوري ولا تستحكم، فضلا عن ذلك، إلا على «نشرة» للهجات يتيمة ومرتجلة؟ الحاصل إذن أن حسم الإشكال الثقافي (وضمنه اللغوي) في

المغرب لم يُكتب له القيام والتمأسس (كي يبنى على أساسه في التلفزة)، بل تعذر الحسم إنما تأتى من ضغوط قوى محيطة لم تر في حسم الإشكال إياه تقديما لمصالحها أو خدمة لأهدافها. بالتالي بقي «المشروع التلفزي» على هذا المستوى، معلقا (وما يزال) إلى حين حسم الإشكال إياه، أي الفصل في أمر أي ثقافة نريد وأي لغة (أو لهجة) نريد الترويج لها ؛

القضية الرابعة : وتتعلق بالمسألة الإعلامية، على اعتبار إحالتها على أكثر من حقل معرفي وارتباطها وبآليات اشتغال الحقل الإعلامي ذاته.

لم تكن الإشكالية الإعلامية بالمغرب (وفي عمقها الإشكال التلفزي) يوما مكمن رهان النخبة الحاكمة لا فقط على اعتبار طغيان البعد الأدواتي بذات الإشكالية ولكن أيضا بحكم تقاطعها وباقي الأبعاد المتحدث فيها أعلاه. بالتالي فتحديد الرؤية إزاءها (إزاء الإشكالية الإعلامية) بقي مرهونا باستحضارها أولا إزاء الإشكالات الأخرى وفي مقدمتها الإشكالية السياسية.

ولما كانت المسألة الإعلامية نقطة التقاء كل المستويات، فإنها بقيت معلقة الحال والمآل، جراء تعليق حال ومآل المستويات إياها أو في أحسن الأحوال عدم الحسم في توجهها واتجاهها.

لم يكن في مصلحة أحد، إذن، حسم الإشكالية الإعلامية ليس فقط لكونها متعذرة المكونات، ولكن أيضا بحكم تغييب

الأرضية (المادية والرمزية) التي من المفروض أن تبني لها وتؤسس.

ارتبط أمر حسم هذه القضايا الكبرى (السياسية والثقافية/ اللغوية والاقتصادية والإعلامية) بتواجد قوى الضغط داخل المؤسسات وخارجها، بطريقة مباشرة أو بوسائل الفعل غير المباشر.

لسائل أن يتساءل : هل قوى الضغط إياها (بهذه المؤسسة أو تلك) من التنظيم والهيكلة والتناسق ما يجعل استخدام مصطلح لوبي واردا أو مبررا ومستساغا؟ أليس الأمر مجرد إسقاط مفهوم أجنبي على ممارسات تتعدى مضامين المصطلح ذاته عنفا وتصلبا؟

إنه تساؤل صائب، على اعتبار أن مصطلح اللوبي ذاته قلما يوظف في الأدبيات في المغرب، وأيضا لأن قوى الضغط الممارسة تحت مسوغته هي في الآن نفسه طرف وحكَم.

والسر في ذلك إنما يكمن في أن النخب الحاكمة التي توالت على تاريخ «المغرب المستقل» التحمت في جسمها وذهنيتها مصادر القوة المادية وسبل الضغط الرمزية تستوظفها تارة للدفاع عن ذات المصادر والسبل، وتدفع بها تارة أخرى لتسويغ «شرعيتها» والذود عنها.

الثابت في المغرب ـ منذ مرحلة الستينيات وإلى وقتنا

الحاضر- أن قوى الضغط (بالتلفزة وبغيرها) هي - في نفس الوقت - أقرب إلى التهيكل المؤسساتي في جانب منها وبالإمكان استشفافها من التجليات الكبرى في جانب آخر. إذا كان مثال الحالة الأولى يتجلى في عملية إلحاق التلفزة لمؤسسة أمنية وإخضاع آليات اشتغالها لمنطق «الهاجس الأمني»، فإن نموذج الحالة الثانية إنما يستقى من حالات المنع والإقصاء و«الوأد الإعلامي» التي لحقت بالرأي الآخر والفكر الآخر وغيرهما.

الضغط (لدرجة العنف) في الحالة الأولى بيِّن وجلي، جراء إشراف رجال من السلطة على المؤسسة التلفزية تصورا وتسييرا، بينما يبقى الضغط إياه في الحالة الثانية نتاج ضغوطات وإكراهات لا تعمل التلفزة إلا على عكسها وترجمتها بالصوت والصورة.

من البديهي، إذن، أن نلاحظ أن مضمون اللوبي (بالمفهوم الغربي للكلمة) يبقى غير وارد ليس فقط لاختلاف التربة وتباين التركيبة ولكن أيضا وبالأساس لكون «قواعد لعبته» بالمغرب لا تحترم ومقاييس فعله لا تُعتمد ؛ فوظيفته في الديمقراطيات الكبرى لا تتعدى الضغط والتأثير (للحصول على امتياز أو لتقديم مشروع)، بينما تتجاوزه في المغرب لتتحول إلى فرض وعنف واستصدار (لابتزاز مؤسسة أو مصادرة رأي).

قد يجوز الاعتراف بأن قوى الضغط الكبرى مهيكلة ومنظمة

ومعروفة (أحزاب ومنظمات مجتمع مدني)، لكن قوى الضغط الحقيقية (ذات الخلفية الاقتصادية والثقافية والسياسية) تبقى غير ظاهرة للعيان وطبيعتها غير محددة، لكنها تبقى مع ذلك محسوسة وآثار فعلها قابلة للتقييم. فالاشتغال وفق منطق الهاجس الأمني بالتلفزة بارز جلي لو نحن تأملنا الشبكة البرامجية المعتمدة منذ أكثر من أربعة عقود، أو تفحصنا سيرة القائمين على الشبكة إياها في فعلهم وتفاعلهم مع العمل التلفزي؛ والاشتغال على أساس من إرضاء جهة (لها القول/الفصل في حاضر المغرب ومستقبله) أمر واضح تماما، كما هو واضح أمر التستر على ممارسات لا مشروعة لم يُسمح للتلفزة بالحديث فيها أو فضح الذين كانوا وراء تفشيها أو اختراقها لأكثر من فضاء.

هناك في المغرب ما يمكن تسميته بـ «مركب قوى الضغط» تندغم في صلبه ـ بأشكال مختلفة ـ مصالح السياسة باعتبارات الاقتصاد والمال وبشتى ضروب التأثير الرمزي والعنف اللا مادي.

هو مركب ذو طبيعة متباينة وتمثلات مختلفة لقضايا الشأن العام، لكنه محكوم ـ في خلفيته ـ بمدى وحجم الموارد المادية واللا مادية المتطلع لاكتسابها والحيلولة دون إمكانيات اقتسامها مع الآخر.

لا سلطة تذكر للتلفزة ـ بالتالي ـ في هذا المقام، ما دامت

مخترقة من لدن أكثر من سلطة وما دامت مستهدفة من طرف أكثر من جهة : هي إذن إلى مركز للوبي أقرب منه إلى مكمن قوة الضغط الذي يدفع به لوبي التلفزة في الدول الديمقراطية.

لرب متسائل يقول : وما وجه النشاز في ذلك ما دامت التلفزة إياها جزءا من بنية لوبيات تعارف المغاربة على مكمنها وسبل اشتغالها، وفقهوا، فضلا عن ذلك، طبيعتها وأدوات فعلها واعتمادها؟

وهو استفهام معقول لكنه يبقى مع ذلك محدود النظرة لواقع الحال، إذ لم تكن التلفزة في المغرب يوما (ولم يُرَد لها أصلا) أن تكون انعكاسا لذات الواقع أو قاطرة في اتجاه تغييره أو تعرية لنواقص التطور من بين ظهرانيه. هناك ما يشبه «الاستقلال التام» للتلفزة عن واقع الحال وإقصاء ممنهج «لضغوطات الرأي العام»، ولكأني بهذا الأخير وحدة مستقلة. من الوارد التسليم بضعف قوة الرأي العام في المغرب على اعتبار صعوبة تحديد مجاله وغياب الهيكلة في تنظيمه ؛ لكنه متواجد قياسا إلى وقائع عامة ومواقف قائمة، وإلا فما السر في سخط «شرائح اجتماعية» واسعة على الشبكة البرامجية للتلفزتين المارستين؟ وما السر وراء استهجان «البرامج الثقافية» و«النشرات الإخبارية» و«السهرات الفنية» (وغيرها بما فيها الرياضة) التي لا تتوانى القناتان في تقديمها واجترارها لدرجة التقزز والاشمئزاز؟

وما السر ـ فضلا عن كل ذلك ـ في منع فنانين ومثقفين وأصحاب رأي لهم في الفضاء العام «شعبية واسعة» ومصداقية عالية؟

أمِن الضروري أن تنتظم أطراف الرأي العام في المغرب في مؤسسات وجمعيات ومنتديات حتى يتم الاعتراف بوجودها والتسليم بمفعولها؟

من الجائز، بل الثابت ـ بالتجارب المتوفرة ـ أن الرأي العام يُصنع ـ في جزء كبير منه ـ عبر جر تلك «الشرائح» إلى الأعلى (أعني الإعلاء بذوقها ودرجات نضجها) أكثر ما يتم عبر النزول بها إلى الأسفل (أي إلى تجاهلها والاشتغال على أساس تغييبها)... وهو ما عانت منه إشكالية الرأي العام في المغرب منذ عقود خلت.

لو كان لنا أن نختزل نتائج ما ترتب عن أربعة عقود من ممارسات اللوبي داخل التلفزة، من حولها وفي محيطها، لاستوقفتنا ثلاث حقائق هي إلى ملاحظة واقع الحال أقرب منها إلى أي محاولة تنظير في الزمن الراهن :

الحقيقة الأولى أن من ضمن إفرازات ممارسة اللوبي إياه كونه خلق في المغرب تلفزة للسلطة، عوض أن يمأسس لسلطة تكون التلفزة مركزها ليس كمؤسسة مستقلة فحسب بل أيضا وبالخصوص كنواة لسلطة رابعة، للوبي له من الضغط والتأثير ما لسواه من السلط القائمة ولربما أكثر.

لقد تحولت التلفزة ـ جراء «لوبيات المغرب المستقل» ـ من طبيعها كسلطة للكلمة والرأي، إلى جهاز يستصدر الكلمة والرأي، طالما لم ينصهرا في كلمة السلطة، سواء أكانت هذه الأخيرة سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو غيرها. هذا الواقع، واقع استصدار التلفزة من لدن اللوبي لم يسئ إلى هذه الأخيرة فحسب بل طالت إساءته عناصر التكريس الديمقراطي ذاته، بما هو سيرورة تاريخية يعتمل في داخلها أكثر من عنصر تكون التلفزة إحداها. بالتالي، فتصنيف التلفزة في المغرب كعائق للديمقراطية هو من الأمر المسلم به وقد يكون من تحصيل الحواصل ؛

الحقيقة الثانية أن ممارسة اللوبي في التلفزة (في محيطها ومن خلالها) لم تنجح فقط في تغييب قضايا المغرب الحديث وتهميش المطالبين بتدارسها، بل نجحت أيضا في تمييع ذات القضايا وطرحها في الميدان العام بما يتوافق ومنظور رأي النخب القائمة ويتناسب وتمثلها لمكمن مصلحتها ومستقبلها. ومعنى ذلك أن الإشكال الديمقراطي (أو الثقافي أو الاقتصادي أو الإعلامي أو غيره) وإن طُرح فلا يطرح في خلفية المروجين له أو في أبعادهم من ذلك إلا بقدر ما يُقدم وفق تصور النخبة لذات الإشكال : تصور لا ينبني على ضرورة توزيع الثروة والسلطة (المادية والرمزية) بل يرتكز على القبول

بتمركزها واحتكارها. بالتالي يصنف الفكر المناهض للتصور إياه ضمن منظومة «نظرية المؤامرة» أو (في حالات التخفيف) ضمن ضروب «الحقد الطبقي» البائس واليائس.

لم تسمح اللوبيات القائمة في المغرب للتلفزة بأن تبرز يوما أن مكامن الصراع والممانعة القائمة إنما مصدرها ومنبعها لا عدالة توزيع الثروة المادية والسلطة الرمزية (السياسية بالأساس) بين أبناء الوطن على أساس من الإنصاف والاعتراف؛ كانت التلفزة في المغرب (وما تزال) أداة الأقوى والمهيمن، المحتكر والمرتزق في نهاية المطاف، ولم تكن يوما (ولا أريد لها ومنها) أن تكون موسطة لعلاقة الحاكم (النخب) بالمحكوم (بالرأي العام تجاوزا) ؛

الحقيقة الثالثة أن ممارسة وقوة اللوبي في التلفزة ومن حولها هو من التجذر والتمأسس لدرجة لم تستطع معه العزائم أن تصمد ولا النوايا أن تتجسد.

ليس التلميح هنا إلى تعاقب الحكومات باستمرار «مؤسسة الداخلية» ولا إلى قارية المشروع القائم بقارية القائمين عليه، ولكن أيضا إلى «تحديه» لتجربة التناوب وتحديه لنوايا الدافعين عن طرحه.

لم تصطدم التجربة إياها بتفشي قوى اللوبي وانتشارها العنكبوتي بكل مصادر الخبر والإعلام فحسب، بل اصطدمت

بتصور لا يرى في التلفزة (والسمعي/البصري بوجه عام) إلا كونه جزءا من السلطة، خادما لها، مرتهنا برهاناتها ومؤتمرا بأوامرها. من هنا فالتصور إياه يتجاوز (شكليا على الأقل) برامج الأحزاب ووعود الحكومات، بالتالي وجب التسليم به والإيمان بحتميته والاشتغال على أساس من كونه لا يخضع «للمزايدات».

على خلفية كل ذلك يأتي عجز حكومة التناوب إزاء «الملف الإعلامي» وعلى خلفيته أيضا يأتي طابع الاستمرار (تصورا وتسييرا) الذي كانت التلفزة، لأكثر من ثلاثة عقود، مكمنه وهدفه، وبقيت على ذلك دون أدنى شك إلى حين رحيل الملك الحسن الثاني.

ـ ما المأمول فيه ـ على المستوى التلفزي خاصة والإعلامي عامة ـ في العهد الجديد؟ أعني ما المطلوب؟

لو كان لنا أن نبدي النصح للعهد الجديد، لركزنا في ذلك على ثلاثة أمور :

ـ ضرورة العمل على تفكيك البناء التلفزي (تصورا وتمثلا وتسييرا) الذي عملت لوبيات المصالح (المادية والرمزية) على تجذيره في التلفزة، بين ظهراني القائمين عليها (مسؤولين وصحفيين) وضمن نظرة تستهجن المستقبل لصالح واقع الحال ؛

ـ ضرورة العمل على استنبات ثقافة تلفزية جديدة يكون

عمقها المرفق العام وامتدادها خدمة «شرائح الرأي العام» الذي من واجب الثقافة إياها تتبعه والعمل على أساس تطلعاته وآماله ؛

ـ ضرورة تحديد الرؤية الواضحة للبناء التلفزي والثقافة التلفزية في أفق إقحام هذه الأخيرة في رهانات التغيير المفروضة من حولنا وبين جدراننا.

هذه الأمور الثلاثة لا يمكن أن تستقيم في نظرنا إذا هي لم تُؤمن ضد ضروب الردة التي قد تدفع بها اللوبيات، ولا يمكن أن تقوم إذا لم تحدد معالم المشروع المجتمعي الذي نريد، ولا يمكن ـ فضلا عن كل هذا وذاك ـ أن تتجسد إذا لم يُترجم صدق العزيمة إلى سياسات من مستوى تلك التي اعتمدتها دول عديدة لولوج القرن الحادي والعشرين ممارسة لا خطابا.

◆◆◆

محتويات الكتاب

صدر عن منشورات الزمن

I ـ كتاب الجيب

- الكتاب 1 / أبريل 1999

عبد الله ابراهيم : ثورة العقل

- الكتاب 2 / مايو 1999

عبد الإله بلقزيز : العنف والديمقراطية

- الكتاب 3 / يونيو 1999

محمد ضريف : الحركة الإسلامية : النشأة والتطور

- الكتاب 4 / يوليوز 1999

محمد سبيلا : المغرب في مواجهة الحداثة

- الكتاب 5 / غشت 1999

عبد الكريم برشيد : المؤذنون في مالطة

- الكتاب 6 / سبتمبر 1999

حسن أوريد : الإسلام والغرب والعولمة

- الكتاب 7 / أكتوبر 1999

عبد الواحد الناصر : حرب كوسوفو : الوجه الآخر للعولمة

- الكتاب 8 / نوفمبر1999

عبد السلام حيمر : مسارات التحول السوسيولوجي في المغرب

- الكتاب 9 / دسمبر 1999

أحمد الريسوني : الفكر المقاصدي : قواعده وفوائده

- الكتاب 10 / يناير 2000

ادريس كثير ـ عز الدين الخطابي : أسئلة الفلسفة المغربية

- الكتاب 11 / فبراير 2000

ادريس الخرشاف. المعرفة الإسلامية والعولمة، أي آفاق ؟

- الكتاب 12 / فبراير 2000

سعيد يقطين : الأدب والمؤسسة

- الكتاب 13 / أبريل 2000

طه عبد الرحمن : حوارات من أجل المستقبل

- الكتاب 14/ مايو 2000

محمد شقرون : الكتابة والسلطة والحداثة

- الكتاب 15 / يونيو 2000

نور الدين أفاية : أسئلة النهضة في المغرب

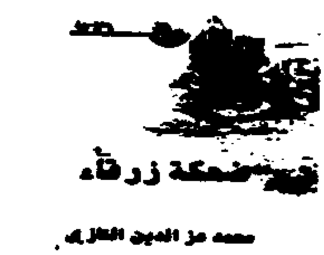
- الكتاب 16 / يوليوز 2000
  محمد أسليم : الإسلام والسحر
- الكتاب 17/ غشت 2000
  عبد الإله بلقزيز : "حزب الله" اللبناني
- الكتاب 18 / سبتمبر 2000
  المهدي المنجرة : عولمة العولمة
- الكتاب 19 / أكتوبر 2000
  أحمد هوزلي : المغرب : البترول والتنمية
- الكتاب 20 / نوفمبر 2000
  الميلودي شغموم : المعاصرة والمواطنة
- الكتاب 21 / دسمبر 2000
  محمد يتيم : الحركة الإسلامية بين الثقافي والسياسي
- الكتاب 22 / يناير 2001
  سعيد بنسعيد العلوي : الإسلام وأسئلة الحاضر

II - روايات الزمن



▲ الرواية 1 : الولي الطاهر يعود إلى مقامه الزكي

الطاهر وطار



▲ الرواية 2 :ضحكة زرقاء



محمد عز الدين التازي

▲ وقريبا الرواية 3 :

قطار الصعير

يوسف القعيد

III ـ سلسلة ضفاف :



ـ التحليل النفسي

كاترين كليمان

ترجمة : محمد سبيلا

وحسن أحجيج

ـ التحليل النصي

رولان بارت

ترجمة :

عبد الكبير الشرقاوي

صدر عن **الزمن** أيضا :

● الترجمة المغربية لكتاب روجي جارودي :

الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية

الطبعة 1 و2 و 3

Les Mythes fondateurs de la politique israélienne

par Roger Garaudy

جديد الزمن قريبا :

ضمن سلسلة قضايا تاريخية

* الفكر التاريخي في الغرب الإسلامي

محمود اسماعيل

ضمن سلسلة شرفات

* أبحاث في المسرح المغربي

حسن المنيعي

* زمن الانتفاضة

عبد الإله بلقزيز

تقديم :

الأستاذ عبد الهادي بوطالب

منشورات الزمن

الكتاب 24

مارس 2001

في ضيافة الرقابة

زهور گرام



كتاب الجيب

(23)

العولمة ومجتمع الإعلام

«... الجديد الذي يرد بين ثنايا هذا الكتاب الذي أتشرف بكتابة مقدمته، يكمن في هدف المؤلف المتمثل في بلورة استفهامات حول منطق العولمة، وتحليل تجلياتها وآلياتها، عن طريق دراسة أثرها وخلفياتها وتبعاتها في المسرح الإعلامي. وقد أفضت هذه التحليلات إلى استنتاجات مؤكدة لواقع التحديات الذي يواجه المجتمع الدولي، وتحديدا الدول النامية، كما هدف المؤلف إلى توعية أصحاب القرار وكذا الرأي العام بالرهانات الإعلامية في مجتمع معرفي سيتحكم في جزء كبير من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذا القرن ...»

«... معطيات وخلاصات عدة سيجدها القارئ، وهو يكتشف عبر هذا الكتاب ملامح الأمية الجديدة المتبلورة في الفجوة الملاحظة، التي يركز عليها المؤلف، والتي تقوم بين الخطاب الرسمي النخبوي أو المخزني إن أمكن القول من جهة، وبين الواقع المتخلف الذي نعيشه على مستوى هذا القطاع الأساسي المحرك للتنمية ...»

المهدي المنجرة

منشورات الزمن

لوحة الغلاف: من تركيب الزمن

10 دراهم